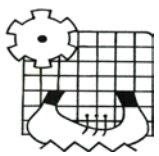

الدراســات العليــا
وحـــدة الشهـــادات المهنيـــة
P C U

أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة

(دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)

بحث مقدم للحصول على درجة الماجيستير المهنى فى إدارة الأعمال

إعداد
الطالب / **إيهاب طلعت الشايب**

إشراف
أ.د / أُ**لفيا حسين محمود**
قسم إدارة الأعمال
كلية التجارة ـ جامعة عين شمس

2010

(بسم الله الرحمن الرحيم)

"صدق الله العظيم"

إهداء

إلى المرأة .. نصف المجتمع

شكر خاص إلى أسرة مؤسسة التضامن :

د.منى ذوالفقار رئيس مجلس الأمناء

قائمة المحتويات

م	الموضوع		رقم الصفحه
	الفصل الأول : مقدمة البحث		1
أولا	المقدمة		5
ثانيا	الدراسات السابقة		7
ثالثا	الإطار العام للبحث :		18
	1. مشكلة البحث		18
	2. أهداف البحث		18
	3. أهمية البحث		19
	4. فروض البحث		20
	5. متغيرات البحث		20
	6. منهج البحث		21
	7 . حدود البحث		21
	الفصل الثاني : تمويل المشروعات متناهية الصغر والقضاء على الفقر		23
المبحث الأول :	مفهوم تمويل المشروعات متناهية الصغر		27
	أولا	مفهوم المشروعات متناهية الصغر	27
	ثانيا	ما هو المقصود بالتمويل الأصغر	28
	ثالثا	المعوقات التمويلية التى تواجه المشروعات متناهية الصغر فى مصر	35
	رابعا	تحديات تواجه مؤسسات تمويل المشروعات متناهية الصغر	37
المبحث الثاني :	دور منظمات الفقراء فى القضاء على الفقر		49
	أولا	تعريف الفقر	49
	ثانيا	الخصائص الرئيسية للفقراء فى مصر	52
	ثالثا	أمثلة لبعض المنظمات فى مصر التى تعمل على تخفيف حدة الفقر (بالتركيز على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)	53
	رابعا	المستهدفون من بنوك الفقراء	66
المبحث الثالث :	بنوك الفقراء (جرامين بنك)		72
	أولا	تعريف بنوك الفقراء	74
	ثانيا	نشأة بنوك الفقراء	75
	ثالثا	أهداف بنك الفقراء	79
	رابعا	آلية عمل القروض	79
	خامسا	ملامح النظام الإقتصادى للمصرف	81
	سادسا	الآفاق المحلية والعالمية للتجربة	88
	سابعا	شروط وعوامل التكرار الناجح لتجربة بنك جرامين	98
	الفصل الثالث : الإطار العملى للبحث		103
	النتائج والتوصيات		129
	المراجع والملاحق		135
	Summary		145

الفصل الأول

مقدمة البحث

م	الموضوع	رقم الصفحه
	الفصل الأول : مقدمة البحث	1
أولا	المقدمة	5
ثانيا	الدراسات السابقة	7
ثالثا	الإطار العام للبحث :	18
	1. مشكلة البحث	18
	2. أهداف البحث	18
	3. أهمية البحث	19
	4. فروض البحث	20
	5. متغيرات البحث	20
	6. منهج البحث	21
	7 . حدود البحث	21

أولا : المقدمة

تعتبر قضية القضاء على الفقر أو على الأقل الحد من الفقر من أكبر التحديات التى تواجه ليس فقط الدول النامية ولكن أيضا الدول المتقدمة .

وبالرغم من أن قضية الفقر والقضاء عليه بقيت عقودا طويلة على قائمة جدول أعمال المنظمات الدولية إلا أن التقديرات تشير بأن خمس سكان العالم تقريبا [1]يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم .

وبالنظر إلى عالمنا العربى فقد بلغ عدد الفقراء بشكل مدقع فى سبع دول عربيه ، هى : (مصر ، الأردن ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، اليمن) نحو 7.1 مليون نسمه ، بينما بلغ عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولارين فى اليوم نحو 51.1 مليون نسمه ، مما يعنى أن تلك الدول يعيش ثلث سكانها فى فقر[2].

ولقد أظهرت الدراسات أنه يمكن التخفيف من حدة الفقر المدقع إذا ما توافر شرطان على الأقل ، وهما :

1 . يجب أن يتحقق النمو الإقتصادى أو يرتفع متوسط الدخل على أساس مستمر.

2 . يجب أن يتم النمو الإقتصادى بالحياد فى توزيع الدخل أو الحد من تفاوت الدخل.

إن الفقراء ـ وخصوصا فئة النساء اللواتى ما زلن يعانين التهميش الإقتصادى والسياسى وذلك على الرغم من الإعتراف بإسهامهن فى صمود الأسر الفقيره وبقدرتهن كعناصر مؤثره فى عملية التغيير ـ يمثلون نسبة لا يستهان بها من المجتمع لا يجوز بأى حال من الأحوال النظر اليهم على أنهم ثقل وعبء على كاهل المجتمع بل لابد من خلق الظروف المناسبة لتفعيل دورهم فى دائرة العمل و الإنتاج وذلك لتحقيق معدلات عالية ومستديمة للتنمية تمكن الفقراء من زيادة دخولهم ورفع مستوى معيشتهم .

ومن هنا تبرز أهمية المشروعات المتناهية الصغر لما لها من دور إيجابى فى محاربة البطالة وتوفير فرص العمل بما يسهم فى زيادة الدخل وتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة ليس فقط فى الدول النامية أو الآخذة فى النمو ولكن أيضا فى الدول المتقدمة على حد سواء .

---

[1] البنك الدولى ، سلوى ضامن المصرى ، تقرير تشخيص الفقر فى الأردن ، 2002 ، ص3 .

[2] أحمد سيد النجار ، الفقر فى الوطن العربى ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 2005 ، ص270 .

ومن ضمن النماذج المبتكرة لمواجهة ظاهرة الفقر تلك الفكرة الرائعة والرائدة لبنك الفقراء [1] والذى أسسه البروفسير محمد يونس (بنجلادش سبتمبر 1983م) تحت إسم جرامين بنك Grameen Bank وتعنى بالبنغالية بنك القرية ليكون بذلك أول بنك فى العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء فقط فى صورة قروض بدون أية ضمانات مالية ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل.

ولـقد أدى ظهور هذا البنك إلى دحض الإعتقاد السائد فى أوساط المصارف القائل بأنه " لايمكن إقراض الفقراء لإنهم لن يسددوا " .

فلقد أثبتت التجارب الأولية التى أجراها بروفسير يونس فى السبعينات لتأمين القروض للأفراد الذين يتقنون أعمالهم الخاصة ـ دون أن يكون بمقدورهم الحصول على قروض ـ أن هؤلاء زبائن ممتازين ويحققون نسب تسديد للديون تصل إلى 98% [2] وأكثر .

وبعد نجاح التجربة فى بنجلادش ومع بداية عام 1985م [3] بدأت تطبيق الفكرة ليس فقط فى الدول الناميه (ماليزيا ، الفلبين ، الهند ، نيبال ، فيتنام ، الصين ، جنوب أفريقيا) ، ولكن أيضا فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول غنية أخرى .

والآن وبعد أكثر من ثلاثون عاما من بداية فكرة تمويل المشروعات متناهية الصغر والتى تستهدف بالأساس زيادة دخل الطبقات الفقيرة والمعدمة ومحاولة إنتشالهم من دائرة الفقر ، يبرز تسأول مهم لإمكانية تقييم إحدى الأفكار الرائعة والمبتكرة لمواجهة ظاهرة الفقر ، وهو :

هل لتمويل المشروعات المتناهية الصغر أثر إيجابى على مستوى معيشة الفقراء ؟

ثانيا : الدراسات السابقة

(1) محمد يونس ، عالم بلا فقر ، ترجمة محمد محمود شهاب ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2001 ، ص ص 40 - 41 .

(2) محمد يونس ، بنك الفقراء ، ترجمة د.عاليه عبدالحميد عارف ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2007 ، ص295 .

(3) محمد يونس ، بنك الفقراء ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 177 - 199.

قام الباحث بإجراء دراسة مكتبية بالإطلاع على الدوريات والمراجع والكتب والأبحاث المتعلقة بموضوع البحث بهدف تكوين فروض البحث ، وقد قام الباحث بتقسيم الدراسات السابقة على النحو التالى :

- الدراسات السابقة التى تناولت المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر
- الدراسات السابقة التى تناولت ظاهرة الفقر (مستوى معيشة الفئة المستهدفة)
- الدراسات السابقة التى تناولت ظاهرة الفقر ودور منظمات الفقراء فى القضاء عليها

دراسات تناولت المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر :

1. **احمد حلمى عبداللطيف ، الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة فى مصر ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، رسالة ماجيستير ، 1994**

وتركز هذه الرسالة على الدور الذى تقوم به المشروعات الصغيرة فى مواجهة مشكلة البطالة بالإضافة لمقارنة تجربة مصر فى الصناعات الصغيرة ببعض الدول الأخرى وكيفية الإستفادة من تجارب هذه الدول خاصة فيما يتعلق بالتصدى لمشكلة البطالة على وجه التحديد .

وتخلص هذه الدراسة إلى أن مشكلة البطالة تتفاقم فى مصر بإستمرار ، وأن الصناعات الصغيرة تعتمد أساسا على إستخدام طرق إنتاج مكثفة للعمل ، وبالتالى يمكنها التصدى لهذه المشكلة من خلال توفير فرص عمل جديده وحقيقية ، ويمكنها أن تدعم مستقبل الصناعة فى مصر ، وهو ما يتطلب زيادة جهود الحكومة لمساعدتها ودعمها ماليا وفنيا .

2. **هشام محمد شمس الدين ، دور البنوك فى إنماء الصناعات الصغيرة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجيستير ، 1997**

وخلصت الدراسة إلى :

- أن نشر المنشآت الصناعية الصغيرة على مستوى القطر يتضمن درجة أعلى من العدالة فى توزيع الدخل الشخصى مخففا من حدة التفاوتات الإجتماعية المطلقة كما يتضمن أيضا درجة أعلى من عدالة توزيع الدخل جغرافيا على مستوى القطر مقللا من حدة التفاوتات بين شتى مناطق البلاد الأقل تقدما منها وتلك الأكثر تقدما إقتصاديا وإجتماعيا .
- تتصف الكثير من البلدان فى طور النمو ومنها مصر بندرة عنصر رأس المال ووفرة نسبية فى عنصر العمل فإن فنون الإنتاج كثيفة العمل فى القطاع الصناعى تعد الأنسب حيث تنخفض تكاليف استخدام عنصر العمل والأجور ويتم تفضيل إقامة الصناعات المستخدمة للعمل بكثرة ، وأما المتاح من رأس المال النادر ، فيستخدم فى شراء قدر قليل من الالات لتشغيل العمال .
- أن المشروعات الصناعية الصغيرة أكثر مرونه من الصناعات الكبيرة فى قدرتها على التوطن بما يمكن من تحقيق انتشار صناعى على المستوى القومى حيث تتمكن المشروعات الصغيرة من الإستفادة من المواد الخام ولأسواق المحدودة كما يمكنها الإستفادة من العمالة منخفضة التكاليف بتصنيع اجزاء العقود من الباطن مع المنشآت الكبيرة . إن اختيار أحد البنوك أو أكثر لتمويل ودعم المشروعات سيفيد كثيرا فى دعم الأنشطة الإنتاجية للمشروعات الصغيرة إذ يمكن لهذا البنك أن يقوم بدور المدير المالى للقروض والأموال المقرر استثمارها فى المشروعات الصغيرة وأن يعتمد فى تمويله على عدة مصادر .

3. هشام على عبدالخالق ، دور الصندوق الإجتماعى للتنمية فى تمويل الصناعات الصغيرة فى مصر ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجيستير ، 2000

وقد انتهى البحث إلى عدد من النتائج لعل من أهمها والمتعلقة بموضوع البحث :

- ضرورة التوسع فى الإستثمار فى المشروعات الصغيرة لقدرتها على الإنتشار بقوة فى المجتمعات المحلية مما ينتج عنه نشر الرفاهية وتحسين مستوى

المعيشة والتوزيع العادل لثمار التنمية بل وتحقيق التنمية المنشودة فى كل محافظات مصر بدرجة عالية من الكفاءة .

- اتضح أن المشروعات الصغيرة تحتاج بشدة إلى آلية تمويلية خاصة تعمل على إتاحة التمويل اللازم لها بما يتلاءم مع ظروفها وخصائصها ويعظم من مزاياها حيث أن هذه المشروعات تعانى من الكثير من المشاكل التمويلية من أهمها عدم تحمس البنوك لإقراضها ومطالبتها بضمانات كبيرة وارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لها ، بالإضافة إلى طول اجراءات منح القروض إلى تلك المشروعات .
- بالنسبة لدور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في مصر بالرغم من تعددها وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدوله من أجل حشد الموارد المالية المحلية او الأجنبية لتلك المؤسسات الا أن المجهود التنموي المتوقع ظهوره من المشروعات الصغيرة الممولة عن طريق تلك المؤسسات لم يتضح بعد .

4. **ايمان احمد محمد ، ادارة المشروعات الصغيرة فى مصر " دراسة فى دور الصندوق الإجتماعى للتنمية " ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، رسالة ماجيستير ، 2001**

وكان من أهم التساؤلات التى أجابت عليها تلك الدراسة ، ما هو التعريف الإجرائى الدقيق لمصطلح المشروعات الصغيرة فى مصر ، والفرق بين المشروعات متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة ، والمشروعات المتوسطة والمشروعات الكبيرة .

5. **فادى محمود ابراهيم ، دور المؤسسات غير المصرفية فى تمويل المشروعات الصغيرة فى مصر ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، رسالة ماجيستير ، 2007**

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها :

- استخدام البنوك كجهات وسيطة بين المؤسسات غير المصرفية والمشروعات الصغيرة (نتيجة خبرتها فى عملية التحصيل) مما ينفى الغرض من المشروع ويجعل البنك يتعامل مع المقترض على أنه أحد رجال الأعمال ، وليس لتحقيق التنمية ومساعدته فى الخروج من دائرة الفقر .
- على الرغم من أن المؤسسات غير المصرفية تسعى إلى تحقيق أهداف تنموية إلا أن إعداد دراسة الجدوى تعتمد على الجانب التجارى أى تقييم المشروع معتمد على ربحيته دون التركيز على التقييم الإجتماعى للمشروع .
- لم تهتم المؤسسات غير المصرفية فى تمويلها للمشروعات الصغيرة بنوعية المشروعات التى يمولها ، هل هى إنتاجية أم استهلاكية أم هى مشروعات خدمية أم سلعية أم هى مشروعات استثمارية أم ترفيهية ، ولم يهتم أيضا بإيجاد التنوع والتكامل بين هذه المشروعات .
- أن الأموال التى تقوم المؤسسات غير المصرفية بتقديمها للمشروعات الصغيرة هى عبارة عن قروض أو منح من مؤسسات دولية أو دول أجنبية موجه لمشروعات محددة ، تحددها هذه الجهات الخارجية ، مما يعنى أن المؤسسات غير المصرفية لا تستطيع اختيار أو اقراض المشروعات التى تراها مناسبة بل اقراض المشروعات التى حددت من قبل الجهات الخارجية .

ومن أهم ما أوصت به الدراسة ، الآتى :

- زيادة دور الجمعيات الأهلية ، وذلك عن طريق قيام المؤسسات غير المصرفية بزيادة الأموال المخصصة لهذه الجمعيات وتقليل الأموال المقدمة للبنوك ، لأن البنوك تتعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة على أنهم رجال أعمال ، كما تبالغ فى الضمانات المطلوبة ، بالعكس من الجمعيات الأهلية التى تتميز بالطابع الإجتماعى وتهدف إلى تنمية المجتمع وليس إلى العائد المادى فقط وما يجنى المشروع من أرباح لها ، كما أن انتشارها فى جميع انحاء الجمهورية يجعل من السهل الوصول إلى الفئات الأكثر فقرا والفئات المستهدفة من التمويل .
- مطالبة البنوك بألا تعامل المشروعات الصغيرة بنفس القواعد البنكية المتعارف عليها ، وأن يتم وضع سياسة ائتمانية ميسرة لها يراعى فيها تبسيط اجراءات

الإقراض ، والتخفيف من الضمانات على ان يتم التدرج فى المغالاة فيها مع زيادة حجم القروض ، ومنح بعض الحوافز والإمتيازات الائتمانية الإضافية ، وتخفيض سعر الفائدة ، أو إطالة فترة السماح أو فترة السداد للمشروعات الصغيرة التى تقام بالمناطق الريفية وعلى الأخص المشروعات التكاملية .

6. حاتم مأمون محمد ، دور التنمية البشرية فى دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراة ، 2007

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها :

- أن العلاقة بين كل من التنمية البشرية والنمو الإقتصادى متشابكة ويجب أن يتحركا معا بوجه عام ، نظرا لأن غياب احدهما يعوق التقدم فى الآخر .
- أن أكثر المنتفعين بالإهتمام بالصحة والتغذية هم الفقراء حيث أنهم يعتمدون على صحتهم كمصدر لكسب قوتهم .
- أن الإهتمام بتعليم المرأة له أثر هام على النمو الإقتصادى حتى إذا لم يتم توظيف تعليمها فى الحياة العملية حيث أن المرأة الأفضل تعليما تؤثر فى أطفالها تأثيرا يفوق بكثير تأثير الأباء فى مجالات الصحة والتغذية وأيضا فى تنشئة الطفل وجعله مواطنا صالحا فى المجتمع الذى يحيا فيه .

ومن أهم التوصيات التى خلصت اليها الدراسة :

- زيادة التنسيق بين الوزارات المركزية والإدارات المحلية لمواجهة المعوقات البيروقراطية التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- تحقيق استقرار فى المناخ الاقتصادى من خلال مراعاة موقف المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند اصدار قوانين جديدة أو قرارات تؤثر على تلك المشروعات .

دراسات تناولت ظاهرة الفقر (مستوى معيشة الفئة المستهدفة) :

1. مؤنس السيد محمد ، ظاهرة الفقر واستراتيجيات التنمية فى مصر ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجيستير ، 1998

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- لقد اكدت الدراسة على أن الدول النامية أو المتخلفة يمكن أن تكون فقيرة ولكن ليست كل الدول الفقيرة نامية أو متخلفة ، حيث أن الدول الفقيرة هى فى حقيقة الأمر فقيرة فى الموارد والثروات والأسواق وليست فى حالة إفقار مثل الدول المتخلفة .
- أكدت الدراسة على أنه منذ بداية عقد الستينيات شرع الإقتصاديون فى التفرقة بين ظاهرة "سوء توزيع الدخل" ، وظاهرة "الفقر" هذا من ناحية وظاهرة "الفقر" ، وظاهرة "التخلف" ، من ناحية أخرى . وإعتبروا أن كل منهم موضوعا مستقلا ذو أهمية وعناية خاصة ودون أن يطغى أحدهم على الآخر .
- قد توصل الباحث إلى أن أساليب إسترتيجيات التنمية التى أخذت بها مصر ، والعديد من البلدان النامية ـ منذ بداية عقد الستينيات ـ والتى قامت على أساس " النموذج الإشتراكى التدخلى " لم تسهم فى تحسين رفاهية البشر فى هذه البلدان ، فضلا عن أنها أدت بطبيعة الحال إلى حدوث "تنمية مشوهة" ركزت على فئات معينة من السكان وقطاعات محددة من الإقتصاد وساهمت بالتالى فى زيادة فقر وتخلف الغالبية العظمى من السكان وأغرقت تلك البلاد فى مستنقع التضخم ، والبطالة ، والمديونية ، والإعتماد الشديد على المعونات الأجنبية . هذه المعونات أسهمت أيضا فى زيادة حدة الفقر والبؤس فى مجتمعات الدول النامية وزيادة درجة تبعيتها للدول الصناعية المتقدمة . هكذا فإن "التنمية المشوهة" التى حدثت فى البلدان النامية أدت إلى ما يسمى "بتحديث الفقر " The Modernization of Poverty وفشلت فى تحقيق الحد الأدنى من العدالة الإجتماعية .
- أن الفقر يعتبر هدرا للموارد البشرية فى البلدان النامية ، وأن المشكلة السكانية بالبلدان النامية ليست سببا للفقر بل هى فى حقيقة الأمر نتيجة له .

- توصل الباحث فى الدراسة إلى أن هناك أكثر من 55% فى المتوسط من الأسر فى المجتمع المصرى تعانى من وطأة الفقر . منهم حوالى 30% تقريبا يعيشون فى حالة من "الفقر المدقع" Extremely Poverty حيث يقل دخل الأسرة عن 25 دولارا فى الشهر وذلك بنهاية عام 1994م .
- لقد توصلت الدراسة إلى أن إستراتيجية التنمية "ذات التوجه التصديرى" Export Oriented هى الإستراتيجية الوحيدة القادرة على مكافحة الفقر فى مصر ، والبلدان النامية . ومن ثم تسهم فى رفع مستويات معيشة الغالبية العظمى من المواطنين . وتعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة فى توزيع الثروات والدخول فى المجتمع وتؤدى فى المدى المتوسط والطويل إلى تحقيق ما يطلق عليه "التنمية المتحورة على البشر" Human Centred Development .

ومن أهم ما أوصت به الدراسة ما يلى :

- زيادة الإهتمام بالمرأة ، إذ ان الإستثمار فى المرأة ، وبدرجة أكبر نسبيا يعتبر بمثابة عنصرا حاسما فى الجهود التى ستبذل بالبلدان النامية لمكافحة الفقر

2. وائل فوزى عبدالباسط ، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر فى مصر ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجيستير ، 2008

ومن أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة :

- توصل الباحث إلى أن وجود اختلالات اقتصادية ، واجتماعية كبيرة فى المجتمع المصرى ، يجسد لنا فشل السياسات التوزيعية وقصورها عن تحقيق أهدافها . مما انعكس على "العملية التوزيعية" فى مصر . الأمر الذى أدى إلى إتساع الفجوة بين الطبقات ، وضعف الدخل القومى بمصر .

- توصل الباحث فى الدراسة إلى أن هناك 20.7% من الأسر فى المجتمع المصرى تعانى من وطأة الفقر ، منهم حوالى 4.7% تقريبا يعيشون فى حالة من " الفقر المدقع " وذلك بنهاية عام 2004 .
- حققت استراتيجية الحد من الفقر فى كل من باكستان وبنجلادش قدر كبير من النجاح فى الوصول إلى اهدافها ، كما أثبتت التجربة نجاح تجربة بنوك الفقراء فى بنجلادش .
- ما تزال قدرة الجمعيات الأهلية المصرية محدودة فى التأثير على السياسات لصالح الفقراء ، والعمل فى الدفاع النشط من أجلهم على المستويات الوطنية والمحلية .

دراسات تناولت ظاهرة الفقر ودور منظمات الفقراء فى القضاء عليها :

شرين بشرى غالى ، ظاهرة الفقر الريفى ودور منظمات الفقراء فى القضاء عليها (دراسة تجربة بنوك الفقراء ومدى امكانية تطبيقها على مصر) ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجيستير ، 2006

لقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وأهم هذه النتائج ما يلى :

- أن الفقر مشكلة عالمية وظاهرة إجتماعية ذات امتدادات إقتصادية وإنعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد .
- الفقر لا يمثل إنخفاضاً فى الدخل وعدم وجود أصول فحسب وإنما هو حالة من الضعف والعزلة وانعدام القدرة على التأثير وحالة تراجع لقدرتهم على التحرر من الخوف والجوع وعلى أن يكون لهم صوت مسموع .
- يمثل الفقر الريفى 75% من الفقر على مستوى العالم ، أى أن غالبية الفقراء فى العالم يعيشون فى المناطق الريفية .
- أن الفقر ظاهرة ريفية بصفة أساسية ويجب على الحكومات أن تهتم بالفقر الريفى حيث عادة ما تهتم الحكومات بالفقر الحضرى على الرغم من أن خطوط الفقر

المطلق تصل إلى أعلى مستوياتها فى المناطق الريفية . كما يزداد اهتمام الحكومات بالفقر فى العواصم الكبرى وقد يبدو هذا السلوك غير منطقى .

- أن النتائج الكلية للبيانات قد تكون مضللة فى كثير من الأحيان حيث أن إنخفاض معدلات الفقر الكلية هى نتيجة موازنة الإنخفاض فى الفقر الحضرى مع الفقر الريفى مما يؤدى إلى إهمال الفقر الريفى .
- وصول الفقراء للأصول المختلفة كالأرض ، والماء ، والإئتمان ، والمعلومات ، والتقنية ، وأيضا إلى خدمات العناية الصحية والتعليم ، يمكن أن يعمل كثيراً على تخفيض الفقر الريفى .
- وعلى المستوى الدولى فإن التنسيق بين المتبرعين يمكن أن يزيد فعالية أموال المساعدة ويساعد على تخفيض الفقر .
- لا يحظى الإستثمار فى الزراعة والتنمية الريفية بالأولوية لدى الحكومات مما يؤدى إلى توجيه المساعدات الرسمية للتنمية إلى القطاعات الإقتصادية الأخرى .
- أن الحد من الفقر الريفى يسهم فى تحقيق النمو الإقتصادى والفشل فى الحد منه يؤدى إلى الفشل فى التنمية الزراعية الريفية مما يؤدى إلى انخفاض معدلات النمو الإقتصادى .
- إن الإهتمام بالزراعة والأنشطة الإقتصادية الأخرى يؤدى إلى الحد من الفقر الريفى .
- منظمات الفقراء تساهم فى تحسين أوضاع الفقراء وخاصة المنظمات المالية التى تمكن الفقراء من الوصول إلى الأصول المالية (مثل بنوك الفقراء) مما يساعد على الحد من الفقر الريفى .
- الحد من الفقر الريفى يساهم فى زيادة الإنتاج الغذائى ويقلل من الهجرة الداخلية .
- على الرغم من الدور البارز الذى تلعبه المرأة فى الزراعة الريفية وأمن الأسرة الغذائى إلا أن كثيراً من العوائق السياسية والثقافية وعدم المساواة الإقتصادية تحد من إمكانية أن تصل المرأة إلى مدى عطائها الأمثل .
- المرأة مقارنة بالرجل تملك نسب أقل من رأس المال والأرض والمستوى التعليمى وذلك على مستوى البلدان النامية كلها .

- استبعاد المرأة على أسس اجتماعية واقتصادية وسياسية وقانونية من فرص الوصول إلى الأصول والإحتفاظ بها يؤدى إلى استدامة فقرها وفقر أسرتها ومجتمعها .
- إن مكافحة فقر المرأة يؤدى إلى رفاهة المجتمع ككل لأن الزيادة فى دخل المرأة تؤدى إلى زيادة انفاق الأسرة على التعليم والصحة والتغذية أكثر مما تؤدى اليه الزيادة فى دخل الرجل ، وبالتالى زيادة رأس المال البشرى للمجتمع كله .
- لا تزال صناعة التمويل الأصغر ومتناهى الصغر فى مصر فى مرحلة النمو ، ولا زال الجزء الأعظم من العملاء المستهدفين خارج نطاق التغطية.
- نجاح أى سياسات لمكافحة الفقر تعتمد أولا على تحديد من هم الفقراء ، أين يتركزون جغرافيا ، وما هى التغيرات التى حدثت فى أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية .
- فشل العديد من برامج التنمية الريفية نتيجة إلى عدم وصول تلك البرامج إلى صغار المزارعون .

ثالثا : الإطار العام للبحث

1 : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فى سؤال رئيسى ، هو :

هل لتمويل المشروعات متناهية الصغر أثر على مستوى معيشة الفئة التى تستهدفها المؤسسات العاملة فى هذا المجال ؟

ويتضمن سؤال المشكلة ما يلى :

- هل يؤثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على زيادة دخل الفئة المستهدفة ؟
- هل يؤثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على المستوى الصحى للأسرة ؟
- هل يؤثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على المستوى التعليمى للأسرة ؟
- هل يؤثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى سكن الأسرة ؟
- هل يؤثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على استمرار المشروع ؟
- هل يؤثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على زيادة رأس مال المشروع ؟
- هل يسهم تمويل المشروعات متناهية الصغر فى القضاء على أو الحد من الفقر ؟

، ومن السابق تكمن مشكلة البحث فى تركيز معظم المؤسسات العاملة فى مجال التمويل الأصغر على قياس الأداء المالى وتحقيق نسب إستدامة مالية عالية بغض النظر عن قياس الأداء الإجتماعى مع أن الهدف الأساسى من عمل تلك المؤسسات هو الخروج بعملائهم من دائرة الفقر .
، وعلى ذلك يدرس هذا البحث ما إذا كان لتمويل المشروعات متناهية الصغر أثر على مستوى معيشة الفقراء أم لا ؟ .

2 : أهداف البحث

يهدف البحث إلى إظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة فى المجتمع . إن ظهور أثر إيجابى على مستوى معيشة الفئة المستهدفة من جراء تمويل مشروعاتهم سوف يدعم المؤسسات العاملة فى هذه الصناعة ـ وأغلبها منظمات غير حكومية ـ لأن الهدف الرئيسى من وراء عمل هذه المؤسسات هو هدف إجتماعى وتنموى ، كما وأنه سوف يلفت أنظار الحكومات إلى أهمية وضرورة دعم هذه الصناعة .

3 : أهمية البحث

إن تمويل المشروعات متناهية الصغر هو مجال حديث نسبيا حيث أنها بدأت كفكره فى عام 1976م ، وعلى ذلك فسوف نجد أن عدد الأبحاث التى تتناول تمويل المشروعات متناهية الصغر قليلة نسبيا على أهمية الموضوع .

أهمية البحث بالنسبة للباحث : منذ عملى فى صناعة تمويل المشروعات متناهية الصغر كمدير لأحد فروع مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر منذ عام 2006،ودائما ما يلح على ذهنى تساؤل أود أن أجد إجابة شافية له ، وهو: هل بالفعل يسهم تمويل المشروعات متناهية الصغر فى رفع مستوى معيشة الفئة التى نستهدفها،وهل للعمل فى هذا المجال أى مردود إجتماعى إيجابى ؟
أهمية البحث بالنسبة للمؤسسات العاملة فى صناعة التمويل الصغر : إن مؤسسات التمويل الأصغر هى فى الأصل مؤسسات غير هادفة للربح أساسها العمل الإجتماعى والتنموى ، ولكنها فى سبيل توسيع قاعدة حصولها على الأموال اللازمة لتمويل المشروعات متناهية الصغر ، وتحقيق إستدامة وإستقلال مالى ، والتوسع ، وندرة الحصول على المنح والهبات فهى مجبره على تحقيق أرباح من الفوائد التى تفرضها على عملائها ، وتكمن الصعوبه هنا فى كيفية الموائمة بين الأداء المالى للمؤسسة وبين الأداء الإجتماعى . إن معرفة أثر تمويل المشروعات

متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة سوف يدعم ويؤكد من جهة على أهمية وجود تلك المؤسسات للحد من ظاهرة الفقر ومن جهة أخرى سوف يلفت نظر تلك المؤسسات الى تحديد أسعار فائدة مناسبة لاتثقل كاهل صاحب المشروع (فى المتوسط تكون الفائدة 2% شهريا) .

أهمية البحث بالنسبة للمجتمع : محاولة للفت أنظار حكومات الدول النامية إلى دعم المؤسسات العاملة فى صناعة التمويل الأصغر وسن القوانين التى تتيح مصادر التمويل الذاتى لها ، حيث أنه وإلى الآن ـ فى مصر ـ لايسمح لهذه المؤسسات بتلقى أموال من المودعين وتعتمد فى مصادر تمويلها على القروض والمنح ، (يقوم الفقراء فى جرامين بنك بالإدخار عن طريق إيداع جزء من أموالهم الفائضة عن حاجتهم فى نفس البنك عن طريق نظام الإدخار لتأمين المعاشات [1] مما يوفر سيولة وأحد مصادر التمويل الذاتى لكل فرع) .

4 : فروض البحث

الفرض الأول : لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وأبعاد مستوى المعيشة التالية :

1/1. لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة دخل الفئة المستهدفة

2/1. لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى الصحى للأسرة

3/1. لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمى للأسرة

4/1. لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ومستوى سكن الأسرة

الفرض الثانى : لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ودوام المشروع .

الفرض الثالث : لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة رأس مال المشروع .

5 : متغيرات البحث

[1] محمد يونس ، بنك الفقراء ، مرجع سبق ذكره ، ص272 .

بناءا على الفروض التى سيتناولها البحث فإن متغيرات البحث تتمثل فيما يلى :

المتغير المستقل : ويتمثل فى تمويل المشروعات متناهية الصغر

المتغير التابع : ويتمثل فى مستوى معيشة الفئة المستهدفة وأبعاده التالية :

1. زيادة دخل الفئة المستهدفة
2. المستوى الصحى للأسرة
3. المستوى التعليمى للأسرة
4. مستوى سكن الأسرة
5. دوام المشروع
6. زيادة رأس مال المشروع

6 : منهج البحث

يتضمن منهج البحث العناصر التالية :

(1) الدراسات النظرية : الحصول على بيانات البحث من مصادرها الثانوية :

- المراجع العربية والأجنبية
- الدوريات والمقالات العلمية
- المؤتمرات والنشرات والندوات العلمية
- الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المنشورة وغير المنشورة

(2) الدراسة الميدانية (البيانات الأولية) :

وهى التى سوف يتم جمعها ميدانيا من خلال قائمة الإستقصاء التى سوف يتم إعدادها بناءا على ما تم التوصل إليه من نتائج الدراسات السابقة وعلى مقاييس مستخدمة فى هذه الدراسات ، بالإضافة إلى الدراسة الإستطلاعية وذلك لتحديد المتغيرات المراد قياسها والمتعلقة بموضوع البحث وذلك على الشكل التالى :

مجتمع البحث ويتمثل فى جميع المستفيدين من تمويل المشروعات المتناهية الصغر فى جمهورية مصر العربية

عينة البحث سوف يتم الإعتماد على أسلوب العينة بدلا من أسلوب الحصر الشامل

وذلك نظرا لكبر حجم وضخامة مجتمع البحث وتباعد مفرداتها جغرافيا وسوف يتم استخدام عينة عشوائية من عميلات مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر / فرع بنها .

7 : حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على عميلات مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر / فرع بنها ، وذلك نظرا لصعوبة المسح الشامل لمجتمع البحث الذى يفوق قدرات الباحث الفردية من حيث الوقت والجهد والتكاليف .

الفصل الثانى

تمويل المشروعات متناهية الصغر والقضاء على الفقر

م	الموضوع		رقم الصفحه
	الفصل الثانى : تمويل المشروعات متناهية الصغر والقضاء على الفقر		23
المبحث الأول :	مفهوم تمويل المشروعات متناهية الصغر		27
	أولا	مفهوم المشروعات متناهية الصغر	27
	ثانيا	ما هو المقصود بالتمويل الأصغر	28
	ثالثا	المعوقات التمويلية التى تواجه المشروعات متناهية الصغر فى مصر	35
	رابعا	تحديات تواجه مؤسسات تمويل المشروعات متناهية الصغر	37
المبحث الثانى :	دور منظمات الفقراء فى القضاء على الفقر		49
	أولا	تعريف الفقر	49
	ثانيا	الخصائص الرئيسية للفقراء فى مصر	52
	ثالثا	أمثلة لبعض المنظمات فى مصر التى تعمل على تخفيف حدة الفقر (بالتركيز على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)	53
	رابعا	المستهدفون من بنوك الفقراء	66
المبحث الثالث :	بنوك الفقراء (جرامين بنك)		72
	أولا	تعريف بنوك الفقراء	74
	ثانيا	نشأة بنوك الفقراء	75
	ثالثا	أهداف بنك الفقراء	79
	رابعا	آلية عمل القروض	79
	خامسا	ملامح النظام الإقتصادى للمصرف	81

	سادسا	الآفاق المحلية والعالمية للتجربة	88
	سابعا	شروط وعوامل التكرار الناجح لتجربة بنك جرامين	98

المبحث الأول : مفهوم تمويل المشروعات متناهية الصغر

أولا : مفهوم المشروعات متناهية الصغر :

لايوجد إتفاق على المقصود بالمشروعات المتناهية الصغر فهو مفهوم ديناميكى متحرك يختلف من دولة لأخرى ومن زمن لآخر ومن جهة تمويلية لأخرى .

تشمل المشروعات متناهية الصغر على[1] :

1-صناعات منزلية :

عدد العمال بها أقل من خمسة ، والملكية فردية ، بجانب إستخدام المهارات اليدوية ، وإستخدام المواد الخام المحلية ، ويتم التسويق من خلال الأسرة أو الأسر المنتجة .

2-صناعات حرفية :

تتأسس بجهود فردية غير منظمة ، والفرد هو الوحدة الأساسية للبنية الحرفية ، ومن ثم يكون للمهارة اليدوية قيمة أساسية فى أداء العمل الحرفى وإنتاج سلع ذات جودة عالية ، وعلاقات العمل بعيدة عن الأسس النمطية للإدارة ، وعدد العمال أقل من عشرة ، وتستخدم المواد الخام المحلية ، ويتم التسويق من خلال الحى والأسر المنتجة .

3-صناعات بيئية :

---

[1] ايمان احمد محمد ، ادارة المشروعات الصغيرة فى مصر " دراسة فى دور الصندوق الإجتماعى للتنمية " ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، رسالة ماجيستير ، 2001 ، ص 26 .

مجموعة من الحرف التى تقوم على الجهد البشرى والمهارات الفردية المتوارثة ويتم فيها تحويل الخامات المحلية المتوفرة فى البيئة أو بقايا التصنيع والمخلفات الزراعية إلى سلع صالحة للإستعمال ، وقد تمارس فى مصانع صغيرة أو منازل وتحتاج إلى قدر ضئيل من رأس المال .

ومن اليسير وصف المشروعات المتناهية الصغر ولكن من العسير تعريفها تعريفاً مقبولاً[1] على المستوى الدولي بل وحتى الإقليمي ويعزي هذا إلى الإختلاف في الهياكل الإجتماعية والإقتصادية من دولة إلى أخرى فضلاً عن تباين المعايير في تحديد الأسس التي يتم بموجبها تحديد شكل المشروع ومنها البيانات الإحصائية التي تستخدم في تعريفها حيث أن هناك نقصاً في هذه البيانات ولذا فإن تعريف المشروعات المتناهية الصغر سيظل متبايناً إلا أن المتخصصين يرون بوجود أسلوبين يمكن استخداماهما **الأول:** يعتمد على الخصائص النوعية التي توضح الفروق الأساسية بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل نمط الإدارة والملكية والفنون الإنتاجية المتبعة ، **والثاني:** بالأخذ بالمؤشرات الكمية مثل العمالة ورأس المال. **وفي مصر** يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملا ، ويقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا والتي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.

ثانيا : ما هو المقصود بالتمويل الأصغر؟[2]

في نظر الغالبية، التمويل الأصغر هو تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى .ولكن دائرة التمويل الأصغر قد اتسعت على مرور الزمن لتشمل مزيداً من الخدمات (الإقراض والإدخار والتأمين ... إلخ) وذلك نظراً لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن إستعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية القائمة . وقد كانت بدايات تجربة القروض الصغرى في بنجلاديش والبرازيل وعدد آخر من البلدان منذ نحو

---

[1] د. صابر أحمد عبد الباقي ، المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة ، جامعة المنيا ، كلية الآداب ، 2000 ، ص 2 .

[2] بوابة التمويل الأصغر www.arabic.microfinancegateway.org

ثلاثين عاماً ولكنة بلغ أوجه في ثمانينات القرن الماضي ، فلقد تجنب الوقوع في أخطاء النظام السابق للإقراض التنموي وذلك بالإصرار على السداد، وفرض نسبة فائدة لتغطية تكاليف القرض والتركيز على العملاء/الزبائن الذين كانوا يعتمدون فيما مضى على القطاع غير الرسمي فقط للحصول على القروض اللازمة ، وهكذا إنتقل محور اهتمام التمويل الأصغر من مجرد صرف القروض إلى بناء مؤسسات محلية قادرة على البقاء والاستمرار لخدمة الفقراء ، وبذلك أصبحت القروض الصغرى بمثابة مبادرة قطاع خاص غير هادفة للربح وبعيدة عن أي خط سياسي صريح، وعلى هذا النحو فاق أداء القروض الصغرى أداء سائر أشكال الإقراض التنموي .

وقد انصب تركيز التمويل الأصغر على تقديم منتج إقراض موحد المعايير، ولكن الفقراء – مثلهم مثل سائر البشر – بحاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تمكنهم من بناء الأصول/الموجودات وتأمين الاستهلاك وحماية أنفسهم من المخاطر ، ومن ثم فنحن نرى ضرورة التوسع في مفهوم التمويل الأصغر، والتحدي الذي يواجه هذه الصناعة حالياً هو إيجاد طرق فعالة يُعتمد عليها في سبيل إثراء التمويل الأصغر بمزيد من الخدمات المتنوعة.

1- من هم عملاء التمويل الأصغر[1] ؟

إن عملاء/زبائن التمويل الأصغر هم في العادة من ذوى الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية ، وهم غالباً من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الإقتصادية – في أغلب الأحيان – من منازلهم.

وفي المناطق الريفية يكون عميل/زبون التمويل الأصغر عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلاً متواضعاً مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة.

أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع الحرفيين، والباعة المتجولين وغيرهم ، إن عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقر والذي لديهم مصدر دخل ثابت نسبيا ، والجدير

(1) بوابة التمويل الأصغر ، مرجع سبق ذكره .

بالذكر أن الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية مرتبط ارتباط مباشر بحجم دخل الفرد، فكلما ازداد فقر الفرد ضعف الأمل في إمكانية وصوله إلى هذه المؤسسات الرسمية.
ومن ناحية أخرى، كلما ازداد فقر الفرد ازدادت تكلفة التعاملات المالية غير الرسمية والتي قد لا تفي – رغم ذلك – باحتياجات الفقراء من الخدمات المالية وبالتالي يتحول عنها الفقراء ليصبحوا من عملاء التمويل الأصغر.
ومع ازدياد خدمات التمويل الأصغر وتنوعها ينمو حجم سوق التمويل الأصغر فحجم الإقبال على خدمات الإدخار والتأمين والتحويلات يفوق حجم الإقبال على القروض الصغرى بمفرده . على سبيل المثال، الفلاح الفقير ربما لا تكون لديه الرغبة في الإقتراض بل يفضل البحث عن طريقة آمنة لحفظ أمواله وحصيلة نشاطه في الموسم الزراعي بدلاً من استهلاك هذه الأموال لإشباع المتطلبات المعيشية على مر الأيام .

2ـ ما هو الفرق بين التمويل الأصغر و القروض الصغرى ؟

) وجود قبل السبعينات (من القرن العشرين [1]لم يكن لكلمة " الائتمان المتناهى فى الصغر "( ) ، وقد صارت الآن كلمة شائعة بين ممارسى التنمية ، وقد تستخدم كلمة الائتمان المتناهى فى الصغر لتعنى الائتمان الزراعى ، أو الإئتمان التعاونى ، أو الإئتمان الإستهلاكى ، أو الإئتمان من المدخرات ومؤسسات الإقراض ، أو إتحادات الإقراض ، أو من مقرضى المال ، وعندما يدّعى أحد أن الإئتمان المتناهى فى الصغر له تاريخ من ألف سنة ، أو من مائة سنة ، لا يجد أحد أن ذلك الادعاء هو قطعة مثيرة من التاريخ ، وفى هذا البحث عندما يتم ذكر التمويل الأصغر انما نعنى به نمط جرامين فى الائتمان المتناهى فى الصغر .

[2]) الى خدمات القروض ، المدخرات ، التأمين ، التحويلات ، ويشير **التمويل الأصغر** (والمنتجات المالية الأخرى التى تستهدف العملاء / الزبائن محدودى الدخل . بينما تعنى القروض الصغرى تقديم قرض أصغر إلى عميل / زبون عن طريق بنك أو مؤسسة أخرى. .

---

(1) د . مجدى سعيد ، تجربة بنك الفقراء ، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون ، 2007 ص ص 201 - 202.

(2) بوابة التمويل الأصغر ، مرجع سبق ذكره .

ويمكن أن تمنح القروض الصغرى إلى أفراد أو من خلال الإقراض الجماعى وعادة ما تكون بدون ضمانات .

والتمويل الأصغر[1] هو الاسم الحالي والأكثر شمولا لحركة بدأت بأن أطلقت على نفسها حركة القروض متناهية الصغر . وعلى الرغم من أن الائتمان لازال يمثل نصيب الأسد من الخدمات المالية المتوفرة تحت مسمى التمويل الأصغر، إلا أن الاسم الجديد معنى بالتركيز على أن المجال الآن يدعم الادخار والتأمين والتحويلات ، قد تكون مؤسسة التمويل الأصغر بنكا أو منظمة غير حكومية أو مؤسسة مالية غير بنكية مثل شركة تمويل أو تعاونية مثل الاتحاد الائتماني ، بسبب التعريف الموسع للتمويل الأصغر والمجموعة الكبيرة من المؤسسات، فإنه من الصعب التحديد الدقيق لمدى هذه الصناعة ، تزعم منظمات مثل حملة قمة الائتمان الأصغر، والتي مهمتها دعم التمويل الأصغر، بأن التمويل الأصغر يصل إلى ما يقرب من 100 مليون أسرة فقيرة ، تقدر هيئة تبادل المعلومات الخاصة بالتمويل الأصغر MIX http://mixmarket.org العملاء بحوالي 30 مليون عميل ائتماني من شتى أرجاء العالم .يوجد حاليا 818 مؤسسة للتمويل الأصغر مسجلة لدى هيئة تبادل المعلومات الخاصة بالتمويل الأصغر MIX ، وفي نهاية عام 2005 وصل عدد المقترضين الفاعلين أقل من 100,000في 92 % من 488 مؤسسة للتمويل الأصغر . ومن نفس المؤسسات ال 488 يوجد 5 منظمات فقط (4 منهم في بنجلادش) سجلت أكثر من مليون عميل .

3ـ ما هو الفرق بين البنوك التقليدية ومؤسسات التمويل متناهى الصغر [2]**:**

إن من بين خصائص مؤسسات التمويل متناهي الصغر، أنها تقوم بتوفير قروض بدون ضمان، وذلك فى أغلب الدول ومنها مصر .كما أن هذه المؤسسات عادة ما يكون لديها شبكة

فروع واسعة الإنتشار، بإعتبار أن مهمتهم هى الوصول إلى الفئات الأشد فقرًا، غير القادرة على التعامل مع القطاع المالي الرسمي، وعادة ما يكون أغلبهم من الإناث ، وتقوم مؤسسات التمويل متناهي الصغر التقليدية، بتوفير القروض صغيرة الحجم، لخدمة العملاء غير القادرين على التعامل مع القطاع المالي الرسمي، ويقومون بأنشطة مالية من شأنها أن تدر

---

[1] توماس ديتشر ، نظرة أخرى على قضية التمويل الإصغر ، مركز الحرية والرخاء العالميين ، معهد كاتو ، ورقة بمذكرة سياسات التنمية ، 2007

[2] ورشة عمل" التعاون بين البنوك ومؤسسات التمويل متناهى الصغر"، المعهد المصرفى المصرى، الاربعاء ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦.

دخلا لهم ولأسرهم ، وفى حين يقتصر نشاط مؤسسات التمويل متناهي الصغر على توفير التمويل عن طريق منح الائتمان، بالاضافة الى عدد محدود من الخدمات المالية الأخرى، تقدم البنوك مدى واسع ومتنوع من الخدمات مثل الأوعية الإدخارية والكروت الدائنة والقروض طويلة الأجل .... إلخ ، وذلك مقارنة بمؤسسات التمويل متناهي الصغر التقليدية التي تقوم بتقديم قروض قصيرة الأجل تتراوح ما بين ستة أشهر وسنة، وربما تصل إلى ١٨ شهرًا على الأكثر.

4ـ أهمية المشروعات المتناهية الصغر[1] :

- تتميّز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطّن بالقرب منها أو بالتعامل معها.
- توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن إعتبارات الجودة).
- تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية / يدوية) التي تمثل أهمية قصوي للإقتصاد المصري وتنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الأبواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة وأيضا يفتح أبوابا للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلا للإقتصاد القومي, ولذا يجب الحفاظ علي هذه الصناعات التقليدية من الإندثار.
- تساعد المشروعات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية وذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق.
- يمكن أن تكون مصدراً للتجديد والإبتكار وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الإنتقال للعمل في المشروعات الكبيرة.
- إنها وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة.

---

[1] د. صابر أحمد عبد الباقي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 1 - 3 .

- تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بـإرتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة.
- تمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تقوم بتوظيف أقل من 50 عاملاً حوالي 99% من اجمالي عدد المنشآت التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي ،كما يساهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 80% من إجمالي القيمة المضافة ،ويعمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة 76% من العمالة: حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل، وحوالي ثلاثة أرباع قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعي.

5 ـ أهمية تمويل المشروعات المتناهية الصغر :

- **الوصول إلى الأسر الأفقر** [1]: فى تقديرات البنك الدولى فإن هناك 1.2 بليون إنسان (أى 250 مليون أسرة) يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا .
- **الوصول إلى وتمكين النساء**[2] : يعيش 1.2 بليون إنسان على أقل من دولار فى اليوم ، وفى العادة يكون النساء هن المسؤولات عن تربية أطفال العالم ، ويؤدى فقر النساء فى العموم إلى نقص فى النمو الفيزيقى والإجتماعى لأطفالهن ، وتدل الخبرة على أن النساء هن موضع جيد للائتمان ، وأنهن يستثمرن دخلهن لصالح تحسين أحوال أسرهن ، كما أن النساء فى ذاتهن يستفدن من المستوى الإجتماعى الأعلى الذى يحققنه فى داخل البيت عندما يستطعن تحقيق دخل أفضل .

6ـ حجم نشاط التمويل متناهى الصغر فى مصر [3]:

---

[1] د . مجدى سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 205.

[2] د . مجدى سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 205.

[3] الهيئة العامة للرقابة المالية www.efsa.gov.eg

بنهاية عام 2009، بلغ عدد المقترضين النشطين حوالي 1,4 مليون مقترض - نصفهم تقريباً من النساء - ، وبلغ حجم المحفظة النشطة حوالي 2,2 مليار جنيه مصري. وتتركز النسبة الأكبر من المقترضين النشطين في محافظات الوجه القبلي (43 بالمائة) والوجه البحري (36 بالمائة). وتبلغ نسبة المقترضين النشطين الذين يديرون أنشطة تجارية حوالي 70 بالمائة والأنشطة الخدمية حوالي 20 بالمائة من إجمالي المقترضين النشطين. ويقدم برامج الإقراض متناهي الصغر في مصر أكثر من 400 مؤسسة تضم أربع بنوك وما يزيد على 395 جمعية .وبالرغم من هذا العدد الكبير من الجهات المقدمة للإقراض متناهي الصغر، إلا أن الدراسات السوقية تشير إلى وجود فجوة تمويلية تقدر بحوالي 90 بالمائة.

وتستحوذ ست جمعيات وبنك على الحصة الأكبر من العملاء الحاليين للإقراض متناهي الصغر وتبلغ حوالي 65 بالمائة وهم جمعية رجال الأعمال بأسيوط، والجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات (ليد)، وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، والجمعية المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة والحرفية، وجمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع بالدقهلية، بنك القاهرة، وبرنامج التضامن، بينما تستحوذ باقي الجمعيات (أكثر من 395 جمعية)على 25 بالمائة وباقي البنوك (ثلاث بنوك والشركتين : ريفي ، تنمية) على 10 بالمائة من العملاء الحاليين.

وتنتشر في السوق المصرية آليتان للإقراض متناهي الصغر: الإقراض التضامني والإقراض الفردي. يعتمد الإقراض التضامني على وجود مجموعة من المقترضين (يتراوح عددهم بين ثلاث وخمس أفراد) يحصلون على قرض واحد يقسم بينهم بالتساوي. ويكون كل أفراد المجموعة ضامنين بعضهم البعض في السداد ويتم سداد القرض أسبوعياً أو نصف شهرياً في فترة تتراوح بين عشرة أسابيع وأربعين أسبوع. ويتراوح مبلغ القرض بين 50 جنيه إلى 1500 جنيه للفرد الواحد داخل المجموعة ويستخدم القرض لتمويل الأنشطة المدرة للدخل، والتي يقع معظمها في القطاع غير الرسمي. أما الإقراض الفردي فيعتمد على منح قرض لفرد واحد – والذي يكون عادةً مالكاً لمنشأة صغيرة أو متناهية الصغر قائمة لمدة تزيد عن عام – على أن يكون لديه ضامن شخصي. ويتراوح حجم القرض بين 500 جنيه إلى 25,000 جنيه ويصل في بعض الأحيان لحوالي 100,000 جنيه. ويتم السداد شهرياً في مدة تتراوح بين أربعة أشهر وعامين.

ثالثا : المعوقات التمويلية التى تواجه المشروعات المتناهية الصغر فى مصر[1]:

تتمثل أهم المشكلات التى تواجه المشروعات المتناهية الصغر فى مصر فى الائتمان والتمويل 0 وغالباً ما تحجم البنوك التجارية عن إقراض المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر خوفاً من تعثر فى السداد رغم أن نسبة التعثر المالي فى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تقل عن 1%، إلا أن نصيب هذه المشروعات ضعيف فى الإئتمان المصرفي فهي تمثل حوالى 6% فقط من محفظة الائتمان فى البنوك، ورغم إنشاء بنك التنمية الصناعية عام 1975 كبنك متخصص فى تمويل وتنمية الصناعة، وأنشئت فيه إدارة للتمويل وإدارة للصناعات الصغيرة فى عام 1979، إلا أن النسبة الكبرى من قروض البنك كانت تحصل عليها المشروعات الصناعية الكبيرة ولم تحصل المشروعات الصغيرة إلا على 36% من إجمالي القروض المقدمة سنة 2001، وأن معدل الفائدة الممنوحة للصناعات الصغيرة قد بلغ فى بعض البنوك إلى 20% وهذه النسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بسعر الفائدة السائد فى السوق مما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية لهذه المشروعات0

وإذا ما أردنا معرفة ما أسباب تلك الظواهر السلبية نجد أن هناك قيود تحول بين المؤسسات المصرفية وبين إمكانية تمويل المشروعات الصغيرة وهذه القيود هي :

-ارتفاع تكلفة القروض صغيرة الحجم للمشروعات متناهية الصغر : وذلك كنتيجة لإرتفاع تكلفة التقييم والإشراف بالإضافة إلى أن هذه المشروعات تحصل على مبالغ قروض صغيرة لا تتناسب مع التكاليف الثابتة التى تتحملها البنوك0

كما يرجع إرتفاع تكلفة القروض الصغيرة لضعف عملية التسويق المتبعة فى النظام المصرفى التقليدي ، ونظراً لعدم تعامل المشروعات الصغيرة مع الجهاز المصرفي يصبح لزاماً على المؤسسات المالية الرسمية أن تقوم بعملية تسويق إيجابية وواسعة النطاق، على أساس التوجه الاقتصادي نحو العملاء بدلاً من إنتظار تقدمهم للإقتراض0

---

[1] فادى محمود ابراهيم ، دور المؤسسات غير المصرفية فى تمويل المشروعات الصغيرة فى مصر ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، رسالة ماجيستير ، 2007 ص ص 33 - 37 .

-المخاطرة العالية لإقراض المشروعات متناهية الصغر : غالباً ما ينظر لهذه المشروعات على أنها غير جديرة بالثقة الائتمانية، حيث لا يمتلك أصحابها القدرة على التقدم بدراسات الجدوى وخطط العمل التى يقدمها العملاء الكبار، إضافة إلى ذلك فإن هذه المشروعات تفتقر إلى الضمان حيث غالباً ما لا يتوفر لأصحابها أية ضمانات مالية أو عقارية يقدمونها للبنوك، حتى وإن وجد الضمان فإن الإجراءات القضائية البطيئة والمكلفة تحول دون إقدام البنوك على إقراض هذه المشروعات0

-عدم ملاءمة المعايير المتبعة فى إقراض المشروعات متناهية الصغر :

تستخدم البنوك المصرية عدة أساليب لتقييم مصداقية العملاء، منها فحص السجل الائتماني، وتقييم دراسات الجدوى الفنية للمشروعات، وتقييم الضمانات، بصفة عامة يرتفع مستوى تقييم الضمانات التى تطلبها البنوك للقيام بإقراض عملائها الكبار، وبفضل التغيرات الهيكلية الجارية فى الاقتصاد ومناخ عدم الثقة الذى غالباً ما يصاحب مثل هذه التغيرات، فإن البنوك تحجم عن تعديل تلك المعايير وعن التعامل فى قروض ترى أنها مرتفعة المخاطرة، وخاصة فى المشروعات ذات الصبغة التكنولوجية0

-ضعف قدرات البنوك فى مجالات التقييم والإشراف على إقراض المشروعات متناهية الصغر: حيث ظل القطاع المصرفي طوال أربعة عقود وحتى بداية التسعينات، يعمل تحت نظام مركزى، ونتيجة لذلك لم تقم البنوك بتطوير قدرات التسويق أو التقييم أو الإشراف على إقراض هذه المشروعات والتى لا تتمتع بالثقل التى تتمتع به المشروعات الكبيرة0

-عدم ملائمة أساليب الاقتراض بضمان للمشروعات متناهية الصغر : فالمشروعات متناهية الصغر تعاني من عدم توافر الضمان اللازم للإقتراض .

-مشاكل تمويلية أخرى : كما أن هناك مشاكل تمويلية أخرى تحول دون إقراض المشروعات متناهية الصغر من البنوك وهى : طول إجراءات منح القروض للمشروعات متناهية الصغر، عدم مراعاة السياسة النقدية لأوضاع المشروعات متناهية الصغر، وعدم تحمس البنوك لإقراض المشروعات متناهية الصغر لصغر حجم تعاملاتها مع ما تكلفة هذه المعاملات من أعباء إدارية على البنوك . تُحمل البنوك المشروعات متناهية الصغر أعباء مادية أكبر كخدمة للديون بدعوى التخفيف من الأعباء الإدارية التى تتحملها هذه البنوك

خلال إقراض المشروعات متناهية الصغر المبالغ الممولة فى هذه المرحلة حيث توجد زيادة فى النسبة عن المرحلة الأولي0

رابعا : تحديات تواجه مؤسسات تمويل المشروعات المتناهية الصغر[1] :

ومن التحديات التى مؤسسات تمويل المشروعات المتناهية الصغر :

1- الإستثمار فى التمويل الأصغر :

لكي تحقق مؤسسات التمويل الأصغر الإستدامة المالية وتساعد العديد من الفقراء يجب تحديد مصادر جديدة لرؤوس الأموال ، ولأن الجهات المانحة عادةً ما تفرض الكثير من القيود علي مؤسسات التمويل الأصغر مما يؤدي إلي تعقيد العمليات والإنحراف عن الأهداف الأساسية لمؤسسة التمويل الأصغر فالإستثمار يكون افضل وسيلة تلجأ إليها المؤسسة لتحقيق التوازن بين التمويل المالي وأهدافها الأساسية ، فالإستثمار في هذه الحالة يعد شراكة عملية تحدد بوضوح أدوار ومسئوليات كل من الجهة المانحة "المستثمر " ومؤسسة التمويل البالغ الصغر الشريكة لها ، ويتطلب ذلك تقييماً دقيقاً لمؤسسة التمويل الاصغر ووضع خطة عمل متوسطة الأجل مما يليه توقيع اتفاقية الشراكة ، ويساعد الإستثمار في مؤسسات التمويل الأصغر علي مساندة ودعم المؤسسات التي لها سجل حافل في تقديم الخدمات المالية الجيدة إلي عدد كبير من الفقراء علي أساس قائم علي الإستمرار مالياً بصفة مستمرة ، ويمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تجذب أفضل المستثمرين إليها بتحديد نقاط القوة لديها ولكن ليس فقط القوة والإستدامة المالية بل أيضاً النجاح في تحقيق الأثر الإجتماعي.

والإستثمار في التمويل الأصغر ليس منحة أو هبة لمؤسسة التمويل الأصغر ولكن يكون لهذا الإستثمار عائداً أو فائدة مالية تعود لجهة الإستثمار. وبالإضافة إلي ذلك، يساعد هذا الإستثمار في التمكين الإقتصادي للفقراء ، وبذلك يتزايد إجتذاب التمويل الأصغر للإستثمارات المسئولة إجتماعيا SRIs نظرا لمضاعفة عائدات تلك الإستثمارات بين العائد المالي والعائد الإجتماعي ، وفي جوهرها تسعى الإستثمارات المسئولة إجتماعيا إلى أخذ كل من العائد المالي للإستثمار وعواقبه الاجتماعية والبيئية والأخلاقية في الاعتبار.

(1) بوابة التمويل الأصغر، مرجع سبق ذكره .

ويتضمن المستثمرون الإجتماعيون ليس فقط المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ولكن أيضا المستثمرين الأفراد وعدد متزايد من المؤسسات المهنية، بما فيها صناديق المعاشات وشركات التأمين والجامعات والمؤسسات الدينية . وخلال السنوات القليلة الماضية تم تأسيس عدد متزايد من صناديق إستثمار التمويل الأصغر بهدف تعبئة التمويل لصالح مؤسسات التمويل الأصغر من المؤسسات والأفراد والمستثمرين المؤسسيين ووكالات التنمية ، وتستهدف الإستثمارات المسئولة إجتماعياً في المقام الأول تنمية مؤسسات التمويل الأصغر عن طريق منحها رأس المال بشروط مالية مناسبة دون السعي بالضرورة للحصول على عائدات مالية ، وهكذا تهدف أدوات الاستثمار في التمويل الأصغر ذات الهدف المزدوج أو تجاري التوجه إلى إقامة توازن دقيق بين تحقيق العائدات الإجتماعية والعائدات المالية . ففي الوقت الذي تسعى فيه لتحقيق العائد المالي في نهاية المطاف، ترضى بكون هذا العائد المالي أقل من عائدات السوق.

ومع ذلك، هناك بعض الإستثمارات الغير فعالة للمؤسسة وذلك يحدث عندما لا يتطابق نموذج عمل المؤسسة مع توقعات المستثمرين وهنا تحدث المشكلة، وعلي مؤسسات التمويل الأصغر التركيز علي رسالتها وأهدافها وطريقة عملها وعدم التردد من رفض التمويل في حالة عدم مطابقته لرسالة وعمل المؤسسة.

2- النمو غير المستدام - أزمة قطاع التمويل الأصغر فى المغرب - :

حققت القليل من البلدان القوة والفعالية التي حققها قطاع التمويل الأصغر في المغرب .ولكن منذ 2007، شهد قطاع التمويل الأصغر في المغرب أزمة: تزايد النمو على حساب جودة الأصول، وتزايد المشطوبات، وتراجع العوائد ، وتمثل أكبر أربع مؤسسات للتمويل الأصغر في المغرب – زاكورة، والأمانة، ومؤسسة البنوك الشعبية، وفوندب – 90% من معدل الوصول للعملاء في صناعة شديدة التركيز. فماذا تسبب في نمو القطاع بدرجة خرجت عن السيطرة؟

لم يكن لنجاح قطاع التمويل الأصغر في المغرب ليتحقق حتى عام 2007 دون الدعم المقدم من الحكومة المغربية ، ويقدم قانون التمويل الأصغر لسنة 1999 إطاراً واضحاً لتنمية الصناعة ، كما قدم الدعم المالي من خلال التمويل الحكومي ، وقد تمتع القطاع بالسمات المتميزة لالتزام البنوك المحلية ، كما قامت البنوك التجارية بإنشاء أكبر مؤسستين

للتمويل الأصغر، وتمويل 85% من أصول القطاع في 2008، وقد استفاد القطاع أيضاً من الدعم الكبير من مجتمع المانحين الدولي.

بحلول ديسمبر 2007، كانت الأزمة الاقتصادية العالمية على أشدها، ولكن التداعيات في المغرب كانت لا تزال خافية تحت النمو المذهل لحافظة القطاع ، وقد كانت معدلات التعثر مرتفعة بالنسبة للقروض المقدمة في أول 2007، ولكن نظراً لأن إجمالي الحافظة قد تكون في الشهور الستة السابقة، لم تكن بعد قد بدأت في التراجع.

ارتفعت القروض غير العاملة بدرجة كبيرة من 0.42% في 2003 إلى 1.9% في 2007، كما ارتفعت نسبة مخاطر الحافظة لأكثر من 30 يوم بدرجة بالغة بنسبة 5% بنهاية 2008، ووصلت إلى نسبة 10% في يونيو 2009، كما ارتفعت نسبة المشطوبات بدرجة كبيرة مما أثر سلبياً على ربحية مؤسسات التمويل الأصغر ووفرتها. وفي مايو 2009، أعلنت مؤسسة زاكورة، كبرى مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب ارتفاع نسبة مخاطر المحفظة لأكثر من 30 يوم بنسبة 30%، وأخيراً تم دمجها مع مؤسسة البنوك الشعبية، وهي مؤسسة كبرى للتمويل الأصغر مدعومة من قبل بنك حكومي قوي. وتعد أسباب الأزمة معروفة ويمكن تلخيصها في كلمتين: النمو غير المستدام.

لا يمكن لوم أزمة قطاع التمويل الأصغر على الأزمة المالية العالمية. في حالة المغرب، أدى النمو غير المتوقع إلى توسيع قدرات مؤسسات التمويل الأصغر فوق طاقتها ، وقد تحول ذلك إلى سياسات ائتمان متساهلة، ونظم بائدة لمعلومات الإدارة، وغياب الرقابة الداخلية، والحوكمة القياسية.

وقد توصلت دراسة بحثية أجرتها مؤسسة التمويل الدولية في 2008 أن 40% من تعثر القروض في المغرب يمكن أن يعزى إلى التغيرات في منهجية الائتمان (أي التحول إلى الإقراض الفردي، وزيادة أحجام القروض، والتغيرات في تكرار السداد). كما أن تعدد الإقراض لنفس العملاء كان عامل آخر في تفاقم الأزمة.

إستجاب قطاع التمويل الأصغر المغربي للأزمة بصورة سريعة وناجزة. ولإستعادة الثقة، وتجنب آثار العدوى فيما يتعلق بتعثر الديون، نظمت الحكومة دمج مؤسسة زاكورة، ومؤسسة البنوك الشعبية. كما احتفظت البنوك التجارية المحلية بمخصصات الائتمان، ولم تطالب مؤسسات تمويل التنمية بقروضها. وفي الوقت نفسه، أبطأت العديد من مؤسسات

التمويل الأصغر النمو بدرجة كبيرة، وقللت ميزانياتها. كما قامت مؤسسات التمويل الأصغر بتطبيق خطط حاسمة من خلال تضييق عمليات الائتمان، وتشكيل فرق مخصصة لإستعادة القروض، و إتخاذ إجراءات قضائية ضد المقترضين المتعثرين. كما تتبادل المؤسسات معلومات الإئتمان بشكل دوري لتجنب تعدد الإقتراض.

ونتيجة لذلك، يظهر قطاع جديد وأكثر نضج للتمويل الأصغر من خلال مكتب ائتمان فعال، ونظم مطورة لإدارة المخاطر. وقد تراجعت نسب العملاء متعددي القروض من 39% في أكتوبر 2008 إلى 29% في سبتمبر 2009.

كما قامت الحكومة بوضع خطة بالتعاون مع بنك المغرب واتحاد مؤسسات التمويل الأصغر لتعزيز قطاع التمويل الأصغر. وتتمثل أولويات الخطة الأربعة فيما يلي: تعزيز مؤسسات التمويل الأصغر، والتحكم في تعدد الإقراض ومنع تزايد المديونية، وتأمين السيولة لتقدم القطاع، وتحسين الإطار التنظيمي. وتساعد هذه التدابير بالفعل في استعادة الثقة في القطاع.

3- تقييم وقياس الأداء الإجتماعى :

يعنى الأداء الإجتماعي، أو الحد الأدنى الإجتماعي، بتحويل الرسالة الإجتماعية لمنظمة ما إلى حقيقة واقعة. ويعرف الأداء الإجتماعي بأنه:"الترجمة الفعالة للرسالة الإجتماعية لمؤسسة ما إلى ممارسة تتماشى مع القيم الإجتماعية المقبولة المرتبطة بخدمة أعداد أكبر من الفقراء والمعزولين؛ وتحسين جودة وملائمة الخدمات المالية؛ وخلق مزايا للعملاء؛ وتحسين المسئولية الاجتماعية لمؤسسات التمويل الأصغر".

هذا ومن الضروري لمؤسسات التمويل الأصغر أن تتأكد من أداء مهمتها علي الوجه التام وأنها تقوم بمسؤولياتها الإجتماعية. وتتسم مؤسسات التمويل الأصغر بطبيعة مزدوجة حيث أنها تعمل علي تطبيق مباديء تجارية إلا أنها في الأساس مؤسسات إجتماعية تعمل لتحقيق أهداف اجتماعية ، وقد خلق ذلك توتراً فأصبحت مؤسسات التمويل الأصغر تعمل جاهدة لتحقيق التوازن بين الأهداف الإجتماعية والمالية. إن الخطوات العملية التي تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر إلي اتخاذها لتحقيق التوازن بين أهدافها المزدوجة هي جوهر إدارة الأداء الإجتماعي.

وتعد تدابير الأداء الاجتماعي ضرورية لتحديد ما إذا كانت مؤسسات التمويل الأصغر تلبي الأهداف الاجتماعية المحددة في رسالاتها ، وفي حين تعد التدابير المالية – مؤشرات الأداء الأكثر شيوعاً في التمويل الأصغر – ضرورية، فهي لا تقدم سوى القليل حول ما إذا كانت الأهداف الاجتماعية يتم تلبيتها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون مؤسسة مستدامة مالياً وتعد بالغة النجاح من الناحية المالية، ولكنها تفرض أسعار فائدة مرتفعة للغاية وتدفع عملائها إلى الغرق في الديون. على الرغم من أن هذه المشكلة لن تتضح من خلال المؤشرات المالية، يمكن أن تؤدي إلى وقوع أزمة مؤسسية وتحول دون تحقيق المؤسسة لرسالتها.

ومن ناحية أخرى، فإن تتبع الأداء الإجتماعي، وإستخدام تلك المعلومات لإعداد الخدمات بحيث تعمل على تحسين ظروف العملاء، لا يساعد العملاء فقط، بل يخلق أعمال أفضل للمؤسسات. ويحتاج مديرو مؤسسات التمويل الأصغر معلومات الأداء الاجتماعي لتلبية الأهداف المالية والإجتماعية.

علاوة على ذلك، تعد مؤشرات الأداء الاجتماعي البسيطة أدوات قوية للتسويق. فهي تقدم مؤشرات ملموسة للإنجاز وجذب التمويل من المانحين والمستثمرين الإجتماعيين.

4_ الإدخار :

اهتمت مؤسسات التمويل الأصغر بالأساس بتقديم الإئتمان في نطاق محدود نسبياً علي مستوي أصحاب المشروعات متناهية الصغر والذين يقارب دخلهم خط الفقر في بلدانهم .
واليوم، يزداد الإقرار بأن ليس جميع منخفضي الدخل هم بالضرورة من أصحاب المشروعات، ولكن جميع الأفراد في حاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، ويستخدمونها، بما في ذلك الإدخار.
وشأنهم شأن غيرهم من الأفراد، فإن الفقراء في حاجة إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الملائمة، والمرنة، ومعقولة الأسعار. كما أن هناك حاجة إلى الوصول إلى المدخرات، وتحويل الأموال، والتأمين. ويتمثل التحدي في فهم وتلبية هذا الطلب بين الشعوب النائية ومتزايدة الفقر.

وخلال العقدين الأولين، ركزت "حركة" التمويل الأصغر بالأساس على القروض أكثر من الادخار، لثلاثة أسباب رئيسية :

أ. هدف الحركة تمثل في مساعدة الفقراء، الذين لا يعتقد أن لديهم ما يكفي من الأموال للإدخار.

ب. في غالبية البلاد، بدأت تقنيات الإئتمان الحديثة، وليس تقنيات الإدخار .

ج.غالبية المؤسسات المشتركة كانت من المنظمات غير الحكومية، غير المرخصة قانونياً لجمع المدخرات .

إلا أنه في السنوات الأخيرة، زاد الإعتراف بأن غالبية الأسر الفقيرة تدخر، وأن هذا الإدخار عادةً ما يتم بشكل غير رسمي (على سبيل المثال، شراء السلع). ولا يرجع ذلك إلى أن الفقراء يفضلون المدخرات غير المالية، بل لأنهم غالباً ما يفتقرون إلى الوصول إلى الوحدات الجيدة للمدخرات الرسمية.

ما هي المشكلات التي غالباً ما تواجهها المؤسسات المالية المعتمدة على الائتمان عند إعداد خدمات الإدخار؟

أ. الالتزام بتوافر عدد كاف من العاملين: – تجد العديد من المؤسسات أن أحد أكبر العقبات أمام تطوير أعمال ملائمة للإدخار هي مقاومة العاملين ، وللتغلب على ذلك، تعد إدارة الموارد البشرية الموجهة للمدخرات هامة ، وإذا كانت الثقافة المؤسسية القائمة، وحوافز العاملين ونظم التقييم تكافئ فقط الأداء الإئتماني القوي، يجب أن تغير الإدارة ذلك لإعطاء الأولوية للمدخرات.

ب. استرجاع التكلفة : – هناك مفتاحين لتعبئة المدخرات: الأول) جذب حجم ملائم من الودائع، والثانى) إدارة تكاليف العمل. ويتطلب تحقيق هذا الحجم ومستوى التحكم في التكلفة إدارة قوية، وحوافز ملائمة، وآليات فعالة للمحاسبة والنظم الملائمة لإدارة معلومات الإدارة.

ج. إدارة المعلومات : – عادةً ما تتطلب عمليات الادخار نظم معلومات يمكنها تناول حجم ضخم من المعاملات، والحسابات من وقت لآخر، وتلبية متطلبات المراجعة وإعداد

التقارير للجهات المنظمة ، وتتطلب إدارة المعلومات الملائمة الخبرة ، وغالباً ما تكون مكلفة وتستهلك الوقت ، وعلى وجه الخصوص، فإن العثور على النظم والبرامج الملائمة، والتحول إليها، وتكييفها قد يكون من التحديات المستمرة الكبرى.

د. الإدارة الكافية : – لتأمين مدخرات المودعين، أو مجلس الإدارة، أو غيرها من الجهات الإدارية، يجب ممارسة الإشراف الملائم، وضمان الإلتزام الكافي، والعمل كمراجعة لأداء الإدارة ، ويجب أن تكون تلك الجهة لديها المعلومات، ومشتركة في العمل، وبالقوة الكافية للتدخل في حال مخاطرة الإدارة بودائع المدخرين أو عند تعرض المؤسسة للمخاطر.

هـ. تنمية الثقة : – سيقدم الأفراد مدخراتهم إلى مؤسسة فقط إذا ما اعتبروها آمنة، وأمينة، ومهنية، ومستقرة. ولكسب الثقة، ستحتاج المؤسسة المالية إلى تنمية العاملين، وجودة الخدمات وصورة علامتها التجارية في السوق. ومن العناصر الأساسية والمكلفة لتطوير هذه الصورة تعزيز القدرات المادية لترسيخ الشعور بالأمان لدى العملاء الحاليين والمحتملين.

و. تنفيذ الضوابط الداخلية الملائمة : – يمكن أن تكون عمليات الإدخار أكثر عرضة للغش والأخطاء من عمليات الإئتمان نظراً للمبالغ الكبرى لدى المؤسسة، وعدم توقع حجم وتوقيت الودائع ، وتكتشف بعض المؤسسات أن الضوابط الداخلية لديها ليست كافية للتتبع الملائم لسوء الإدارة أو الغش.

ز. الثقافة : – بالنسبة للمؤسسات المنظمة، فإن خدمة الفقراء غالباً ما تتطلب تغيير الثقافة المؤسسية. قد يصعب على العاملين المعتادين على تقديم الخدمات للعملاء الميسورين صعوبة في التعامل مع العملاء الفقراء – وقد لا يستخدم الفقراء خدمة ما عند شعورهم بعدم الارتياح أو بأنهم غير مرغوب بهم. علاوة على ذلك، قد يكون العملاء الميسورين غير راغبين في الإنتظار في طوابير خلف أو بجوار المودعين الفقراء، والذين قد يبطئوا الماكينات من خلال التعامل بعملات صغيرة. وغالباً ما تستثمر المؤسسات التجارية بعناية صورة مهنية تجذب العملاء الميسورين ، وقد يصعب الحفاظ على هذه الصورة عند تقديم الخدمات للعملاء الفقراء أيضاً. ومن خلال استخدام قنوات تقديم مختلفة للخدمات، والعاملين الملائمين، يمكن التغلب على هذه العقبة جزئياً. وقبل كل شئ، فإن "الانتقال في

السوق" بالمدخرات يتطلب التزام قوي من جانب الإدارة العليا .وإذا ما توافرت الإرادة، سيليها الحلول للتحديات الأخرى التي تواجه تعبئة المدخرات الصغيرة.

ح. عوائق قانونية وتنظيمية : – تقوض بعض السياسات التنظيمية جدوى عمليات الادخار في حين يقدم البعض الآخر الخدمات التي لا تصل إلى المدخرين الريفيين والفقراء. وقد يجعل الحظر على الإقراض غير المؤمن، والقيود على أسعار الفائدة على القروض من المستحيل استثمار المدخرات بأحجام وأسعار فائدة تغطي التكلفة. كما أن متطلبات الاحتياطي المرتفعة تجعل من الصعب إدرار العوائد الكافية ، وتجعل الملائمة المرتفعة لرأس المال وبعض أنواع متطلبات التقارير المفصلة من الصعب إقامة مؤسسات مالية صغيرة مثل البنوك الريفية أو الإتحادات الإئتمانية التي يمكنها تقديم الخدمات للمناطق الريفية.

وفي الواقع العملي، يمكن أيضاً استثناء المودعين الصغار والريفيين من خلال اللوائح التي تحكم الفروع، بما في ذلك :

- موقع الفروع
- المعاملات التي يمكن إجرائها في المكاتب وليس ميدانياً
- الحسابات التي يجب تخليصها يومياً
- كل فرع يجب أن يكون لديه غرفة قوية أو أن يكون مفتوح لساعات معينة
- يجب أن يتناول اثنين من الموظفين كل معاملة (بدلاً من السماح لأساليب أخرى من الرقابة الداخلية، مثل مراجعة الدفاتر مقابل سجلات الفرع بعد المعاملات) تعوق قواعد الفروع هذه استخدام الوحدات المتنقلة، والمكاتب الصغيرة، ومحصلي الودائع – نظم تقديم الخدمات التي يمكن أن تكون أساس تقديم الخدمات لصغار المودعين بشكل ممكن.

5 ـ التكنولوجيا :

تقوم التكنولوجيا بدور كبير في تغيير الطريقة التي يحصل بها الأشخاص علي الخدمات المالية الأساسية. وعلي الرغم من الإنتشار الكبير للتكنولوجيا، إلا أنه لكي يستفيد الفقراء

من الخدمات المالية المعتمدة علي التكنولوجيا، فيجب أن تتوافر التشريعات القانونية والتنظيمية ونماذج الأعمال التي يمكن تبينها في المنطقة العربية لتوسيع مجال الخدمات المالية المعتمدة علي التكنولوجيا.

ومما لا شك فيه أن التكنولوجيا تلعب دورا كبيراً في استفادة الفقراء من الخدمات المالية، كما أن تقنيات نظم المعلومات تساعد مؤسسات التمويل الأصغر علي متابعة وتحليل العمليات وإعداد التقارير. فمؤسسات التمويل الأصغر تحتاج إلي نظم معلومات مصممة لها خصيصاً من أجل تسجيل معلومات العملاء/الزبائن، تقييم أداء العملاء، تسهيل نقل البيانات بين الموظفين والفروع. وعلي مؤسسات التمويل الأصغر تبني التكنولوجيا ومزايا المعاملات البنكية الإلكترونية مع تبني مبادئ التمويل الأصغر تلك التي أثبتت فعاليتها علي مستوي العالم لبناء اقتصاد مجتمعي ورأس مال اجتماعي، بحيث يتم تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في المجتمعات الأقل حظاً من أجل زيادة استفادة الفقراء من الخدمات المالية.

وعلى الرغم من حقيقة أن تكاليف الأدوات والإتصالات تنخفض، فما زال الاستخدام الناجح للتكنولوجيا في التمويل الأصغر استثناء لا قاعدة. وما زالت عدة تحديات تواجه الإستخدام الواسع للتكنولوجيا لمد توصيل الخدمات المالية عبر مسافات واسعة وبين ملايين الناس بسرعة:

أ. قدرة مقدمي الخدمات المالية .المؤسسات المالية، وخاصة مؤسسات التمويل الأصغر، لديها قدرة محدودة على استيعاب التكنولوجيا. ويميل مقدمو الخدمة المالية من كل الفئات إلى التركيز على احتياجاتهم الخاصة، بدلا من تطوير حل يصلح لزبائنهم.

ب. البنية التحتية .المؤسسات المالية في الدول التي تفتقر إلى اتصالات قوية وبنية تحتية كهربائية لديها صعوبات في تنفيذ الحلول التكنولوجية التي تعتمد على الإتصال بشبكة الإنترنت، أو حتى الكهرباء.

ج. البيئة السياسية .مع توسع العمل المصرفي الإلكتروني، تكافح الحكومات والمنظمون من أجل حل الآثار الناجمة، على سبيل المثال، عن حصول المتاجر على إيداعات من الجمهور دون رخصة رسمية للقيام بذلك. وفي المقابل، يمكن أن تساعدة الحكومات على توسيع الوصول عن طريق إصدار أنظمة تعريف وطنية (قائمة على الأرقام أو القياسات)

أو عن طريق توزيع الإعانات الإجتماعية والمعاشات والمرتبات عن طريق الشبكات الإلكترونية.

د. معرفة الزبائن والموظفين .الزبائن الأميين أو غير المتعلمين لا يثقون دائما في التكنولوجيا. كما يمكن أن يكون الموظفون محجمين عن تبني التكنولوجيا الجديدة أو لا يملكون الإمكانيات الملائمة. وربما كان من الضروري بذل الجهد لتعليمهم.

هـ. أنظمة المعلومات القوية .يجب على المؤسسات أن تستثمر في تكنولوجيات الدفع المتقدمة إذا كانت مؤسستهم، ونظام المعلومات الخاص بها قويا ، ويفتقر العديد من مؤسسات التمويل الأصغر المعرفة التكنولوجية لاتخاذ قرارات استثمارية مبنية على المعلومات عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا، ومن الممكن أن تكون منتجات البرمجيات متوفرة في الأسواق تجاريا بينما لا يوفر المتعهدون دائما ما يكفي من الدعم المحلي لضمان التنفيذ الكفء للنظام، وتعتبر مؤسسات التمويل الأصغر عملياتها فريدة ومن ثم تفضل بناء تطبيقات معدلة من الصعب ومن المكلف تطويرها.

6ـ التحديات التي يجابهها التمويل الأصغر ذي الصِبغة الإسلامية[1] :

هناك حاجة ماسة إلى بناء الجسور بين المؤسسة الدينية وقطاع التمويل الأصغر. إذ أن هناك مفهوما خاطئا يزعم إنعدام نقاط التلاقي بين الطرفين من حيث الأهداف. ويتمثل التحدي في إدراك الأرضية المشتركة في التنمية البشرية التي تجمع هذين الطرفين معا. ويتمثل أحد التحديات الأخرى في معالجة الروح التشككية السائدة في أوساط المستهلكين المسلمين وخاصة في منطقة جنوب آسيا حول صحة مطابقة هذه المنتجات لأصول الشريعة الإسلامية وقواعدها. وأخيرا، تحتاج صناعة التمويل الإسلامي إلى تكييف وتحوير مجموعة منتجاتها ونماذج التشغيل المتبعة ـ ليس بطريقة جوهرية نظرا لوجود الهياكل الأساسية فعليا ـ وذلك من أجل تلبية احتياجات الفقراء بوصفهم الشريحة التي يستهدف خدمتها التمويل الأصغر.

ويشكل التمويل الأصغر فرصة ذهبية رائعة أمام التمويل الإسلامي حتى يعكس الأخير جوهر منظومة قيمه ومكنون رسالته. ويمكن أن يساعد الإمتثال لأصول الشريعة الإسلامية

---

[1] عامر عبد الرحمن ' نحو التمويل الأصغر وفقا للشريعة الإسلامية ، 2006 ، ص ص 1 – 5 .

وقواعدها، في الوقت نفسه، مؤسسات التمويل الأصغر على الوصول إلى عدد كبير من المسلمين الذين يفضلون أشكال الأنشطة المالية الممتثلة لأحكام الشريعة الإسلامية. وتتمثل إحدى الإمكانيات في التنسيق بين المانحين، لأن المؤسسات المالية الإسلامية ترى أن تخفيف حدة الفقر تعتبر عاملا مركزيا في صميم المسؤوليات الاجتماعية المؤسسية. كما تتمثل وسيلة أخرى للتعاون في إقامة شراكات تعاونية مع المصرفيين الإسلاميين حيث يمكن أن يتم في إطارها تقديم الخبرة والمشورة بشأن كيفية هيكلة المنتجات والخدمات الإسلامية. ولعله سيكون في وسع المصرفيين الإسلاميين أن يعملوا في المستقبل على توريق حوافظ التمويل الأصغر الممتثل لقواعد الشريعة الإسلامية حيث بدأنا نرى بداية تطبيق ذلك على التمويل الأصغر التقليدي.

توجد في قطاع التمويل الأصغر إمكانات هائلة لاستخدام أدوات ذات صبغه إسلاميه (الإجارة،التأجير، والمرابحة) .

وينبغي أيضا إبراز أهمية المدخرات. ونشير هنا إلى أنه ليس هناك أي حافز تشجيعي يدفع المسلمين لفتح حسابات بنكية على الإطلاق، لأنه ليس أمام الكثير منهم سوى الحسابات الإدخارية المدرة للفائدة الربوية التي تحرمها الشريعة الإسلامية. ومن شأن إنشاء الحسابات الإدخارية طبقا لقواعد الشريعة الإسلامية أن يساعد على تعبئة الودائع وترسيخ ثقافة الإدخار فضلا عن المساهمة في التنمية الإقتصادية .

وهناك نوعان رئيسيان من الحسابات الإدخارية الملتزمة بأصول الشريعة وقواعدها:

1. الحسابات القائمة على المضاربة، حيث يقوم العميل بإيداع الأموال في البنك ويشترك في الأرباح والمخاطر مع البنك القائم باستخدام تلك الأموال. ويعتبر هذا النوع من الحسابات النوع الأكثر سيولة، ولكنه لا يندرج تحت مظلة أي شكل من أشكال التأمين .
2. حسابات الودائع لأجل القائمة على المرابحة حيث يقوم العميل بإيداع الأموال في البنك الذي يقوم بدوره بإجراء عمليات مرابحة بتلك الأموال لأجل مدته شهر غالبا

أو لأجل ممتد لثلاثة شهور. ويتسم هذا النوع من الحسابات بكونه حسابا مأمونا إلى حد كبير، ولكنه أقل سيولة من الحسابات القائمة على المضاربة. إلا أن إتصاف هذا النوع بالسيولة الأقل يمكن اعتباره ميزة في حد ذاته، لأنه يشجع المتعاملين مع البنك على الإبقاء على أصولهم. وربما يكون هذا النوع من الحسابات بأنه الأداة التي يعد استخدامها أمرا ملائما تماما في تعبئة مدخرات عملاء التمويل الأصغر .

المبحث الثاني : دور منظمات الفقراء فى القضاء على الفقر

أولا : تعريف الفقر :

تعددت تعاريف الفقر ومن أهمها ما يلي:

1- "هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة وإلى غياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية"[1].

2- "هو عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة" [2].

---

[1] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، 1990 (القاهرة مؤسسة الأهرام، 1990)، ص41.

[2] عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، 2001 ، ص21.

3- ويعرف الفقر "أنه حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقاً أو كافياً، من خلال المجتمع الذي يعيش فيه الفرد"[1].

4- الفقر الاقتصادي هو عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية الضرورية (مشرب، مأكل، الملبس، السكن)[2] .

5- عرفت الأمم المتحدة الفقر في عام 1999 على أنه" يتخذ الفقر أشكالاً متنوعة تتضمن إنعدام الدخل، والموارد المنتجة الكافية لضمان مستوى معيشي لائق ومن مظاهر ه الجوع وسوء التغذية وسوء الصحة، والوصول المحدود أو المعدوم إلى التعلم وغيره من الخدمات الأساسية، وانتشار الأمراض والوفيات وانعدام المؤن والسكن غير المناسب، والعيش في بيئة غير آمنة بالإضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والإجتماعية"[3] .

أي مما سبق نجد أن الفقر يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى، ومفهوم مستوى المعيشة، كما يعتمد على المجتمع الذي تتم فيه عملية التوصيف. " فالفقر في الريف الهندي أو الصيني مثلاً، والذي يؤدي إلى الموت بسبب الجوع يختلف عن الفقر في أقطار أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة، الذي يشير بدرجة كبيرة إلى قضية التباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير إلى الحرمان المطلق[4] .

6- أما الفقر كما يقيسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فهو"عدم قدرة الأفراد في التحكم في الموارد كأن يكونوا أصحاء ومتعلمين أي أن الفقر بهذا المفهوم يعني الحرمان المطلق[5] .

عرف البنك الدولي الفقر بأنه: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة[6] ، وعرفه أيضاً: "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول و المقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة".

وفي مقابل التعريفات الموضوعية، هناك التعريف الذاتي للفقر، الذي يرتكز على تصنيف الفرد لذاته فيما إذا كان من الفقراء أم لا. إلا أن التعريف الذاتي لا يكتسب أية أهمية

---

[1] علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص2.

[2] روبرت كاسيت، السكان والتنمية، دار بشير، ط1، عمان، 2001، ص184.

[3] جبريل محمد، الفقر في الوطن العربي، 2007، ص44 www.Islamtoday.net

[4] عبد الرزاق الفارس ، مرجع سبق ذكره ، ص20

[5] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا، نيويورك، الأمم المتحدة، 2003، ص27.

[6] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره ، ص19

واقعية. فالفقر ينبغي تحديده بناء على الظروف الموضوعية للعائلة، وليس على التقرير الخاص للعائلة ذاتها.

7- يعرف الفقر بأنه حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقاً أو كافياً بواسطة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد[1]0

يمكن تعريف الفقر بأنه الحالة الاقتصادية التى يفتقد فيها المرء إلى الدخل الكافي لحصوله على مستويات دنيا من الغذاء والرعاية الصحية والملبس وكافة الضروريات أى عدم القدرة على تلبية الإحتياجات الأساسية0

وللفقر أبعاد متعددة فبالإضافة إلى انخفاض الدخل (العيش على أقل من دولار واحد في اليوم) فإن الأمية واعتلال الصحة وعدم المساواة بين الجنسين وتدهور البيئة تمثل كلها جوانب الفقر.

8- **فقراء الريف :** يستهلك نحو 1.2 مليان إنسان فى العالم أقل من المعيار المحدد بدولار واحد فى اليوم، ومن ثم فإنهم يعانون من فقر الدولار الواحد وتعيش نسبة 44% فى جنوب آسيا ونحو 24% فى كل من أفريقيا جنوبي الصحراء وشرق آسيا و 6.5% فى أمريكا اللاتينية والكاريبى، ويعمل 75% من فقراء الدولار الواحد ويقيمون فى المناطق الريفية وتشير التوقعات إلى أن نسبة تزيد على 60% منهم ستواصل القيام بذلك عام 2025، أى أن الأغالبية الساحقة من فقراء الدولار الواحد يعيشون فى الريف، حيث يمثل المزارعون فى دول العالم الثالث ثلثي فقراء العالم، إذ أن هناك نحو 900 مليون نسمة تقريباً منهم يعيشون فى المناطق الريفية فى البلدان النامية ويعيشون فى حياتهم على الزراعة بصفة أساسية، أى أن الفقر بشكل رئيسى أصبح مشكلة ريفية0

وتتركز دخول هؤلاء وإنفاقهم وأعمالهم عادة على المحاصيل الغذائية الأساسية، ويمتلك الفقراء القليل من الأراضى، والتعليم، والأصول الأخرى ويواجهون العديد من الحواجز المتداخلة فى وجه تقدمهم، وقد انخفضت معدلات الفقر والجوع بشكل واسع وهو ما يرجع فى المقام الأول إلى التنمية الريفية والزراعية ولاسيما خلال الفترة 1975-1990 ومع ذلك فإن هذا التحسن وما صاحبه من تقدم فى الإنتاج الزراعى قد توقف خلال العقد الماضي

---

[1] شرين بشرى غالى ، ظاهرة الفقر الريفى ودور منظمات الفقراء فى القضاء عليها (دراسة تجربة بنوك الفقراء ومدى امكانية تطبيقها على مصر) ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، رسالة ماجيستير ، **2006** ص4.

وحرمت العديد من الأقاليم الريفية من ثمراته، ولم تشهد الفوارق فى معدلات الفقر بين المناطق الريفية والحضرية أى إنخفاض على المستوى العالمي، ويتسم نصيب الزراعة والتنمية الريفية وفقراء الريف من المعونة والإهتمام الدوليين بالضألة، كما أنه أخذ بالإنخفاض، وما يزال الحد من الفقر بشكل مستديم والوصول إلى الفقراء عبر الجهود الإنمائية يمثلان تحدياً من بين التحديات الرئيسية للمجتمع الإنمائى0

وعلى الرغم من حقيقة أن المناطق الريفية تأوي غالبية الفقراء ، إلا أنه يبدو أن التحيز إلى الحضر قد ساد، وقد أدت سياسات الماضي إلى تدهور بيئى منتشر فيما يبذل القليل لتحسين حياة فقراء الريف0

9- **تعريف دائرة الفقر :** إن مستوى الدخل المنخفض للفقراء يجعل من الصعب عليهم الإدخار مما يؤدى إلى دوام الإنتاجية المنخفضة والدخل المنخفض، بالإضافة إلى أن النمو السريع للسكان يؤدى إلى إمتصاص الزيادة فى الدخل الحقيقى مما يؤدي إلى صعوبة الخروج من دائرة الفقر0

ثانيا : الخصائص الرئيسية للفقراء في مصر[1] :

تتمثل أهم الخصائص للفقراء فى مصر فيما يلى :

1-حجم العائلة الكبير:

تعتبر تركيبة العائلة أحد أهم العناصر اللازمة للفقر حيث يكون لعدد المعالين أثراً هاماً على الإحتياجات الإستهلاكية للعائلة وقدرتها على تلبية تلك الحاجات فالعائلات التى لديها أطفال يكون وضعها أسوأ من العائلات التى ليس لديها أطفال والعائلات التى يكون عدد الأطفال فيها كبير يكون وضعها أسوأ من العائلات التى يكون فيها عدد الأطفال قليل0

2-ارتفاع معدل الخصوبة :

[1] شرين بشرى غالى، مرجع سبق ذكره ، ص 25 - ص 26.

تؤثر معدلات الخصوبة وتتأثر بوضع العائلة الفقيرة، إذ تقتضى نسبة الخصوبة العالية نسبة مرتفعة من الإعالة كما يرغب الفقراء فى إنجاب المزيد من الأطفال لأن الأطفال يمثلون ثروة ويوفرون مصدر رزق العائلة الأمر الذي يعد شكلاً من أشكال الضمان الإجتماعي للوالدين عند تقدمها فى السن0

3-إرتفاع مستوى الفقر فى الأسر التى تعيلها إناث :

فى المحافظات الحضرية والمناطق الحضرية بالوجه البحرى والمناطق الحدودية ، كما أن مؤشرات فجوة الفقر وحدة مؤشراته أعلى بين العائلات التى تعيلها إناث مقارنة بالعائلات التى يعيلها ذكور بإستثناء الوجه القبلى0

4-الأجــور :

هى المصدر الرئيسي للدخل حيث تشكل الأجور 42.9% من مجمل دخل الفقراء كما أن الإعانات الاجتماعية تمثل 31% من دخل الأسر التى تعيلها إناث0

5-الحالة التعليمية لمعيل الأسرة : إن لها تأثير قوى على وضع الفقر فى العائلة حيث عادة ما يحقق أولئك الأفراد الذين يحملون شهادات جامعية مستويات معيشية مرتفعة0

6-التحيز على أساس النوع :

ومن المهم الإشارة إلى أن التحيز على أساس النوع موجود بغض النظر عن وضع العائلة، حيث تبلغ نسبة الأمية بين الإناث اللائى تتراوح أعمارهن من 11 إلى 15 سنة ضعف نسبة الذكور فى كل العائلات الفقيرة وغير الفقيرة ويبدو أن معدلات الأمية المرتفعة بين الأطفال من الإناث فى المناطق الريفية يعود إلى أسباب ثقافية0

7-إشتغل الأطفال :

ومن الواضح أن إشتغال الأطفال (وبالتالي الإفتقار إلى التعليم) أكثر انتشاراً بين العائلات الفقيرة حيث يقدر أن 3.3% من مجمل الأطفال المصريين (الذين يتراوح أعمارهم من 6 إلى 15 سنة) غير ملحقين بالمدارس ويمارسون أنشطة عمالية ويبلغ معدل عمالة الأطفال

في العائلات التى تعيلها إناث ضعف العائلات التى يعيلها ذكور فى المناطق الحضرية وما نسبته 1.3% فى العائلات التى يعيلها ذكور فى المناطق الريفية0

وبالرغم من إنخفاض معدلات مشاركة الفقراء فى سوء العمل إلا أن معدلات البطالة لا ترتبط بالفقر بالنسبة لمصر ككل ففى المناطق الريفية مثلاً عادة ما تشرك العائلات أولئك العاطلين عن العمل فى أعمال المعاونة فى الأنشطة الزراعية وغالباً بدون مقابل0

ثالثا : أمثلة لبعض المنظمات فى مصر التى تعمل على تخفيف حدة الفقر [1]**:**

(بالتركيز على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر) :

هناك العديد من المنظمات فى مصر التى تعمل على تخفيف حدة الفقر من خلال عدة قنوات تشمل تقديم المساعدة إلى الفقراء مباشرة والبرامج المجانية للتعليم ومحو الأمية وتقديم الرعاية الصحية المجانية ومشروعات التنمية الريفية ومن تلك المنظمات ما يلى :

أ- البرامج الحكومية الرئيسية : تنفذ الحكومة المصرية برامج لتخفيف حدة الفقر من خلال عدة قنوات وفيما يلى وصف لبعض هذه التدخلات :

1. **الصندوق الإجتماعى للتنمية :** أنشئ الصندوق الإجتماعى للتنمية فى ديسمبر 1990 كمبادرة مشتركة بين الحكومة المصرية من جهة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى من جهة أخرى، وهو هيئة شبه مستقلة تتبع مباشرة رئاسة مجلس الوزراء، وقد تأسس كمؤسسة مؤقتة لتقديم القروض والمنح السريعة، إلا أنه بدأ يكتسب صفة شبه دائمة تدريجياً0

ويتميز الصندوق الإجتماعي عن غيره من المؤسسات الحكومية فى مصر بأنه يعمل بصفة مستقلة عن أنظمة الإدارة الحكومية فى عملياته وموظفيه ولوائحه وقد مول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمليات الداخلية للصندوق وساعد فى وضع أنظمته الإدارية0

وكان الأهداف الرئيسية للصندوق الإجتماعى للتنمية :

1 - المساعدة على الحد من الفقر من خلال خلق وظائف جديدة ومبادرات لتنمية المجتمع المحلى0

---

[1] شرين بشرى غالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 130 - 143 .

2 -المساعدة على تقليل الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي على مجموعات مستهدفة من المجتمع0

3 -تقديم المساعدات للمصريين العائدين من دول الخليج0

وتشمل الفئات المستهدفة للصندوق الإجتماعي الخريجين الجدد والشباب العاطلين عن العمل والعمال الذين استغنت عنهم شركات القطاع العام، والأسر الى تعولها النساء، ويحقق الصندوق هذه الأهداف من خلال خمسة برامج أساسية :

1 -برنامج تنمية المشروعات الذى يهدف إلى خلق فرص عمل طويلة المدي فى المنشآت الصغيرة والحرفية الموجودة بالفعل من خلال المساعدات الفنية التى تقدمها الجمعيات الأهلية والقروض التى تقدمها البنوك التجارية0

2 -برنامج الأشغال العامة الذى يدعم المشروعات العامة كثيفة العمالة فى المجمعات المحلية بإستخدام المقاولين المحليين والموارد والأيدى العاملة المحلية0

3 -برنامج تنمية المجمع المحلى والذى يهدف إلى تحسين الخدمات الاجتماعية (كالصحة والتعليم) وتشجيع الأنشطة الإنتاجية فى المناطق ذات الدخول المنخفضة بالعمل أساساً مع الجمعيات الأهلية والمجتمعات المحلية0

4 -برنامج التشغيل والتدريب التحويلي الذى يقدم المساعدة لعمال القطاع العام الذين فقدوا وظائفهم نتيجة لبرامج إعادة هيكلة شركاتهم وخصخصتها، كما يقدم هذا البرنامج التدريب للخرجين الجدد ليساعدهم على الدخول إلى سوق العمل0

5 -برنامج التنمية المؤسسية، ويهدف إلى تقويم القدرات الإدارية والفنية للصندوق الإجتماعي ذاته، والجمعيات الوسيطة التى تساعده على تنفيذ مهامه0

ومن هذه البرامج هناك اثنان لهما دور فى تخفيف حدة الفقر وهما برامج تنمية المجتمع وبرنامج الأشغال العامة0

2. وزارة الشئون الإجتماعية :

لوزارة الشئون الإجماعية محاولات كثيرة موجهة لتخفيف حدة الفقر إما بشكل مباشر عن طريق برامج المساعدات الإجتماعية والمعاشات أو بشكل غير مباشر عن

طريق عدد كبير من الجمعيات الأهلية التى تشرف عليها وتدعمها، وكذلك تشرف الوزارة على بنك ناصر الإجتماعي0

3. "شروق" البرنامج القومي للتنمية الريفية :

ظل الريف المصري مهملاً ومهمشاً منذ بداية عملية التحديث Modernization Process وحتى الستينيات من القرن العشرين، فقد ظل الريف مهملاً حتى بدأ الاهتمام فى الستينيات مع إدخال نظم الحكم المحلي حتى تكون الوحدات الإدارية التى تعكس متطلبات الريف وتشارك فى تنميته، إلا أن السيطرة المركزية على العقلية المصرية قد قلل من فرص الوحدات المحلية للقيام بتبعاتها، ومع تزايد الفجوة بين المناطق المختلفة ظهرت العديد من مظاهر التمرد المكاني سواء تلك المتمثلة فى الهجرة من الريف إلى الحضر أو تلك الرافضة للبيئة وللحداثة بأكملها، ومع تزايد الضغوط على المناطق الحضرية وتنامي ما يسمى بحركات التطرف فى المناطق المهملة والعشوائية وبصفة خاصة فى الوجه القبلى أدركت الجهات المسئولة عن إدارة عملية التنمية مدى خطورة الإستمرار فى التحيز لصالح الحضر وإهمال الريف المصري0

إن هذا البرنامج قد بدء العمل به منذ عام 1994 وذلك فى إطار الرغبة فى العمل على تحسين حياة المواطن فى القرى المصرية ويقوم أساساً على المشاركة الشعبية من أبناء القرية ذاتهم سواء بالدعم المالي أو الفني أو المشاركة فى الأعمال التى يقوم المشروع بتنفيذها وتقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية0

4. برنامج مصر لتنمية القرى :

قامت الحكومة المصرية فى يونيو 2004 بإطلاق المرحلة الأولي من برنامج مصر لتنمية القرى، ومن المقرر أن تتولي وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية تنفيذ هذا البرنامج بدعم مبدئي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الكندية، وهذا البرنامج الذى من المتوقع أن تصل تكلفته الكلية إلى 82 مليون دولار أمريكى يهدف إلى تحسين المستوى المعيشى للسكان فى 58 من المراكز الأكثر حرماناً و 600 من القرى الأكثر حاجة إلى تنمية فى 10 محافظات وهى : الفيوم – بنى سويف – المنيا – أسيوط- سوهاج – قنا- الأقصر- شمال سيناء – البحر الأحمر – ومرسى مطروح، وذلك حتى عام

2010، وستعمل المرحلة الأولي من البرنامج فى مركز واحد فى كل محافظة وفى حوالى 100 قرية، ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الثانية فى عام 2006 والتى من المقرر أن تشهد توسعاً للبرنامج ليشمل تغطية باقي المراكز البالغ عددها 48 مركزاً 0 ومن المتوقع أن يتولى برنامج "مصر" تأسيس "مرفق المبادرات المحلية" الذى سيوفر التمويل للمشروعات التى تتوافق مع "الخطط المتكاملة لتنمية القرى"، ويعكس الأولويات التى حددتها المجتمعات المحلية بأنفسها، يتم بعد ذلك تركيز جزء كبير من البرنامج لتعزيز المؤسسات الحكومية المحلية وجهات إتخاذ القرار على مستوى المراكز والقرى حتى تتمكن بصورة أفضل من الإستجابة إلى إحتياجات المواطنين، وفى الوقت ذاته، يتضمن البرنامج آلية للخضوع للمحاسبة، لضمان شفافية إستخدام الأموال بمتابعة من المجتمعات المحلية، يتم هذا بمساعدة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع الأخرى التى سيتم إشراكها فى تصميم المشروع، وتركز المشروعات على بناء البنية التحتية المحلية، وتحسين المرافق الأساسية، وتحسين خدمات التعليم والصحة، إن بدء برنامج "مصر" يؤشر إلى الحاجة إلى بذل جهد أكبر لتعبئة مزيد من الشركاء الخارجيين للمساعدة فى التمويل الكلي للبرنامج الذى سيتطلب نفقات تبلغ 12 مليون دولار خلال مرحلته الأولي0

ب- المنظمات غير الحكومية :

1. وسطاء التنمية :

المقصود بوسطاء التنمية تلك الجمعيات التى لديها مهنيون ونشطاء فى مجال التنمية يقومون بأنشطة فعالة على المستويين المحلى والقومي، والأهم من ذلك أنها تستطيع الربط بين المستوى المحلى والقومى، وقد تكون هذه المؤسسات الوسيطة جمعيات أهلية أو دولية أو مؤسسات استثمارية خاصة، أما الجمعيات الأهلية المحلية فإنها بطبيعتها لا تهدف إلى تحقيق ربح وتعمل على المستوى المحلي، وقد تكون لها إتصالات قومية أو دولية محدودة، ويديرها فى العادة شخصيات من المجتمعات المحلية أو موظفون منتدبون من وزارة الشئون الإجتماعية0

وهناك عدد قليل نسبياً من المؤسسات الوسيطة للتنمية التى لديها تنظيم جيد ونشاط متميز وتلعب دوراً هاماً فى تضييق الفجوة الموجودة بين الحكومة والجهات المانحة من جهة والمجتمعات المحلية من جهة أخرى، كما أن هناك مكاتب إستشارية وشركات مدنية لا

تهدف إلى الربح ومؤسسات دولية غير حكومية وبعض المكاتب المحلية لمؤسسات دولية، كما أن بعض المؤسسات الوسيطة الناجحة بدأت كمؤسسات غير حكومية دولية ولكنها سرعان ما اكتسبت طابعاً محلياً، نتيجة لإستقطابها قيادات وكوادر محلية، وما يذال بعض هذه المنظمات محتفظاً بالوضع الدولي لأسباب قانونية وتنظيمية0

2. الجمعيات الأهلية المحلية :

المؤسسات الوسيطة فى التنمية المسجلة فى وزارة الشئون الإجتماعية مشهرة كجمعيات أهلية مركزية وبذلك تستطيع أن تعمل فى كافة أنحاء البلاد من خلال فروعها المحلية0

ويوجد فى مصر حوالى 20000 جمعية أهلية منها 14000 مسجلة بموجب القانون رقم 84 لسنة 2002 فى وزارة الشئون الاجتماعية، أما باقي الجمعيات فإنها غير مسجلة، أو مسجلة بشكل قانوني مختلف مثل الشركات المدنية، وبالإضافة إلى ذلك، هناك منظمات مسجلة بموجب قوانين أخرى مثل التعاونيات الزراعية والإنتاجية والنقابات العمالية والنقابات المهنية وجماعات الطرق الصوفية، وأخيراً، هناك عدد لا يحصى من الجمعيات غير الرسمية والروابط ذات الخلفيات الإقليمية أو المهنية المختلفة، وتشير بيانات وزارة الشئون الاجتماعية إلى أن 74% من الجمعيات الأهلية المسجلة فيها هى جمعيات خيرية وتوجد أساساً فى المجتمعات الحضرية، أما النسبة المتبقية وهى 26% فهى جمعيات لتنمية المجتمع وتوجد أساساً فى المناطق الريفية، ويحصل هذان النوعان من الجمعيات على مواردها من الأتعاب التى يحصلان عليها مقابل الخدمات، وبيع المنتجات، والتبرعات الخيرية المحلية والمعونة التى تقدمها وزارة الشئون الاجتماعية والهيئات الحكومية الأخرى والتمويل الأجنبي فى بعض الحالات0

وتأسست معظم جمعيات تنمية المجتمع فى مصر خلال الستينات لتنفيذ سياسات للتنمية الريفية، وكثيراً ما توجد الجمعية فى مقر الوحدة القروية أو فى أحد فروع وزارة الشئون الاجتماعية، كما يكون العاملون فيها فى معظم الحالات منتدبين من الوزارة، وقد تمكنت بعض الجمعيات الأهلية النشيطة فى السنوات الأخيرة من جعل جمعيات تنمية المجتمع تقوم بأنشطة متعددة0

ومن أهمها :

- الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الإجتماعية : وهى الجهاز المنفذ للخدمة الإجتماعية للكنيسة القبطية الإنجيلية فى مصر، وهى من أنشط وأشهر جمعيات التنمية فى مصر، وتنفذ مشروعات التنمية المحلية فى المنيا وبني سويف والقاهرة مستخدمة إتجاهاً متكاملاً يحاول توفير إحتياجات المجتمعات المحلية عن طريق المشاركة فى مجالات التعليم والصحة والتنمية الإقتصادية وبناء قدرات المؤسسات المحلية0

- كاريتاس مصر (CARITAS) : وهى الفرع المحلي للهيئة الدولية الكاثوليكية الخيرية ومن أنشط الهيئات فى مجال الأمية والتوعية الصحية فى مصر، وقد تأسست (كاريتاس مصر) بعد حرب 1967 لتقديم المساعدة للنازحين من منطقة قنال السويس ولها سبع مراكز فى القاهرة وضواحيها، وتقدم الخدمات الطبية والتعليمية والإجتماعية، وتغطي برامجها المساعدات الإجتماعية والرعاية الطبية والرعاية الإجتماعية ومساعدة اللاجئين وتدريب القيادات والعناية بمرضى الجذام ورعاية المعاقين والمشروعات الصغيرة ودور الحضانة والتنمية الريفية ومكافحة المخدرات0

- جمعية أبناء الصعيد : وهى جمعية تدير 37 مدرسة ابتدائية، معظمها فى الوجه القبلى كما قدمت فى السنوات القليلة الماضية برامج جديدة فى مجال الصحة ومحو الأمية والقروض الصغيرة الموجهة أساساً لآباء التلاميذ فى مدارسها، كما بدأت الجمعية العمل مع عدد من المدارس العامة لتحسين قدرتها على أداء وتلبية الإحتياجات اللازمة للتلاميذ0

- جمعية حماية البيئة من التلوث : وهى تعمل بنشاط فى العديد من برامج التنمية فى اثنين من تجمعات جامعي القمامة فى القاهرة، كما تسعى إلى تغيير ممارسات الأسر فى التخلص من القمامة فى القاهرة وسيناء من خلال مشروعات لفرز القمامة من المنبع، وقد ركزت هذه الجمعية اهتمامها على احتياجات الفتيات من سن 12 إلى 20 سنة وتطويرهم باتجاه يربط بين محو الأمية والثقافة الصحية وبناء المهارات القيادية والإنتاجية .

- جمعية التنمية والنهوض بالمرأة : وهى جمعية متخصصة فى تقديم القروض الصغيرة للأسر المعيشية التى تعولها نساء بإستخدام نظام للإقراض الجماعي الذى استحدثه بنك جرامين، وتعمل الجمعية حالياً على توسيع نطاق برامجها جغرافياً لتشمل العديد من الأحياء العشوائية فى القاهرة، وكذلك برنامجاً لتلبية احتياجات منتفعيها القانونية والمؤسسية0

3. المكاتب الاستشارية الخاصة :

فى أوائل الثمانينات بدأ نوع جديد من المكاتب الاستشارية يظهر فى مصر كاستجابة للفرص المتاحة التى ظهرت فى مجال التنمية، وبدلاً من مجرد تقديم المساعدات الفنية للفاعلين الآخرين، كانت المؤسسات التالية من المحركين الأساسيين فى تنفيذ برامج تنموية ناجحة لخدمة المجتمعات المحلية، وتمكنت من حشد الموارد اللازمة

على المدي الطويل، كما استطاعت فى بعض الحالات ضمان الإستدامة المؤسسية للمشروعات التى بدأتها عن طريق إنشاء جمعيات غير هادفة للربح لاستمرارية هذه المشروعات0

- شركة توعية البيئة الدولية (EOI) : أصبحت من الأطراف الفاعلة فى مجال تحديد وتنفيذ المشاريع الهادفة وتقديم القروض لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مصر، وقد اكتسبت خبرتها فى هذا المجال منذ أوائل الثمانينات من خلال عملها فى تنمية مجتمع جامعي القمامة فى القاهرة، ومنذ ذلك الحين وهى تدير مشروعاً كبيراً للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر تابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ولها أيضاً دور كبير فى قضايا التخطيط العمراني وإدارة المناطق الحضرية وتطوير المناطق العشوائية0

- استشاريو التخطيط الاجتماعي والإدارة (SPAAC) : وهى مؤسسة تكونت سنة 1981 وكان لها دور كبير فى بناء قدرات الجمعيات الأهلية وتصميم مشاريع تنمية المجتمعات المحلية، كما ساهمت فى تطوير الاتجاه المهني لتخفيف حدة الفقر من خلال عملها مع الباعة الجائلين فى المنيا منذ 1984 كما قامت بتأسيس جمعية الباعة الجائلين لكى تتولى مسئولية هذا العمل على المدي الطويل0

4. شركات مدنية غير هادفة للربح :

هذه التنظيمات تشابه الشركات التى تعمل من أجل الربح إلا أنها تضع فى لوائحها أنها غير هادفة للربح، ومن أمثلتها مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، وهو مؤسسة تنشط فى مجال الحقوق المدنية وحقوق الإنسان والديمقراطية أو الإصلاح المؤسسى، وكذلك مركز قضايا المرأة المصرية الذى يقدم المساعدة القانونية للفقيرات بدون مقابل0

5. فروع المنظمات الدولية والوكالات المانحة أو مكاتبها التمثيلية :

تشارك بعض المنظمات الدولية مباشرة كأطراف وسيطة فى التنمية بالعمل المباشر مع الجمعيات الأهلية المحلية فى برامج التنمية وبناء القدرات، وحيث أن المكانة الدولية تسمح لهذه المنظمات بالمزيد من المرونة فإنها تحتفظ بأوضاعها القانونية حتى ولو كانت قد اكتسبت الصفة الوطنية من حيث العاملين فيها ومواردها وتوجهاتها0

- صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة بالقاهرة (اليونسيف) : والذى يعد مثالاً جيداً لمنظمة دولية كطرف وسيط ومؤثر فى التنمية، بمعني أنها قادرة على العمل مباشرة مع المجتمعات والمنظمات المحلية، وتقوم فلسفة اليونيسيف على تجربة نماذج مبتكرة على الطبيعة قبل محاولة نقل الخبرة إلى الأطراف المحلية، وقد قامت اليونيسيف بتنفيذ عدة برامج ناجحة على المستوى المحلى فى مصر منها مدرسة الفصل الواحد وصندوق تنمية الأسرة وبرامج صحة ورفاهية الطفل0
- لجنة متابعة مؤتمر الجمعيات الأهلية العربية : وهى مشروع (لصندوق الخليج) تأسس سنة 1989 فى أعقاب إنعقاد مؤتمر الجمعيات الأهلية العربية الأول، وهى مثال للمؤسسات الوسيطة الجديدة على مستوى المنطقة العربية، وتهدف إلى تنفيذ برامج بناء قدرات الجمعيات الأهلية فى المنطقة من خلال البحوث والتدريب والمؤتمرات0
- معهد الشئون الثقافية (ICD) : فى مصر مثال رائع للمنظمات الدولية التى اكتسبت الثقة الوطنية حيث بدأ فى مصر سنة 1977 كمشروع لمنظمة دولية مركزية نسبياً

تحمل نفس الاسم وتعمل على أساس تطوعي مع الإلتزام القوي بالتنمية البشرية، ومنذ ذلك الحين، تحولت المنظمة إلى إتحاد كبير يضم منظمات مستقلة تماماً ويعمل فيه حوالي 40 موظفاً كلهم من المصريين، وتكمن المهمة الأساسية للمعهد فى بناء قدرات المؤسسات والجمعيات التى تعمل على مستوى القواعد المحلية لتعزيز التنمية البشرية، وذلك من خلال إقامة علاقات طويلة المدي مع عدد من الجمعيات الأهلية المحلية وكذلك من خلال برامج التدريب التى ينفذها فى مركز تدريب التنمية البشرية بقرية بياض فى بني سويف0

- مركز خدمات التنمية (CDS) : مثال آخر لهذه المنظمات المؤثرة حيث بدأ المركز كمشروع لمؤسسة الشرق الأوسط (وظل هكذا من الناحية القانونية) ولكنه تطور بمرور الوقت ليصبح بموارده الذاتية المستمرة مركزاً فعالاً للتدريب والدعم الفني ونشر معلومات التنمية، وكان المركز أول من نشر وسيلة تقييم المشاركة الريفية فى مصر وهو أسلوب يضع مجموعة من المناهج الكيفية لتمكين السكان المحليين من نشر وتطوير معلوماتهم الحياتية فى مجتمعاتهم المحلية لتنميتها، وقد قام المركز بتدريبات ميدانية مع عدد من المنظمات حول أسلوب (P.R.A) منها تدريب موظفي الصندوق الاجتماعى على التقييم الكيفى للفقر، وكذلك يحتوى المركز على واحدة من أكبر المكتبات العامة ومركز التوثيق المتعلقة بالتنمية فى مصر0

6. **مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر**:

- تأسست مؤسسة التضامن كبرنامج من خلال هيئة إنقاذ الطفولة الأمريكية عام 1996 لتحقيق أهدافها الإقتصادية
- عن طريق خدمات التمويل بضمان المجموعة
- وظل يعمل كبرنامج تحت المظلة القانونية للجمعية النسائية لتحسين الصحة بالقاهرة منذ يوليو 2003
- انفصل البرنامج عن الجمعية وأصبح مؤسسة مستقله عام 2009
- ويتضح الهدف من المؤسسة من خلال رسالتهم وهى :

" زيادة دخل السيدات صاحبات المشروعات الصغيرة فى الأحياء الفقيرة بالقاهرة الكبرى فى المرحلة الأولى وبقية جمهورية مصر العربية فى مراحل لاحقة ، ومن

ثم تحسين مستوى معيشة أسرهن من خلال توفير خدمات مالية مستديمة ومتنوعة تلائم احتياجاتهن "

- والأجابة على الأسئلة التاليه سوف توضح ما هو التمويل الأصغر بضمان المجموعة حسب سياسات المؤسسة :

1. ماهو التمويل الأصغر :

هو مجموعة من التمويلات الصغيرة (من 1000 جنيه إلى 5000 جنيه) ، قصيرة الأجل (مدد سداد تتراوح ما بين 7 أشهر إلى 12 شهر) ، للسيدات صاحبات المشروعات الصغرى ، لدعم المشاريع الصغرى ومن ثم زيادة الدخل ، من خلال مجموعات تضمن عضواتها بعضهن البعض .

2. لماذا النساء :

إن أى تحسن فى مستوى دخل المرأة ينعكس على دخل الأسرة ومستوى معيشة أطفالها ، كما أن النساء تشكل طبقة عاملة غير معروفة بالرغم من مساهمتها فى تحسين مستوى دخل الأسرة ، ولقلة فرص العمل المتاحة وقلة مصادر التمويل المتاحة أمام المرأة يتم توفير التمويل لها لزيادة دخلها وتمكينها وتدعيم دورها داخل الأسرة والمجتمع ، كما أن المرأة تعد فى عديد من الأسر العائل الوحيد لها.

3. ماذا يعنى ضمان المجموعة :

ضمان المجموعة هو بديل للضمانات المادية التى تفتقر اليها المرأة ، وضغط اجتماعى لضمان السداد ، ويساعد على استمرار المؤسسة فى تقديم خدماتها .

4. ماهى مناطق العمل المستهدفه :

المناطق الفقيره التى تتركز بها الفئة المستهدفة من صاحبات المشاريع الصغرى .

5. ما هى أهداف المؤسسة بشكل عام :

تمكين المرأة ودعم دورها فى الأسرة والمجتمع ، ورفع المستوى الإقتصادى للمرأة بتوفير الموارد اللازمة لتحسين فرص العمل أمامها ، وتشجيع روح التضامن والتكافل الاجتماعى بين أفراد المجتمع ، والتأثير الإيجابى على المستوى الصحى والتعليمى لأطفال الأسرة .

6. من هى العميله :

أن تكون مصرية الجنسيه ، وتقبل الالتزام بالقواعد والإجراءات التى تحددها المجموعه ، وعمرها لا يقل عن 18 سنه ، و أن تمتلك مشروعا قائما (6 أشهر على الأقل) ، وأن تمتلك مستند لإثبات الشخصية ، و أن تكون كاملة التمييز والأهلية ، و أن تكون حسنة السمعة

7. من هى المجموعة :

تتكون من 7 سيدات كحد ادنى ، وهناك صلة قرابة ممنوعة فى المجموعة الواحده (الأم ـ الأخت ـ الجده ـ زوجة الأب ـ الحماة ـ الضرة) ، وان تكون أفراد المجموعة من نفس الحى (15 دقيقة مشيا على الأقدام) ، وان يكون هناك مشروع منفصل لكل عميله ، ولايحق للعميلة الإشتراك مع أكثر من مجموعة فى وقت واحد فى نفس المنتج .

8. ما هى سياسات السداد :

تسديد الأقساط كل اسبوعين ، ويتم التكافل والتضامن فى حالة عجز إحدى عضوات المجموعة عن الدفع والقيام بسداد القيمة الإجمالية للقسط ، وتأخذ المجموعة مبلغ التمويل الأول ويتم التصعيد للمجموعة لمبالغ أعلى محدده مسبقا طبقا لإلتزامهم فى السداد (لا للدفعات الجزئية ، ولا للدفعات الفردية ، ولا للدفعات المسبقة الفردية ، ولا لإعادة جدولة التمويل) ، حيث أنه إذا فشلت عضوات المجموعة بالسداد لن تحصل على تمويل جديد .

إن النظام التصاعدى الذى يَعد بتمويل أكبر بعد تسديد كل تمويل يشجع العميلات على الانتظام فى السداد ، كما أن ضمان المجموعة يعوض عن وجود ضمان عينى للتمويل حيث أن لايوجد أى ضمانات عينية (تستلم العميلة مبلغ التمويل بصورة مستند إثبات الشخصية فقط) .

وفى حالة وفاة العميلة يتم اسقاط جميع الأقساط المتبقية عليها ودفع مبلغ (250جنيه) كمساهمه من المؤسسة لعائلة العميلة المتوفاة .

مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر فى أرقام :

شهر سبتمبر 2010

بلغ عدد فروع المؤسسة 23 فرع موزعين على محافظات القاهرة الكبرى الخمس :

(محافظة القاهرة،محافظة الجيزه،محافظة القليوبية،محافظة حلوان،محافظة 6أكتوبر)

بلغ عدد عميلات المؤسسة 96.651 عميلة بنهاية شهر سبتمبر 2010

كما بلغت المحفظة النشطة (إجمالى المبالغ المتبقية لدى العميلات) للمؤسسة 71.351.493.50 جنيه مصرى بنهاية شهر أغسطس 2010

تصنيف سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس) لأفضل 100 مؤسسة تمويل أصغر على مستوى العالم :

2006 تسلمت مؤسسة التضامن شهادة الشفافية من سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس) ، وقد حصلت على 5 ماسات لمدى جودة وشفافية المعلومات المنشورة .

2007 حصل التضامن على المركز رقم 75 على مستوى العالم .

2008 احتلت المؤسسة المركز رقم 35 على مستوى العالم لتكون الأولى فى مصر والسادسة على مستوى المنطقة العربية .

2009 تقدمت مؤسسة التضامن لتحتل المركز الـ27 فى الترتيب العالمى .

ويتم التصنيف من خلال 3 مؤشرات ، وهى : الإنتشار ، الفعالية ، الشفافية .

فرع بنها فى أرقام (الفرع الذى تم فيه الجزء العملى الخاص بالبحث) :

بدأت عمليات الفرع أغسطس 2007

بلغ عدد عميلات الفرع 3.757 عميله بنهاية شهر سبتمبر 2010

كما بلغت المحفظة النشطة للفرع 2.538.894 جنيه مصرى بنهاية شهر سبتمبر 2010

، وبالنسبة لإستدامة الفرع المالية فقد حقق الفرع إستدامة مالية كاملة فى ديسمبر 2008 ، وتعنى **الإستدامة المالية** أن رسوم ودخل المؤسسة يغطيان الآتى :

التكاليف التشغيلية + التكلفة الحقيقية للتمويل + مخصص فقدان القروض + التضخم

رابعا : المستهدفون من بنوك الفقراء [1]:

[1] شرين بشرى غالى ، ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 166 - 167 .

تعتمد فكرة بنك الفقراء على مبدأ الإقراض متناهي الصغر لشريحة أفقر الفقراء، الذين تضيق أمامهم، بل تنعدم فرص الاقتراض من البنوك العادية بسبب الضمانات التى تطلبها، وهؤلاء يحتاجون إلى من يمدهم بالمهارة والمال للبدء فى مشروع إنتاجي يدر الدخل لكى يساهموا فى تحريك مجتمعهم المحلي وتنميته، وتقوم آلية الإقراض فى بنوك الفقراء على دراسة دقيقة للحالات التى يتم وفقها تحديد ومعرفة أربعة عوامل أساسية من أجل تحديد قيمة القرض بناء عليها وهذه العوامل هى :

1 -نسبة الفقر فى البلد المعني0

2 -دخل الفرد0

3 -كلفة الأوضاع المعيشية ونسبة ارتفاع الأسعار0

4 -الظروف الإجتماعية والإقتصادية المحيطة0

وبناء على تحديد هذه العوامل يعمل بنك الفقراء وفق آلية مرنة تتمحور حول الآتي :

1 -يتم تحديد الفئة المستهدفة من شريحة أفقر الفقراء والأسلوب الذى يتبناه كل بنك بما يتناسب وأوضاع المجتمع0

2 -آلية إقراض مرنة لا تتطلب من المقترض تقديم ضمانات أو رهن ممتلكات لقاء الحصول على القرض0

3 -حرية كاملة للمقترضين فى اختيار أنشطتهم الإنتاجية والإستثمارية على أساس معارفهم ومهاراتهم0

4 -تضمين نشاطات البنك بعض البرامج التى تشجع التنمية الإجتماعية وتساعد الفقراء على الإدخار0

- **عوامل نجاح بنوك الفقراء [1]:**

[1] شرين بشرى غالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 167 - 168 .

من الشروط والمتطلبات الواجب توافرها لتشكل قواعد أساسية لإستمرارية بنوك الفقراء وضمان نجاحها فى تحقيق أهدافها ما يلى :

1 - لاشك أن للحكومات دوراً مهماً فى رسم سياسات الإقراض المتناهي الصغر، والمساهمة فى بناء الأطر التنظيمية والهياكل القانونية لؤمسسات الإقراض فى الوطن العربي، من واقع قناعتها بأن التمويل متناهي الصغر هو أحد الوسائل الفاعلة للحد من الفقر0

2 - التزام الحكومات بإستقلالية مؤسسات الإقراض والنأى بها عن التدخلات السياسية والبيروقراطية0

3 - أن تجد مؤسسات الإقراض التشجيع والإعتراف من الجهات الإقتصادية فى الدولة، ممثلة فى وزارات المالية والبنك المركزى، والدعم الكافي من حيث الإشراف على أداء تلك المؤسسات، والإسهام فى تطوير بنائها المؤسسي0

4 - سياسات الإقراض الناجحة هى التى تقوم على الإستثمار فى الإنسان والمؤسسات، أكثر من الإعتماد على تقديم الدعم المالي الدائم للمقترضين أو مؤسسات الإقراض

5 - تعد المشاركة فى مفاهيم أداء مؤسسات الإقراض، المبنية على المحاسبة والشفافية مفتاحاً رئيسياً لبناء راسخ دائم وإيجابي لتقديم الخدمات التمويلية والإقراضية لشريحة أفقر الفقراء.

6 - على صانعي السياسات ومتخذي القرار فى الدولة وقيادات مؤسسات الإقراض فيها أن تتفق على بناء العناصر الرئيسية لأطر سياسات الإقراض فى الدولة0

7 - الحرص على أن تكون القوانين والأنظمة مشجعة لسلسلة من الأطر والهياكل لتقديم خدمات مالية لشريحة أفقر الفقراء0

8 - لابد لبنوك الفقراء أن تقوم بتطبيق أفضل التطبيقات فى مجال الإقراض المتناهي الصغر0

- **إيجابيات وسلبيات القروض [1]:**

رغم الإيجابيات التى تذكر لبرامج القروض متناهية الصغر، حيث نجحت فى إخراجت البعض من دائرة الفقر وإيقاف تدهور حالات الفقر لدى البعض الآخر، فإن عليها مجموعة من السلبيات0

وتكمن أبرز إيجابيات هذه البرامج فيما يلى :

أ-التقليل من تأثير الأزمات التى يتعرض لها الفقراء :

يساعد برنامج القروض الفقراء على تأمين أنفسهم ضد الأزمات المالية عن طريق إمتلاك الأصول، مثل الأثاث المنزلي الذى يمكن التصرف فيه حال حدوث الأزمة 0 (يحب أن نتخيل حالة الفقر فى الدول النامية، خاصة آسيا وأفريقيا، حيث يكون امتلاك قطعة أثاث ميزة كبرى، ناهيك عن امتلاك المنزل الذى هو ثروة فى حد ذاته)، كما تتيح القروض متناهية الصغر أيضاً تعدد مصادر الدخل للفقراء، وهو ما يمكنهم من تفادي حدوث أزمة حال تأثر أحد مصادر الدخل (مثل فقد المزروعات بسبب الفيضان)0

والتقليل من أخطار التعرض للأزمات هو أمر حيوى، خصوصاً للفقراء الذين يعيشون فى القرى، حيث إن القليل الذى يمكن أن يكسبوه فى الأيام الرغدة يمكن أن يدخر للأيام الصعبة، مثل أيام الأمطار الموسمية والفيضانات والأعاصير ومواسم الجفاف، وهى أخطار تكاد تكون ذات طابع مستمر ومتكرر، وذلك يساعد على كسر حدة ودائرة الفقر0

ب-زيادة الإستهلاك :

وهى تعتبر من التأثيرات الإيجابية للبرنامج، فقد وجد أحد الباحثين فى بنجلاديش أن لكل مائة تكا أقرضت لأمرأة من المقترضات فقد زاد إجمالي الإنفاق داخل المنزل 18 تاكا، وهو ما يعني أن الفقراء الذين يعيشون على حافة الفقرة يستطيعون أن يحسنوا من إنفاقهم، وإستدامة هذه الزيادة فى الإنفاق تمكن الأسرة من تبنى خطط أطول لتحسين الدخل والحياة للأسرة0

جـ-زيادة الدخل :

---

[1] شرين بشرى غالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 162 - 165 .

أدت برامج القروض الصغيرة إلى زيادة الدخل والتقليل من الفقر حيث يميل المقترضون إلى زيادة دخولهم بمرور الوقت، فعندما تنكسر الحلقة المفرغة للفقر ويبدأ الفقراء فى تحقيق دخل ثابت يميل العديد منهم إلى الدخول فى استثمارات تساعد على زيادة دخولهم0

كما تمكن 21% من أعضاء برنامج بنك جرامين من إخراج أنفسم من دائرة الفقر بعد مرور أربع سنوات على انضمامهم للبرنامج (حسب تقديرات بنك جرامين)، ورغم تعدد واختلاف تطبيقات برامج القروض الصغيرة فإن النتائج المعلنة ليست غير اعتيادية، ونسبة 5% سنوياً كتناقص فى معدلات الفقر لأعضاء البرنامج تبدو هى النسبة القصوى للتطبيق المثالي للبرنامج0

د-التجمعات الإنتاجية الصغيرة :

وهى إحدى أهم المميزات التطبيقية لبرنامج القروض الصغيرة، حيث يتم تكوين تجمعات من صناعات حرفية واحدة قريبة من بعضها البعض بحيث يمكن للقرويين أن يتشاركوا فى الخبرات والأيدى العاملة، وهو ما يمكنهم من إنتاج كميات من نفس المنتج وبأسعار منافسة تشجع التاجر على الشراء وتفتح سوقاً للمنتج (غالباً ما تكون الصناعات من الحرف اليدوية التى لا تحتاج إلى تكنولوجيا عالية)، ولكن تظل هذه التجمعات الإنتاجية الصغيرة ناجحة حين تكون قريبة من السوق أو الطريق العام ووسائل النقل0

أما سلبيات برنامج القروض فهى كالتالي :

أ-حساب فائدة (أرباح) على القرض :

تعتبر من المشكلات الرئيسية لبرامج القروض الصغيرة؛ حيث إن حساب فائدة أو ربح أو رسم خدمة عالية تماثل الفائدة على القرض ينطوى على صعوبات متعددة للمشاركين فى برنامج القروض، فيجب على المقترض ليس فقط أن يتحمل قسط الدين بل أيضاً الفائدة المفروضة عليه، كما أن عليه أن يستثمر جزءاً من وقته فى أنشطة المجموعة كشرط أساسي للحصول على قرض، إضافة إلى ذلك فإن المرأة فى كثير من الأحوال عليها أن تتحمل تسلط مشرف المجموعة (ممثل المنظمة) والذى ليس فرداً من العائلة ، وكذلك المشاركة في أنشطة المجموعة خارج المنزل0

وقد لا يعود استثمار الفقير للقرض بأى أرباح، وفى هذه الحالة فإن المال المطلوب لسداد القرض لابد أن يأتي من مصادر أخرى للشخص المقترض، وفى غالب الأحوال يكون على حساب الإستهلاك داخل المنزل (التقليل من الإنفاق على المأكل والملبس والرعاية الصحية والتعليم)، أو من الإقتراض من الآخرين0

ب-استيلاء الرجل على القرض عن طريق المرأة :

وهى مشكلة شائعة حيث يستغل الرجل المرأة فى الحصول على قرض مالي (قليل الفائدة نسبياً) قد يستخدم أو لا يستخدم فى إفادة الأسرة، وفى كل الأحوال لا تستفيد منه المرأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بينما تظل مسئولة عن سداد القرض0

كما أن فرص نجاح المشروعات التجارية التى تديرها المرأة تبدو ضئيلة رغم كل الترويج الجاري لها0

يضاف إلى ذلك أنه بنجاح مشروعات القروض فقد يتم منح عدد أكبر من القروض للمستفيدين الذين بدورهم يدخلون إلى السوق المحلية بغرض تحقيق الربح، ونتيجة لذلك فإن التأثير الإجمالي لزيادة العرض وإنخفاض الطلب إضافة إلى المنافسة من خارج السوق المحلية يعني إنخفاض الربح فى هذا القطاع0

د-تعميق الإعتماد على الإقتراض :

وهى إحدى السلبيات لبرامج القروض الصغيرة، فنسبة الفوائد العالية لسداد الدين وتعدد القروض لنفس المستفيد وقلة عدد من يغادر البرنامج من المستفيدين، إنما يعكس اعتماد المستفيدين كلياً على القروض خلافاً لما هو مطلوب، وهو تحقيق الإعتماد على النفس والقدرة على زيادة الدخل بحيث لا يحتاج الفقير إلى الإقتراض مجدداً0

هـ-الشفافية فى المنظمات غير الحكومية :

بعض المنظمات غير الحكومية وجدت فى هذه البرامج فرصة رائعة لكسب العيش والترويج بصورة سريعة وبمجهود قليل، إضافة إلى انهمار المساعدات الخارجية على المنظمات العاملة فى هذا المجال حيث تحصل المنظمات على رأس المال المستخدم فى الإقتراض كمنحة لا ترد من المؤسسات الدولية فى حين أنها تطالب الفقير بدفع الفوائد أو رسوم خدمة الدين0

المبحث الثالث: بنوك الفقراء (جرامين بنك)

مقدمة [1]:

يعيش الكثير من الناس طوال حياتهم في أبراج من نسج أحلامهم وأفكارهم وكلماتهم، بينما لا يستطيع إلا النادر القليل منهم أن يجعل من أحلامه كيانًا ملموسًا باقيًا بآثاره التي لا تُمحَى في حياة الناس، ومن هؤلاء القلة البروفيسور "محمد يونس" أستاذ الإقتصاد السابق في جامعة "شيتاجونج" إحدى الجامعات الكبرى في بنجلاديش، ومؤسس بنك جرامين Grameen Bank ، البنك الذي يملكه الفقراء والذي يعمل من أجل إحداث تغيرات نوعية في حياة أفقر الفقراء في بلد من أفقر بلاد العالم "بنجلاديش"، وهو أيضاً البنك –المدرسة- الذي صار قطبًا يدور في فلك منهجه المتبتلون في محراب العمل من أجل الفقراء.

ولد محمد يونس عام 1940 في مدينة شيتاجونج Chittagong ، التي كانت تعتبر في ذلك الوقت مركزًا تجاريا لمنطقة البنغال الشرقي في شمال شرق الهند، كان والده يعمل صائغًا في المدينة، وهو ما جعله يعيش في سعة من أمره فدفع أبناءه دفعًا إلى بلوغ أعلى المستويات التعليمية، غير أن الأثر الأكبر في حياة يونس كان لأمه "صفية خاتون" التي ما كانت ترد سائلاً فقيرًا يقف ببابهم، والتي تعلّم منها أن الإنسان لا بد أن تكون له رسالة في الحياة.

في عام 1965 حصل على منحة من مؤسسة فولبرايت لدراسة الدكتوراه في جامعة فاندربيلت Vanderbilt بولاية تينيسي الأمريكية، وفي فترة تواجده بالبعثة نشبت حرب تحريربنجلاديش (باكستان الشرقية سابقا وإستقلالها عن باكستا ن أو باكستان الغربية في ذلك الوقت)، وقد أخذ يونس من البداية موقف المساند لبلاده بنجلاديش في الغربة، وك ـان ضمن الحركة الطلابية البنغالية المؤيدة للاستقلال، التي كان لها دور بارز في تحقيق ذلك في النهاية. وبعد مشاركته في تلك الحركة عاد إلى بنجلاديش المستقلة حديثا في عام 1972 ليصبح رئيسًا لقسم الإقتصاد في جامعة شيتاجونج، وكان أهالي بنجلاديش يعانون ظروفًا معيشية صعبة، وجاء عام 1974 لتتفاقم معاناة الناس بحدوث مجاعة قُتل فيها ما يقرب من مليون ونصف المليون.

---

[1] اسلام اون لاين www.islamonline.net

كانت تلك المجاعة هي المعلم الذي تغيرت عنده حياة يونس إلى الأبد، فبينما كان الناس يموتون جوعاً في الطرقات، كان يونس يعلم تلاميذه النظريات الباهرة في الإقتصاد، وأحس بكراهيته لنفسه لشعوره بمدى عجرفة أمثاله من أساتذة الاقتصاد لإدعائهم إمتلاك الإجابة على الأسئلة الصعبة: "لقد كنا -نعم- نحن أساتذة الإقتصاد نتميز بشدة الذكاء، لكننا لم نكن نعرف شيئًا عن الفقر الذي كان يحيط بنا من كل جانب" .

أمضى يونس بعد ذلك العامين التاليين يقود طلابه في رحلات ميدانية إلى قرية جوبرا Jobraالقريبة من الجامعة، لقد كان من السهل رؤية المشكلة، لكن أين يكمن الحل؟ هذا ما كان يحاول استكشافه، وبينما كان يحاور امرأة هناك كانت تقوم بتصنيع كراسٍ من البامبو (حيث تنبت أشجار البامبو في كل مكان على أرض بنجلاديش) لمعت في ذهنه فكرة الحل؛ فقد علم من المرأة أنها لا تملك رأس المال الخاص بها، ومن ثم فهي تلجأ لاقتراضه من أحد المرابين في القرية لشراء البامبو الخام، وتظل تعمل طوال 12 ساعة يومياً في تصنيع الكراسي لرد القرض وفوائده ثم لا يبقى لها بعد ذلك إلا الكفاف لتعيش منه .

وبمساعدة طلابه استطلع "يونس" أحوال الفقراء في 42 قرية أخرى محيطة، واكتشف أن الوضع القائم لا يتيح للفقراء توفير قرش واحد ومن ثم لا يستطيعون تحسين أحوالهم مهما بلغ جدهم واجتهادهم في العمل، ومن ثم اكتشف أنهم لا يحتاجون سوى رأس مال يتيح لهم الإستفادة من عوائد أموالهم، ومن ثم فقد أقرض 42 امرأة من الفقراء مبلغاً بسيطا من المال من جيبه الخاص بدون فائدة، ودونما تحديد لموعد الرد.

ولأنه رأى عدم إمكانية الإستمرار في ذلك فقد مضى يحاول إقناع البنك المركزي أو البنوك التجارية لوضع نظام لإقراض الفقراء بدون ضمانات، وهو ما دعا رجال البنوك للسخرية منه ومن أفكاره، زاعمين أن الفقراء ليسوا أهلا للإقراض، وعبثاً حاول إقناعهم أن يجربوا، ومن ثم فقد إقترض قرضاً خاصا ليبدأ به مشروعا في قرية جوبرا بمساعدة طلابه أمضى في متابعته ودراسته من عام 1976 حتى عام 1979 في محاولة لإثبات وجهة نظره بأن الفقراء جديرون بالإقتراض، وقد نجح مشروعه نجاحا باهرا وغير حياة 500 أسرة من الفقراء، وفي عام 1979إقتنع البنك المركزي بنجاح الفكرة وتبنى مشروع "جرامين" أي "مشروع القرية ".

وفي عام 1981 زاد من حجم المشروع ليشمل 5 مقاطعات، وقد أكدت كل مرحلة من تلك المراحل فاعلية نظام القروض المتناهية في الصغر حتى وصل عملاء البنك ع-ام 1983 إلى 59 ألف عميل يخدمهم 86 فرعا، وفي تلك المرحلة قرر يونس إنهاء حياته الأكاديمية وأن يمضي في طريقه حيث تم اعتماد بنك جرامين في ذلك العام كمؤسسة مستقلة لترتبط حياته بهذه المؤسسة التي كانت حلمًا فصارت واقعًا واعدًا منذ تلك اللحظة وإلى الأبد.

يبقى ان نذكر أن فكرة البنك وصاحبه د.يونس قد حصلا مناصفة على جائزة نوبل للسلام 2006 .

أولا : تعريف بنوك الفقراء[1] :

بنك الفقراء هو ذلك البنك الذى أسسه البروفيسور "محمد يونس" فى سبتمبر من عام 1983م تحت اسم بنك جرامين : (Grameen Bank) وتعنى بالبنغالية بنك القرية، ليكون بذلك أول بنك فى العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء فقط فى صورة قروض بدون ضمانات مالية، ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل، وذلك تأسيساً على الضمان الجماعي المنتظم فى صورة مجموعات مكونة من خمسة أفراد ومراكز مكونة من ست إلى ثماني مجموعات0

ولقد أدى الغموض فى تعريف الفقراء إلى قيام محمد يونس باستعمال ثلاث تعريفات عامة لوصف الوضع فى بنجلاديش :

مجموعة الفقراء (1) : 20% الدنيا من السكان **(الفقراء المدقعون / الفقراء المطلقون)0**

مجموعة الفقراء (2) : 35% الدنيا من السكان0

مجموعة الفقراء (3) : 50% الدنيا من السكان0

وفى داخل كل فئة من فئات الفقراء وضعت تصنيفات فرعية على أساس المنطقة والمهنة والديانة والأصل العرقي والجنس والسن الخ وقد لا تكون التصنيفات المهنية والإقليمية بنفس الدرجة من التحديد مثل معايير الدخل والأصول ولكنها تساعد فى إعداد جدول متعدد الأبعاد للفقر0

---

[1] شرين بشرى غالى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 146 - 162.

وتحتاج تعريفات الفقر لأن تكون واضحة وغير غامضة فالتعريف غير الدقيق يماثل عدم وجود تعريف على الإطلاق وفى تعريف الفقراء لابد من ضم النساء الفقيرات0

ولقد تحول اهتمام يونس للفقراء المعدمين وسرعان ما بدء يقتنع بأنه حيثما يتاح برنامج لتخفيف حدة الفقر يستفيد منه غير الفقراء فسرعان ما يتم إخراج الفقراء من هذا البرنامج بواسطة من هم أحسن منهم حالاً وفى عالم التنمية فإنه إذا خلط المرء بين الفقراء وغير الفقراء عادة ما يخرجون الفقراء منه والأقل فقراً يخرجون الأكثر فقرا ما لم يتم إتخاذ إجراءات للحماية منذ البداية ففى مثل هذه الحالات يجني غير الفقراء فوائد كل ما يتم عمله باسم الفقراء0

ثانيا : نشأة بنوك الفقراء :

كان محمد يونس مؤسس بنوك الفقراء لا يعلم شيئاً عن كيفية إدارة تلك البنوك وفى يناير 1977 عندما بدأ بنك جرامين قام بدراسة كيفية إدارة الآخريين لعمليات القروض والتعلم من أخطائهم، وعادة ما تطلب البنوك التقليدية سداد القروض بدفعات إجمالية ، ويشكل دفع مبلغاً كبير من المال فى نهاية مدة القرض غالباً عبئاً نفسياً ثقيلاً على المقترضين ويحاولون تأخير السداد لأطول مدة ممكنة مما يؤدى إلى زيادة حجم القرض، وفى النهاية يمتنعون عن سداد القرض نهائياً، كما أن هذه الدفعات الإجمالية تدفع كلاً من المقترضين إلى إغفال الصعوبات التى تظهر مبكراً وبدلاً من معالجة المشكلات عند ظهورها فإنهم يأملون فى زوال أسبابها عند حلول موعد سداد القرض0

وعند وضع هيكل برنامج الائتمان لبنك جرامين قرر يونس أن تقوم بنوك الفقراء بعكس ما تقوم به البنوك التقليدية فمن أجل التغلب على العائق النفسي لدفع مبالغ كبيرة قرر وضع برنامج للدفع اليومي وجعل دفعات سداد القروض صغيرة لدرجة لا يشعر المقترض عند دفعها بفقدان جزء من المال ولتسهيل عمليات المحاسبة قرر أن يطلب منهم سداد القروض خلال عام واحد، وبذلك فإن قرضاً قدره 365 تكا يمكن سداده بمعدل تكا واحداً فى اليوم على مدار العام0 (67.8 تكا تعادل دولار واحد فى عام 2006)0

إن تكا واحدة فى اليوم قد يبدو مبلغاً يدعو للضحك ولكنه يحقق فعلياً زيادة تراكمية مضطردة، وقد قام بنك جرامين بتطوير آليته للتسليم والتحصيل تدريجياً، وعندما أدرك

يونس أهمية مجموعات الدعم لنجاح عملية البنك كان لابد لكل متقدم الإنضمام لمجموعة من الأشخاص ممن يعيشون فى نفس الظروف الإقتصادية والإجتماعية واقتناعاً بأن التضامن سيكون أقوى إذا تكونت هذه المجموعات من تلقاء نفسها وابتعد يونس وزملائه عن إدارتها، ولكنهم أوجدوا حوافز تشجع المقترضين على مساعدة بعضهم البعض على النجاح فى أعمالهم وتمثل العضوية فى هذه المجموعات ليس فقط دعماً وحماية ولكنها تخفف أيضاً من حدة أشكال السلوك غير السوى لبعض الأفراد وتكسب كل مقترض مزيداً من الثقة فيه بمرور الوقت، وتجعل كل عضو فى مجموعة ملتزماً بالأهداف العريضة للبرنامج الإئتماني ويشجع الإحساس بالمنافسة فيما بين المجموعات وفى داخل المجموعات نفسها ويؤدى تحويل مهمة الإشراف الأولي للمجموعة زيادة الإعتماد على النفس من جانب كل مقترض ونظراً لأن المجموعة توافق على طلب القرض لكل عضو، فإنها تتحمل مسئولية معنوية عن القرض، وإذا حدثت متاعب لأى عضو فى المجموعة، فإن المجموعة تقدم له فى العادة يد المساعدة0

ولقد اكتشفوا أنه ليس من السهل دائماً أن ينظم المقترضون أنفسهم فى مجموعات، فقد كان على المقترض المتوقع أولاً أن يبادر بشرح كيفية عمل البنك لشخص ثان، ويمكن أن يكون صعباً بصفة خاصة بالنسبة لامرأة قروية إذ غالباً ما يكون من الصعب عليها إقناع صديقاتها – اللاتي يحتمل أن يكن متخوفات أو متشككات أو يحرم عليهن أزواجهن التعامل مع النقود – ولكن فى النهاية يقوم شخص ثان، معجب بما قام به بنك جرامين لأسرة أخرى بالانضمام للمجموعة وعندئذ يقوم الاثنان بالبحث عن شخص ثالث ورابع وخامس، وعندما تتكون مجموعة من خمس أشخاص يقوم بنك جرامين بإعطاء قروض لعضوين منها فإذا قام بالسداد بانتظام فى الأسابيع الستة التالية فإنه يمكن لإثنين آخرين طلب قروض، ويكون رئيس المجموعة عادة هو آخر المقترضين ، ولكن فى أحيان كثيرة وعندما تكون المجموعة مستعدة ، تغير إحدى العضوات رأيها قائلة : إن زوجي غير موافق ولا يريدني أن أنضم للبنك وبذلك تقل المجموعة إلى أربعة أو ثلاثة أشخاص، وأحياناً تصبح فرداً واحداً ويتعين عليه أن يبدأ من جديد0

ويمكن أن يمتد الأمر من بضعة أيام إلى عدة شهور حتى يعترف بنك جرامين بالمجموعة أو يعمدها، وللحصول على هذا الإعتراف يتعين على أفراد المجموعة الخمسة

من المقترضين المتوقعين تقديم أنفسهم للبنك، وتلقى تدريب لمدة سبعة أيام على الأقل على سياسات البنك وإثبات فهمهم لهذه السياسة فى إختبار شفهى يجريه أحد كبار موظفي البنك لكل عضو على حدة0

ويساعد الضغط الذى تمارسه المجموعة والإختبار على ضمان أن المحتاجين والجادين حقاً فى الإنضمام "لبنك جرامين" هم فقط الذين سيصبحون أعضاء، أما من هم أحسن حالاً فإنهم عادة لا يجدون فى الأمر ما يستحق الإهتمام وحتى إذا اهتموا به فإنهم عادة ما يرسبون فى الإختبار ويجبرون على ترك المجموعة على أى حال، وبعد نجاح كل الأعضاء فى الإختبار، يأتي اليوم الذى تطلب فيه إحداهن أول قرض، وهو عادة نحو خمسة وعشرون دولاراً0

فى بداية الأمر قام "بنك جرامين" بتشجيع مقترضيها على تكوين مدخرات يمكنهم اللجوء إليها فى الأوقات الصعبة أو إستخدامها فى فرص توليد دخل إضافي، وطلب من كل مقترض إيداع 5% من كل قرض فى صندوق جماعي وقد تفهموا هذا الأمر الذى وجدوه يشبه العادة البنغالية المسماة "موشتي تشال" (حفنة من الأرز) حيث تدخر ربة البيت كمية صغيرة من الأرز كل يوم لتكوين مخزون كبير0

ويمكن لأى مقترض الحصول على قرض بدون فائدة من هذا الصندوق الجماعي بشرط أن يوافق كل أعضاء المجموعة الآخرين على مقدار المبلغ واستخدامه وألا يتجاوز نصف إجمالي رصيد الصندوق وفى آلاف الحالات كل عام تستخدم هذه القروض المسحوبة من الصناديق الجماعية فى الوقاية من سوء التغذية الموسمى ودفع تكاليف العلاج وشراء مستلزمات المدارس وإعادة رسملة أنشطة الأعمال التى تتأثر بالكوارث الطبيعية وتوفير تكاليف عمليات دفن الموتي بصورة لائقة وكريمة بالنسبة للعائلات، وقد وصل إجمالي المبالغ المودعة فى كل الصناديق الجماعية إلى أكثر من 100 مليون دولار فى عام 1998 وهو ما يزيد على صافي قيمة كافة الشركات البنجلاديشية0

وإذا كان أحد الأفراد غير قادر أو غير مستعد لتسديد القرض فإن المجموعة قد تصبح غير مؤهلة للحصول على قروض أكبر فى السنوات التالية إلى أن تحل مشكلة السداد، ويشكل ذلك حافزاً قوياً للمقترضين لمساعدة بعضهم البعض على حل المشكلات – والأهم من ذلك – على منع حدوثها ويمكن للمجموعات طلب العون من بعضها البعض فى

"مركزها" وهو اتحاد يضم ما قد يصل إلى ثماني مجموعات فى القرية ويجتمعن أسبوعياً مع أحد موظفي البنك فى مكان وزمان محددين ويقوم رئيس المركز وهو أحد رؤساء المجموعات الذى ينتخبه جميع الأعضاء لإدارة شئون المركز بالمساعدة فى حل أى مشكلات لا تستطيع المجموعة حلها بنفسها، وذلك بالتعاون مع موظف البنك المختص بهذا المركز ويقوم أيضاً بدور نشيط فى متابعة طلبات القروض فعندما يتقدم أحد الأعضاء بطلب رسمي للحصول على قرض يقوم موظف البنك عادة بسؤال رئيس المجموعة ورئيس المركز عما إذا كانا موافقين على هذا الطلب من حيث حجم القرض وغرضه على السواء0

وقد قرر البنك منذ البداية أن تكون جميع الأعمال التى تجرى فى اجتماعات المركز فى العلن وقد أدى ذلك إلى الحد من خطر الفساد، وسوء الإدارة، وسوء الفهم، وجعل الرؤساء وموظفي البنك مسئولين مباشرة أمام المقترضين وفى كثير من الأحيان يحضر المقترضون أبنائهم لهذه الاجتماعات قبل الذهاب للمدرسة ليقرأ الصغار عليهم الملاحظات المكتوبة فى الدفاتر الخاصة بهم للتأكد من أن كل شئ يتم بشكل سليم0

ومع كل عام يمر يتحمل المقترضون مسئوليات أكبر لإدارة شئونهم الخاصة ويطرحون أساليب أكثر ابتكاراً لمنع حدوث المشكلات وحلها، ويجدون طرقاً جديدة لضمان أن يرتفع مستوى كل عضو فوق خط الفقر بأسرع مما يمكن0

ثالثا : أهداف بنك الفقراء :

تتمحور أهداف بنوك الفقراء حول العناصر التالية :

1 -تسهيل الخدمات المالية للفقراء، ومساعدتهم كي يصبحوا منتجين ولتحقيق الاعتماد الفردي والجماعي على الذات من أجل المساهمة فى دعم مجتمعاتهم0

2 -القضاء على استغلال المقرضين للفقراء0

3 -إيجاد فرص للعمل الحر للقوى البشرية الهائلة المعطلة، كلياً أو جزئياً0

4 -جمع المعوزين داخل إطار تنظيمى يستطيعون فهمه وتشغيله، بحيث يستمدون قوتهم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية من خلال مساندة بعضهم البعض0

5 -إحداث النمو العريض عن طريق تغيير الفكرة السائدة القائلة بأن "الدخل المنخفض يؤدى إلى مدخرات قليلة واستثمارات منخفضة تنتج بدورها دخلاً منخفضاً"

لتتحول إلى نظام موسع يؤدي فيه "الدخل المنخفض بالإضافة إلى القرض والإستثمار إلى دخل أكبر وائتمان موسع وزيادة فى الإستثمار وارتفاع فى الدخل"0

رابعا : آلية عمل القروض :

-تستهدف خدمات الإقراض عادة الفقراء شديدى الفقر أو من هم تحت خط الفقر (والذى يختلف تحديده من دولة إلى أخرى)0

-يتم تنظيم الفقراء فى مجموعات تتراوح ما بين 10 إلى 20 عضواً، وتعرف المجموعة باسم "جمعية أو منظمة القرية"، وتعطى اسماً حسب ما يتفق عليه الأعضاء0

-يتم تكوين هذه المجموعات بمعرفة وإشراف المنظمة غير الحكومية العاملة فى هذا المجال فى المنطقة، والتى عادة ما تحاول الإحتفاظ بالمشاركين كمستفيدين من مشروعها فقط مع التنبيه عليهم بعدم الإشتراك فى أى مجموعات تتبع منظمات أخرى لعدم تداخل الأنشطة، ويرجع الهدف الرئيسي من وراء تنظيم الفقراء فى مجموعات إلى استغلال الضغط الإجتماعى الذى تشكله المجموعة على بعضها البعض كبديل عن الضمان المادي، حيث إن كل الأعضاء بحاجة إلى الإقتراض، ولابد أن يتكاتفوا جميعاً للحصول على الفائدة بالضغط على العضو المتعثر وضمان سداد قرضه من مدخراتهم فى حالة عدم السداد0

-الشروط الواجب توافرها فى الشخص ليصبح عضواً بأحد المجموعات هى :

- لابد أن يكون عضواً بالمنظمة غير الحكومية المنفذة للبرنامج0
- يجب ألا يكون عضواً بأى من المنظمات الأخرى العاملة فى نفس المجال0
- السن ما بين 18 إلى 54 عاماً0

- أن يحضر بانتظام اللقاءات الأسبوعية للمجموعة0
- أن يودع مدخرات أسبوعية لدى المنظمة المنفذة للبرنامج0
- وتتم عملية الإقراض بدون الحاجة إلى أى ضمان مادي0
- لكى يحصل المقترض على القرض الأول لابد أن يودع مدخرات لدى المنظمة لا تقل عن 2% من حجم القرض المقترح، وللحصول على القرض الثاني لابد أن تصل مدخراته إلى 5% و10% للقرض الثالث و15% للقرض الرابع، ويزيد حجم الحد الأدني للأدخار بنسبة 5% لكل قرض بعد القرض الرابع حتى يصل إلى حد أقصى 50% من قيمة القرض المطلوب0

-تتراوح قيمة القرض ما بين ثلاثين دولاراً إلى أقل من مائة دولار فى معظم الأحوال، وفى بعض البرامج المتقدمة قد يسمح باعتماد مبالغ أكثر0

-عادة ما يتم تسديد القرض على شكل دفعات أسبوعية وبرسوم خدمة قدرها 15% (ويرى بعض العاملين أن هذا الرسم يشكل فائدة غير معلنة)0

-يصاحب برنامج القروض عادة برنامج تدريبى يستهدف تقوية قدرات الأفراد على أن يعملوا فى فريق ويتمكنوا من إدارة مجموعتهم بهدف بحث مشكلاتهم وكيفية حلها وكيفية استغلال القروض أمثل إستغلال، كما يتم تدريبهم على كيفية حساب المدخرات والأرباح وحفظ سجل المدخرات0

-تقوم المنظمات غير الحكومية بتنظيم برامج تدريبية ، الهدف منها تدريب المستفيدين على الحرف اليدوية وبرامج تنمية الدخل (مثل تربية الأغنام والمواشى وزراعة الأسماك، وزراعة الخضراوات بالمنزل وإنتاج الألبان)، حتى تهيئ الأرضية للمقترضين للإستفادة من القروض المقترضية فى مشروعات تدر دخلاً عليهم ، وتزويدهم بالدعم اللوجستى اللازم0

-لا يمنح القرض إلا بعد أن يقدم الشخص طلباً يوضح فيه المشروع الذى يريد تنفيذه مقابل المبلغ المطلوب اقتراضه، ويقوم ممثل المنظمة من خلال المجموعة ببحث جدوى المشروع وإمكانية أن يحقق ربحاً لصاحبه، ثم يقوم بتوجهيه قبل إقرار المقرض0

-ولكن فى كثير من الأحوال فإن المنظمات العاملة فى هذا الحقل تكتفي بتحقيق الشروط المطلوبة للقرض من حيث العضوية وحجم المدخرات، ثم تقوم بإعطاء القرض تلقائياً فى صورة نقدية مستكفية بقدرة المقترض على السداد، وفى بعض الأحيان يستغل المبلغ المقترض فى قضاء حاجة عاجلة دون عمل أى مشاريع مما يكون عبئاً على المقترض عند السداد0

خامسا : ملامح النظام الاقتصادي للمصرف :

ونركز هنا على أهم وأبرز ثلاث ملامح :

1. الملمح الأول : قروض بدون ضمانات :

أ-محورية دور القرض :

كما سبق وألمحنا من قبل إلى أهمية القروض فى أى نظام إقتصادي حديث، وتأثير حرمان البنوك التجارية للفقراء من هذا الحق الأساسى ومن ثم كان أهم إنجاز حققه المصرف على الإطلاق هو تمكنه من عمل نظام ناجح لتوفير الإئتمانات للفقراء، دون الحاجة لوجود ضمان مالي من ودائع أو عقارات والتى يعجز عنها الفقير بحكم تعريفه0

ب-إجراءات الإقراض فى المصرف :

يتقدم العضو الراغب فى الحصول على قرض بطلبه إلى زملائه فى المجموعة والذين يتناقشون فى طلبه ، يتقدم رئيس المجموعة بالطلب شفهياً إلى رئيس المركز الذى يعرض الطلب على أعضاء المركز، فإذا وافقوا قام بكتابة طلب قرض بإسم العضو ووقعه ثم قدمه لموظف المصرف فى الإجتماع الأسبوعي للمركز، فيقوم الموظف بتحرير نموذج رسمي لطلب القرض، ويقوم بتقديم طلب رئيس المركز والنماذج إلى مدير الفرع، والذى يقوم بزيارة للمراكز التى أتت منها الطلبات للتأكد من ملاءمة المبالغ المطلوبة للأغراض المرغوبة للقروض، ثم يوصى بالموافقة على الطلبات، ويرسلها لمكتب المنطقة لتعرض على مسئول البرامج هناك، والذى يحق له تخفيض المبالغ المطلوبة أو رفض الطلب كلية، ولا يحق له زيادة المبالغ، وبناءً على توصية مسئول البرامج يعطي مدير المنطقة تفويضه النهائي بصرف القروض، ولا تستغرق هذه الإجراءات أكثر من أسبوع بعدها يتم تسليم

القروض فى مكتب الفرع بحضور اثنين من الشهود مع العضو وعادة ما يكونان رئيس المركز ورئيس المجموعة ويتم سداد القرض على 52 قسطاً أسبوعياً، مضافاً إليها مصاريف إدارية بنسبة 10% تقريباً من قيمة القرض، تقسم بالتساوى مع الأقساط الأسبوعية0

جـ-أنواع القروض فى المصرف :

(1) القرض العام General Loan : وهو النوع الأساسى من القروض فى المصرف ويحصل عليه كل أعضاء المصرف والحد الأقصى له 10 آلاف تكا، ويستخدم فى جميع أغراض الاستثمار الفردي0

(2) القرض الموسمي Seapsonal Loan : والغرض منه هو دعم الزراعات الموسمية، ولها نوعان : فردي والحد الأقصى له 3 آلاف تكا ترد فى موسم الحصاد أو خلال ستة أشهر، وجماعي ويبلغ حده الأقصى 10 آلاف تكا للمجموعة و135 ألف تكا للمركز من 6 مجموعات0

(3) قرض الأسرة Family Loan : وتحصل الأسرة عليه عن طريق المرأة وهى المسئولة عنه قانوناً، ويسدد على أقساط أسبوعية خلال عام، والحد الأقصى له 30 ألف تكا لكنه يتراوح فى الأغلب بين 10 و15 ألف تكا، ويشترط له أن تكون المرأة قد سبق لها الإقتراض أربع مرات، وهناك أنواع أخرى سبق لنا الحديث عنها وهى : قرض الإسكان، وقرض التكنولوجيا، وقروض صناديق الإدخار0

2. الملمح الثاني : المجموعة والمركز :

وهما الشكلان اللذان إبتكرهما المصرف لاستغلال شبكة العلاقات الإجتماعية، وهى الشبكة التى صارت تسمى رأس المال الإجتماعي والمبنية على الثقة والدعم المتبادل، فى مدخل صار يعرف فيما بعد بنموذج "إكساب القوة"، ونموذج إكساب القوة هذا لابد له من التنظيم الذاتي للفقراء، وشبكة قوية من العلاقات الإجتماعية، ولابد من بلورة هذا وذاك فى تنظيمات قوية للفقراء ضمن تنظيمات المجتمع المدني، وهذا ما يفعله المصرف من خلال المجموعة والمركز0

أ . المجموعــة :

تعريفها وتكوينها : هى أصغر وحدة بنائية فى تنظيم الأعضاء فى مصرف جرامين ، وتتكون المجموعة من خمسة أفراد من جنس واحد متقاربين فى المستوى والفكر والسكن ويفضل التقارب السني، ويستبعد الأقارب من عضوية المجموعة الواحدة، ويقوم الأعضاء باختيار بعضهم البعض على أساس الثقة والضمان المتبادل، وعندما يتجمع هؤلاء الخمسة يتقدمون بطلب لفرع المصرف التابعين له لإعتماد المجموعة، وعليهم قبل ذلك أن يجتازوا برنامجاً تدريبياً يستغرق سبعة أيام كحد أدني، يتضمن شرحاً وافياً لقواعد ونظم المصرف، كما يتضمن إنتخاباً لرئيس المجموعة وسكرتيراً لها ويتضمن البرنامج تعريفاً بواجبات الرئيس والسكرتير، وتظل المجموعة الجديدة تحت الملاحظة اللصيقة مدة شهر أو شهرين، وعند التأكد من التزامها بقواعد ونظم المصرف، يتم تسليم القروض لعضوين فى المجموعة (غير الرئيس والسكرتير) كمرحلة أولي، وبعد المتابعة لمدة شهرين آخرين يتم تسليم عضوين آخرين ليس فيهم رئيس المجموعة، ثم بعد شهر أو شهرين آخرين يتم تسليم القرض للعضو الأخير وهو عادة ما يكون رئيس المجموعة0

واجبات رئيس المجموعة وسكرتيرها :

- متابعة إلتزام الأعضاء بحضور الإجتماعات الأسبوعية للمركز0
- الحفاظ على الإنضباط والإلتزام أثناء حضور الإجتماع0
- جمع الأقساط والمدخرات الخاصة بالأعضاء وتسليمها للمركز0
- التقدم بطلبات القروض الخاصة بالأعضاء0
- التأكد من إستخدام الأعضاء للقروض فى الأغراض المخصصة لها0
- الإحتفاظ بصندوق إدخار المجموعة والدفاتر الخاصة بها0
- التأكد من التزام الأعضاء بالقرارات الستة عشر0
- شراء أسهم المصرف فى الأوقات المحددة لذلك0

هذا ويتم تغيير الرئيس والسكرتير مرة كل عام لإعطاء الفرصة للجميع لممارسة القيادة، ويتم ذلك فى الموعد المحدد للإنتخابات كل عام، إخراج أحد الأعضاء من المجموعة : ويتم ذلك إذا تغيب العضو عن اجتماعات المركز 5 مرات متفرقة بدون عذر، أو امتنع عن سداد أقساط إدخار المجموعة ست مرات متتالية، أو إستخدم القرض فى غير الغرض المخصص له، أو لم يلتزم بنظم المصرف أو توفي0

حل المجموعة وإجراءاته :

ويتم إتخاذ ذلك القرار الصعب فى الحالات التالية :

- غياب جميع الأعضاء 5 مرات متتالية0
- الإمتناع عن سداد أقساط إدخار المجموعة عشر مرات متتالية0
- عدم الإلتزام بنظم المصرف، وفاة الأعضاء ، أو تركهم للمجموعة بكامل إرادتهم 0 ولا يتم الحل إلا بعد أن يصدر القرار من رئيس المنطقة بناء على تقرير يرفعه له مدير الفرع متضمناً الموقف المالي للمجموعة وسداد المتبقي من أموال القروض، وكذلك موافقة 75% من أعضاء المركز والموظف المشرف عليه0

ب . المركز : يتكون المركز من 6-8 مجموعات، وهو خط التماس بين موظفي المصرف وتنظيمات الأعضاء، واجتماعات المراكز الأسبوعية التى تعقد فى الصباح الباكر فى دار المركز التى تبنى قرب منزل أحد الأعضاء، وهذه الدار هى الملتقى الذى تتم فيه عمليات المصرف من تسلم طلبات القروض ومناقشتها، واستلام الأقساط الأسبوعية، ومناقشة مشاكل الأعضاء، ومن ثم فإن تشكيل هذه المراكز والتزامها بنظم وقواعد المصرف من أهم دعائم نجاح المصرف، ويوجد حتى الآن فى جرامين 62035 مركزاً، ويتضمن تشكيل المركز انتخاب رئيس للمركز Center Chief ومساعداً له من بين رؤساء المجموعات سنوياً0

مسئوليات رئيس المركز ومساعده :

- إعداد دار المركز وتنظيفها قبل الإجتماع0
- التأكد– مع رؤساء المجموعات – من جلوس كل مجموعة وكل عضو فى مكانه0

- افتتاح وإنهاء الاجتماع(وذلك بإلقاء الشعار الذى يتضمن المبادئ الأربعة الموجودة بالقرار الأول من القرارات الستة عشر، وهى : الإنضباط والوحدة والشجاعة والعمل الدؤوب، إضافة إلى عمل بعض التمرينات الرياضية التنشيطية الخفيفة)0
- تسليم الأقسام ودفاترها الخاصة بالأعضاء لموظف المصرف، ثم إعادة توزيع الدفاتر بعد إتمام الموظف لإجراءاته0
- تسليم دفتر الحضور لموظف المصرف بعد التأكد من توقيع الحاضرين من أعضاء المركز فيه0
- التقدم بطلبات قروض الأعضاء بعد التشاور مع رؤساء المجموعات0
- التأكد من إستخدام الأعضاء للقروض فى الأغراض المخصصة، ويتم ذلك فى غضون أسبوع بالنسبة للقروض الجديدة0
- المسئولية عن باقي صناديق الإدخار (بخلاف صندوق المجموعة) والدفاتر الخاصة بها0
- الإحتفاظ بكل حسابات المركز0
- الإهتمام بمدرسة المركز والأنشطة الخاصة بالأطفال0
- التأكد من إلتزام الأعضاء بالقرارات الستة عشر0
- الاهتمام بتشجيع وتحسين الإستثمارات المشتركة للمركز0
- الإشراف على إستخراج مساهمة صندوق الطوارئ فى الحالات المخصصة لها وذلك بموافقة الأعضاء0
- حل المشكلات الخاصة بالمركز بالتعاون مع أعضائه0

حل المركــز :

ويتخذ هذا القرار الصعب إذا حدث وتغيب أعضاؤه عن الحضور خمس مرات متتالية، أو إمتناع الأعضاء عن سداد ما عليهم لصندوق إدخار المجموعة عشر مرات متتالية، أو الذى يتركه أعضاؤه برغبتهم، أو الذى يخل أعضاؤه بسائر نظم وقواعد المصرف

الأخرى، ويتخذ هذا القرار على مستوى مدير القطاع بعد رفع تقرير له من مدير المنطقة متضمناً الوضع المالي لأعضاء المركز0

3. الملمح الثالث : الرقابة المالية والإدارية :

الضبط المالي والإداري هما عماد أى مؤسسة ناجحة، وبدونهما تفقد مؤسسية العمل معناها، ورغم الأهداف الإجتماعية للمصرف فلم يكن ذلك مبرراً للتهاون فى هذا الأمر، وبتحليل ذلك الملمح فى المصرف نجد أن الرقابة المالية والإدارية تتم لعنصرين :

الأول : الأعضـــاء ، **الثاني :** الموظفـون

وبتكامل هذيه العنصرين ينضبط أداء المؤسسة ككل، ومن ثم يتحقق النجاح، ولتحقيق هدف الإنضباط ذلك وغيره من الأهداف تم وضع الهيكل الإدارى السابق ذكره، وتوزيع تلك المسئولية عليه، بداية من مسئولية رئيس المجموعة وسكرتيرها، ثم مسئولية رئيس المركز ومساعده، ثم مسئولية موظف المصرف الميداني الذى يتعامل مباشرة مع الأعضاء، ومن ثم فإن مهمة هذا الفريق الأولي :

- تحقيق انضباط الأعضاء فى حضور الإجتماعات الأسبوعية وتنظيمها0
- فى ضمان الإنتظام فى سداد أقساط القروض وصناديق الإدخار0
- حل المشاكل المتعلقة بخرق أياً من هذه القواعد أو النظم0
- معاقبة المخالفين بالجزاءات المنصوص عليها فى لائحة المصرف0

ومهمة مدير الفرع متابعة ذلك كله، ويضاف إلى ذلك ضبط أداء الفرع بعنصرين :

أ-عنصر التوثيق : وهو أحد عناصر ضبط جودة الأداء فى أى مؤسسة، ولذا يحرص عليه المصرف فلا إجراء مالي أو إداري بدون توثيق0

ب-عنصر الشفافية : فالتعاملات المالية فى المصرف سواء تسليم أو تسلم الأموال تتم أمام شهود من الأعضاء، ويتم عد الأموال أكثر من مرة أمام الجميع، سواء فى إجتماع المركز حيث إستلام الأقساط من الأعضاء أو فى مقر الفرع حيث تسليم القروض لهم، ويقوم مديرو المناطق والقطاعات بالتثبت من سير كل ذلك حسب المنصوص عليه فى اللائحة، حيث يقضي مديرو القطاعات ثمانية أيام شهرياً فى زيارات ميدانية لمكاتب المناطق

والفروع، بما فى ذلك لقاءات المراكز إضافة لورش العمل مع الأعضاء، أما مديرو المناطق فيقضون خمسة وعشرين يوماً فى الشهر منغمسين فى أنشطة المراكز0

سادسا : الآفاق المحلية والعالمية للتجربة :

إنطلق المصرف محلياً فى آفاق عليا من آفاق التنمية، كما انطلق عالمياً ليصير نموذجاً يحتذى فى مجال مكافحة الفقر0

1. الآفاق المحلية للتجربة :

انطلق المصرف فى هذه الآفاق من خلال ما يعرف بأسرة مؤسسات جرامين Family of Grameen Organizations، وهى إحدى عشر مؤسسة تعمل فى مجالات تنموية مختلفة ومنها :

أ-مؤسسة جرامين كريشي Grameen Krisi Foundation :

وقد ظهرت المؤسسة عام 1991 بهدف :

- تحسين نظام الرى بإدخال التكنولوجيا الحديثة فيه0
- دعم المستلزمات الزراعية لصغار المزارعين بأسعار معقولة0
- مساعدة المزارعين على زيادة محاصيلهم0

- العمل على زيادة إنتاجية الأرض الزراعية بالتشجيع على استخدام تكنولوجيا الزراعة المستديمة، وتحسين نوعية التربة بزراعة محاصيل أخرى غير الحبوب0
- العمل على زراعة الأراضي غير المستغلة0
- تطوير وسائل تسويق البذور والمنتجات الزراعية0
- مقاومة الحشرات والآفات بتبنى نظم الإدارة المتكاملة للآفات

. Integrated Pest Management

- مساعدة الفقراء على إستعادة أراضيهم المرتهنة0
- زيادة فرص التوظيف للنساء الفقيرات فى مختلف الأنشطة الزراعية0
- تشجيع عمل حدائق منزلية0
- خلق فرص لزيادة الدخل من خلال تربية الدواجن وإنتاج الألبان0
- تنظيم مجموعات من الفقراء لإدارة مضخات الرى والأنشطة الزراعية الأخرى0
- إعادة تأهيل المزارع السمكية غير جيدة الإستغلال0

وتعمل المؤسسة منذ بدايتها فى مجال إنتاج المحاصيل، والبذور، والألبان، والدواجن، وعسل النحل، ونقل التكنولوجيا، وتنمية المرأة الريفية، وتسويق المنتجات الزراعية المختلفة0

ب-مؤسسة جرامين أدوج Grammen Uddog :

وقد تأسست كشركة غير هادفة للربح بهدف إحياء صناعة الغزل اليدوي وإدارتها بطريقة حديثة، بحيث تصبح المنسوجات اليدوية البنغالية موجهة للتصدير، وتمد الشركة يد المساعدة للنساجين الفقراء بالطرق التالية :

- الإمداد برأسمال التشغيل فى صورة غزل وأصباغ0
- استحداث وجلب التصميمات الحديثة0
- القيام بالخدمات التسويقية داخل وخارج القطر0

- التأكيد على الجودة والمعيارية من خلال الإشراف0

وقد استفاد من خدمات الشركة أكثر من 10 آلاف نساج فقير، وقد قامت الشركة بتصدير أكثر من 13 مليون ياردة من المنسوجات اليدوية القطنية المنتجة تحت إشراف الشركة إلى كل من أوربا وأمريكا الشمالية، وتعرف تلك المنسوجات باسم جرامين تشيك . 0Grameen Check

جـ-مؤسسة جرامين موتشو Grameen Motsho Foundation :

وقد تأسست فى فبراير من عام 1994 بهدف :

- العمل على إنتاج ونقل وتخزين وتسويق الأسماك0
- تخطيط وتنظيم وتشغيل المزارع السمكية صناعياً وتجارياً على أساس استثماري0

وتمتلك المؤسسة أربع من المزارع السمكية و20 مزرعة لإنتاج الزريعة0

د-مؤسسة صندوق جرامين Grameen Fund :

وقد تأسست عام 1994 كمؤسسة غير هادفة للربح وذلك بهدف :

- المساهمة فى الشركات التى تعمل فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهندسة الحيوية، وغيرها من المجالات المستقبلية0
- منح القروض أو المساهمة فى الإستثمارات المشتركة الخطرة التى تستخدم تكنولوجيا لم تجرب أو تنتج منتجات لم تختبر0
- المساعدة فى إدارة الشراء فى مزادات أو شراء حصص من شركات تعمل فى مجالات تفيد الفقراء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة0
- تشجيع وإيجاد استثمارات لها رؤية للتصدير أو الإستيراد الذى يستخدم المواد الخام المحلية أو يتيح تشغيل واسع للفقراء وتطوير مهاراتهم0

هـ-مؤسسة جرامين كالبان Grameen Kalyan :

وقد تأسست عام 1996 بهدف :

- توفير الدعم المالي فى صورة قروض ومنحها لكل من العاملين والأعضاء وعائلاتهم0
- توفير التمويل لمشروعات وإستثمارات الموظفين0
- مد مظلة القروض لمؤسسات أخرى يتبناها المصرف0
- مد التسهيلات الطبية بما فى ذلك تشجيع وإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية لصالح الأعضاء والموظفين0
- تشجيع وتأسيس شركات مساهمة وإستثمارات مشتركة وشركات عامة وشركات تأمين مرتبطة بالأهداف0
- تنظيم تسهيلات تعليمية وتدريبية للأعضاء والموظفين0
- التشجيع على الدخول فى مجالات التكنولوجيا الحديثة والطرق الإبداعية لتنمية الصناعات الصغيرة والإستثمارات فى مجال التسويق والتجهيز والتخزين والنقل الهادفة لمكافحة الفقر0
- تخفيف وطأة الكوارث التى تؤثر على حياة وممتلكات الأعضاء والموظفين فى المصرف0
- الإستثمار فى السندات والأسهم والشهادات الجمركية والأوراق النقدية0

و-مؤسسة جرامين شاموجرى Grameen Shamogree : وقد تأسست فى عام 1996 بهدف :

- القيام بالتسويق داخل وخارج بنجلاديش لكل المنتجات الوطنية خاصة تلك الناتجة عن الصناعات الريفية ذات العمالة الكثيفة0
- تأسيس ودعم أعمال وصناعات أخرى بالتعاون مع الأشخاص أو المنظمات أو الهيئات أو الجمعيات داخل وخارج بنجلاديش0
- تخطيط وتنظيم وتمويل وإدارة وتسويق المنتجات التقليدية وربطها بالقطاعات الحديثة0

- تأسيس الأعمال والصناعات التى تشجع التجارة الريفية0
- التمويل والمساعدة والتأجير والإستثمار فى أى مجال يهدف لزيادة فرص التشغيل فى الريف0
- تشجيع ومعاونة وإرشاد وتنظيم وتخطيط وإنشاء وتنسيق المشرعات التى تهدف للإسراع بمعدلات التنمية والمساعدة على خلق فرص عمل إنتاجية، وتمتلك الشركة الآن ثلاثة استثمارات منفصلة فى مجالات صناعة الطباعة والتغليف، وثلاجات التخزين، ومركزين لتسويق منسوجات جرامين تشيك0

ز-مؤسسة جرامين تبليكون Grameen Telecom :

وهى مؤسسة حديثة تهدف إدخال ثورة المعلومات إلى الريفيين فى بنجلاديش، وتخطط المؤسسة خلال السنوات القادمة لإدخال خدمة التليفون المحمول لخدمة مائة مليون من سكان 68 ألف قرية فى بنجلاديش وذلك :

- بتمويل 60 ألف من أعضاء جرامين لتوفير الخدمة التليفونية المدفوعة للقرى0
- توفير تليفونات مباشرة للمشتركين، والشركة تمتلك 35% من أسهم شركة جرامين فون المحدودة، والتى حصلت على ترخيص بمد خدمة التليفون المحمول منذ نوفمبر 1996، وجرامين فون هى المسئولة عن تشغيل الشبكة وإمداد التليفونات للمناطق الحضرية، بينما جرامين تيليكون سوف تركز على القري0

ح-مؤسسة جرامين شاكتي Grameen Shakti :

وهى مؤسسة غير هادفة للربح تعمل فى مجال الطاقة الريفية، وتهدف إلى :

- تعميم مصادر الطاقة المتجددة فى المنازل الريفية المحرومة من الكهرباء0
- تسويق الطاقة الشمسية والغاز الحيوى وطاقة الرياح على أسس إقتصادية0

- إجراء البحوث التطبيقية وتطوير التكنولوجيات المعتمدة على مصادر الطاقة المتجددة0
- البدء فى مشروع تصنيع وتسويق أنظمة كهروضوئية منزلية ذات كفاءة وذات أسعار محتملة0
- تنفيذ مشروعات لتوليد الكهرباء من الرياح فى المناطق الساحلية، وتشغيل وحدات صغيرة لتوليد الكهرباء هيدروليكيا0
- تنفيذ برامج للقروض والمدخرات والاستثمارات الخاصة لتوليد وتخزين وإستخدام الطاقة المتجددة فى الريف0
- اختبار تكنولوجيات جديدة للتزويد بخدمات الطاقة ذات الجدوي الإقتصادية والأسعار المحتملة للفقراء0
- الإمداد برؤوس الأموال والتكنولوجيا وخدمات الإدارة للإستثمارات الخاصة بالطاقة المتجددة، وقد قامت المؤسسة بتنفيذ مشروعات إرشادية للطاقة الشمسية ومشروع لطاقة الرياح0

ط-مؤسسة جرامين سيبرنت المحدودة Grameen Cybernet Ltd :

قد تأسست لتعمل فى مجال الإنترنت Internet فى بنجلاديش، وتعمل المؤسسة على تقديم عدد من الخدمات منها :

- البريد الإليكتروني E-Mail : وتقدم خدمة إرسال الرسائل عبره لكل أنحاء العالم نظير مبلغ زهيد (3 تكا)0
- المعلومات : والتى توصل المستخدم بمصادر المعلومات المتاحة فى جميع المكتبات والمؤسسات العلمية المتصلة بالشبكة0
- التسلية : من خلال إستخدام الوسائط الإعلامية المتعددة0
- إتصالات رجال الأعمال عبر البريد الإليكتروني0

ى-مؤسسة جرامين للإتصالات Grameen Communications :

وهى مؤسسة غير هادفة للربح تهدف لنشر الوعي والتشجيع على الإستفادة من المعلومات المتاحة على الإنترنت، وذلك من خلال عقد الحلقات الدراسية وورش العمل والبرامج التدريبية والمشاريع بإستخدام الإنترنت فى كل من مباني المؤسسة أو لدى الوكلاء0

ك-مؤسسة جرامين ترست Grameen Trust :

وقد أنشئت عام 1989 كمؤسسة خاصة غير هادفة للربح تسعى لتحقيق الأهداف التالية :

- دعم وتشجيع البرامج الهادفة إلى تقليل الفقر والتى تتخذ من جرامين نموذجاً لها0
- توفير التدريب والدعم الفني للمنظمات المحلية والدولية الهادفة لتكرار التجربة0
- نشر المواد التى تهدف إلى توفير المعلومات المطلوبة عن برنامج تكرار مصرف جرامين 0Grameen Bank Replication Program
- بناء شبكة دولية من المؤسسات العاملة فى مجال تخفيف حدة الفقر0
- الإنخراط فى البحث والعمل على تشجيع أو القيام بالتجريب لإيجاد سبل التغيير الإجتماعي الإقتصادي فى حياة الفقراء0
- تنظيم وتشغيل أى مشروع إستثماري يساعد على زيادة فرص التوظيف وزيادة الدخل للفقراء0

وتقوم المؤسسة حالياً بتنفيذ البرامج التالية :

- برنامج تكرار مصرف جرامين0
- برنامج جرامين الصحي0
- برنامج البحوث لتخفيف حدة الفقر0
- برنامج خدمات الكمبيوتر0

2. الآفاق العالمية للتجربة[1] :

يقولون أن أى تجربة إنسانية إذا أرادت أن تصل إلى العالمية فلابد لها أن تنطلق من المحلية الشديدة ، وهذا هو شأن تجربة بنك جرامين التى انطلقت بفكر جديد فى علاج قضية قديمة وبلغت أوج النجاح فيها فاستحقت أن تكون مثالاً يحتذى ، وقد أدرك القائمون على التجربة تطلع العالم إلى تجربتهم فكان أن خصصوا برنامجاً كبيراً فى إطار مؤسسة جرامين ترست لتكرار نمط بنك جرامين .

- **برنامج بنك جرامين للتكرار**

Grameen Bank Replication Program (GBRP)

وهو أكبر برامج مؤسسة جرامين ترست فى الوقت الحالى ، وهو برنامج ذو طابع عالمى ، ومن خلال هذا البرنامج تقوم المؤسسة بدعم وتشجيع مشاريع تكرار تجربة بنك جرامين فى جميع أنحاء العالم ، حيث تنظم المؤسسة برامج للحوار بين القائمين بتجارب التكرار ، وتقدم التدريب لفرق العاملين فى تلك المشاريع ، وتعطى الدعم المادى لمشاريع مختارة ، وتقوم بمتابعة أدائها ، وتقوم المؤسسة بعقد ورش عمل حول موضوعات مهمة لنجاح المنظمات التى تتبنى طريقة بنك جرامين . كما تقوم بتقديم الدعم الفنى وتقوم بنشر مواد تدريبية وكذلك تنظم تبادل المعلومات حول تجارب برامج التكرار .

- **برنامج الحوار :**

ويهدف هذا البرنامج إلى اندماج القائمين على تجارب التكرار فى غمار بيئة جرامين ، فالمشاركون فى تلك الحوارات هم فى الغالب من المؤسسين أو المديرين التنفيذيين لمؤسسات تقوم على تكرار نمط بنك جرامين .

وقد نظمت المؤسسة بالتعاون مع بنك جرامين حتى نوفمبر عام 1996 ثمانية عشر برنامجا للحوار الدولى شارك فيها 367 شخصا من 62 دولة ، ويشمل برنامج الحوار كذلك حوارات استكشافية تقويمية Exposure Evaluation Dialogues تنظم خارج بنجلاديش ، وقد نظمت المؤسسة عام 1994 حوارا عقد فى الفلبين كجزء من هذا البرنامج

---

[1] د . مجدى سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 188 - 193.

، وتتيح هذه الحوارات التقيمية فرصة ممتازة لفهم ما يجرى فى مشاريع التكرار المختلفة واستكشاف إمكانيات التعاون المستقبلى مع مشروعات التكرار القائمة والقادمة فى بلدان مختلفة من العالم .

- **ورش العمل :**

وقد نظمت المؤسسة عددا من الورش حول موضوعات مختارة مثل الإلتزام فى القروض الإدارية المالية ، والتخطيط ، والمتابعة والتقييم وإدخال الكمبيوتر والحيوية المالية على مستوى الفروع وعلى مستوى المنظمة ككل . وقد زادت نسبة تنظيم مثل هذه الورش بزيادة مشروعات التكرار ، وقد نظمت هذه الورش بالتعاون مع بنك جرامين وشركاء المؤسسة الآخرين . والهدف الرئيسى من تنظيم تلك الورش هو متابعة سير التقدم فى مشاريع التكرار الموجودة ومساعدتها على التخطيط وبناء القدرات لإكتساب الحيوية المالية ، كما تساعد تلك الورش على تعرف تلك المشروعات على طرق حل المشكلات فى بنك جرامين وغيره من المشروعات التكرارية ذات الباع الطويل فى العمل .

- **التدريب :**

إن التدريب المكثف على إجراءات التشغيل الخاصة ببنك جرامين هو شرط أساسى للتنفيذ الناجح لمشروعات تكرار نمط البنك ، ولتسهيل ذلك تقدم المؤسسة فرصة التدريب لمدة 4 ـ 6 أسابيع على نمط جرامين فى بنجلاديش ، وهى ترحب وتدعو المتدربين من أى مكان فى العالم المهتمين بتكرار نمط جرامين ، وفى حالات مختارة تتحمل المؤسسة تكاليف التدريب جزئيا أو كليا بما يشمل سفر المتدربين وإقامتهم ، ويمكث المتدربون فى فروع جرامين للتعلم من أعضاء جرامين وموظفيها ، كذلك تقوم المؤسسة بالتدريب على برامج تدريبية خاصة تشمل تدريب مديرى المناطق والتدريب على برامج الكمبيوتر خاصة تلك المصممة لمشاريع تكرار جرامين ، وكذلك تدريب لمديرى الفروع وتدريب المدربين ، كإجمالى فقد زار جرامين بداية من نوفمبر 1987 وحتى عام 1996 عدد 4552 شخصا من مائة دولة للتدريب فى جرامين .

وتقوم المؤسسة بإمداد المشروعات بالدعم الفنى وتشجيع التجديد والإعتماد على الذات ، حيث ترسل المؤسسة عددا من المتخصصين من بنك جرامين أو إحدى المنظمات التى

تتمتع بعضوية شبكة جرامين العالمية Grameen Global Network للقيام بتقييم المشروعات التى تمولها ، وذلك للتعرف على مدى التقدم والتأثير الذى تحدثه المشروعات ولتقديم المساعدة الفنية عند الضرورة .

- **النشر :**

تقوم المؤسسة بنشر مواد تدريبية ، كما تنشر عددا من الكتب والنشرات لمصلحة مشاريع التكرار ، وتطبع نشرة حوار جرامين Grameen Dialogue ربع سنويا ، كذلك تعمل المؤسسة فى الترجمة ، وسوف تقوم المؤسسة بتوفير بعض مواد التدريب فى اللغات الفرنسية والإسبانية والصينية ، وكذلك ترجمة كتاب "قارئ جرامين" للفيتنامية والعربية والهندية .

- **البحوث عن البرامج الدولية لتكرار جرامين :**

بدأت المؤسسة دراسة تأثير سبع من مشاريع تكرار جرامين فى خمس دول هى ماليزيا والفلبين وسيريلانكا وملاوى وبوركينا فاسو ، وتهدف الدراسة إلى غرضين ، الأول : الخروج بعدد من الدروس المستفادة التى يمكن أن تعمم كخبرات عملية بين مشاريع التكرار المختلفة الحالية والمستقبلية . الثانى : وضع الأساس لدراسات لاحقة تهدف لتوثيق إنجازات برنامج تكرار بنك جرامين فى مكافحة الفقر .

- **الصندوق الشعبى :**

ابتكرت المؤسسة فكرة إنشاء صندوق شعبى بقيمة مائة مليون دولار لدعم برنامج تكرار جرامين فى العالم ، حيث تؤمن المؤسسة أن الشعب يمكنه أخذ المبادرة لإرشاد الحكومة ومؤسسات التنمية المالية الدولية والإقليمية إلى الطريق . وتأمل المؤسسة فى الوصول إلى مليون مواطن يساهم كل منهم بمائة دولار لصالح ذلك الصندوق .

- **التمويل من جرامين تراست :**

توفر المؤسسة التمويل لعدد من مشروعات التكرار المختارة على أساس تصميمها لبرامجها وقدراتها الإدارية وتوافق أهدافها مع أهداف المؤسسة . ويتم هذا الدعم فى صورتين ، الأولى : كمساهمة فى إنشاء رأس المال . والثانية : بزيادة التمويل .

أما رأس المال الأولى فيقدم لمشروعات تكرار جديدة وصغيرة بمقادير تتراوح من 15 ألف إلى 70 ألف دولار بحسب إحتياجات وقدرات المنظمة المعنية ، ويعطى 60% من رأس المال الأولى لقروض دوارة ، أما الـ 40% الباقية فتعطى كقرض بدون فائدة لتغطية مصاريف تشغيل معينة .

أما زيادة التمويل فيقدم للمشروعات التى حققت نجاحا ونموا مطردا ، وقد وافقت المؤسسة على تمويلات تقدر بمليونى و 467 ألفا و 971 دولارا قدمت إلى 18 مشروعا تعمل فى 7 دول ، وتراوحت المبالغ الممنوحة للمشاريع ما بين 25 ألفا و 150 ألف دولار .

سابعا : شروط وعوامل التكرار الناجح لتجربة بنك جرامين :

إن المقصود بتكرار تجربة النظام المالى لبنك جرامين " طريقة جرامين فى توفير القروض الصغيرة للذين يعانون من الفقر الشديد لتمويل أنشطة إضافية مدرة للدخل ومن ثم زيادة الإعتماد على النفس " ، وتعنى طريقة جرامين توفير القروض للفقراء فى قراهم من خلال عناصر أساسية فى نظام الإقراض الخاص بجرامين .

وتتمثل العناصر الأساسية أو شروط التكرار فيما يلى :

1. التركيز الشديد على الفقراء وحدهم
2. الأولوية لنساء الريف الفقيرات
3. شروط وإجراءات قروض ملائمة تسمح بممارسة أى عمل يدر ربحا على الفقراء
4. أنشطة فردية ، مختارة من قبل الشخص لتدر دخلا عليه
5. مسؤولية تضامنية للمقترضين ودعم متبادل من خلال نظام الإدخار الإجبارى
6. قروض صغيرة وسداد أسبوعى وقابلية لتلقى قروض تالية بعد تمام سداد القروض الحالية
7. نظام قروض صارم وإشراف لصيق
8. تحفيز الإدخار الفردى
9. تدريب طاقم العاملين على الإدارة العملية الصارم

10. حماية لصندوق القروض من التضخم

11. إدارة مؤسسية ناجحة تضمن استقرار السياسات بعيدا عن تقلبات الإدارة الفردية لمشروع التكرار

12. التجرد الكامل لمشكلة الفقر

11. مرونة تسمح بتغيير بعض الأساليب والإجراءات بما يتواءم مع الظروف المحلية لبلد التطبيق فى إطار من الإلتزام بإطار نموذج جرامين

الفصل الثالث

الإطار العملي للبحث

1. تم استخدام الحزمه الإحصائية SPSS Ver.10
2. تم عمل جميع الجداول التكراريه لوصف مفردات العينه
3. تم عمل الإحصاءات الوصفيه لوصف مفردات العينه
4. تم عمل الجداول التكراريه لجميع المؤشرات
5. تم عمل الإحصاءات الوصفيه لوصف جميع المؤشرات مع حساب المتوسطMean والانحراف المعيارى Std. Deviation
6. تم عمل الإختبارات اللامعلميه NPar Tests لجميع المؤشرات حيث تم حساب كاى تربيع Chi-Square Test للمؤشرات لإختبار فرض العدم ... حيث :

دلالة الإختبار .Sig > 0.05 إذن نقبل فرض العدم ويثبت عدم وجود علاقه

دلالة الإختبار .Sig < 0.05 إذن نرفض فرض العدم ويثبت وجود العلاقه

وبما أن اختبار كاى تربيع يحدد ما إذا كان هناك علاقه أم لا بدون أن يحدد اتجاه تلك العلاقه فتم حساب المتوسطات للمؤشرات

7. تم حساب المتوسطات **Mean** للمؤشرات لمعرفة اتجاه المؤشر ... حيث:

Mean > 0.5 إذن إتجاه الإجابة (نعم) = (ايجابى)

Mean < 0.5 إذن إتجاه الإجابة (لا) = (سلبى)

8. تحديد حجم العينة [1]:

أ. تحديد حجم العينة المبدئى :

$$n^* = \frac{(Z)^2 \times p \times q}{(D)^2} = \frac{(1.96)^2 \times 0.5 \times 0.5}{(0.05)^2} = 384.16$$

ب. تحديد حجم العينة النهائى :

[1] د.محمد عبدالسميع العنانى ، موضوعات مختارة فى التحليل الإحصائى للبيانات ، مكتبة المدينة ـ الزقازيق ، 2006 ، ص 36 .

$$n = \frac{n^*}{1 + \frac{n^*}{N}} = \frac{384.16}{1 + \frac{384.16}{3757}} = 348.5$$

حيث : n* = حجم العينة المبدئى

n = حجم العينة النهائى

N = حجم المجتمع

Z = القيمة المعيارية المقابلة لدرجة ثقة 95%

P = نسبة توافر الخاصية فى المجتمع

q = نسبة عدم توافر الخاصية فى المجتمع

D = درجة الثقة (الخطأ المسموح به)

حيث بلغ حجم العينة المبدئى = 384 مفردة تقريبا

وبما أن العينة مأخوذة من فرع بنها والذى بلغ حجم العميلات به فى ديسمبر 2010 = 3.757 سيدة ، فتم حساب حجم العينة النهائى والذى بلغ = 349 مفردة تقريبا .

وعلى ذلك يجب ألا تقل عدد مفردات العينة عن 349 سيدة ، وكلما زادت عن هذا الحجم كلما كان أفضل .

إستمارة الإستقصاء

مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر
فرع بنهـا
تاريخ اليوم : / / 2010

هذا الجزء اختيارى يتم الإجابة علي أى فقرة فيه طبقا لرغبة العميله .

إسم العميلة :		اسم المجموعة :	
السن :	( ) سنه	المشروع :	
الحالة الاجتماعية :	○انسه ○متزوجه ○مطلقه ○ ارمله	تاريخ انضمام العميلة للمؤسسة	/ /
المدينة / القرية :		عدد المرات التى حصلت فيها العميلة على تمويل من الؤسسة	( )
عدد الأولاد	( )	كم عدد المؤسسات بخلاف التضامن تحصلين منهم على تمويل لمشروعك حاليا ؟	( )

رجاء ضع علامة تدل على نعم أو لا بين القوسين :

مسلسل	المؤشر	نعم	لا
1	هل إستطعت من خلال العائد الذى يدره عليك مشروعك توفير أية أجهزة كهربائية تحتاجها أسرتك مثل (سخان غاز أو كهربائى ـ غسالة ملابس كهربائية سواء عادية أو آليه ـ ريسيفر ـ كمبيوتر ـ الخ ...) ؟	( )	( )
2	هل تستطيعين بسبب استمرار مشروعك إدخار أية مبالغ مالية تستخدميها عند حدوث أى أمر طارىء لك أو لأسرتك ؟	( )	( )
3	هل تشعرين أن العائد الذى تحصلين عليه من مشروعك قد ساهم فى توفير أنواع من الأكلات لأسرتك لم تكن متاحة من قبل ؟	( )	( )
4	هل ساهم العائد الذى تحصلين عليه من مشروعك فى توفير مصاريف علاج وأدوية احتجت اليها سواء أنتى أو أحد من أفراد أسرتك ؟	( )	( )
5	هل ساهم مشروعك فى تعلمك القراءة والكتابة ؟	( )	( )
6	هل ساهم استمرار مشروعك فى أن يلتحق كل أو أحد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (6 - 18) سنة بالمدرسة ؟	( )	( )
7	فى حالة الإجابة بنعم كم عدد هؤلاء الأطفال ؟	( )	
8	هل ساهم استمرار مشروعك فى عدم تسرب الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (6 - 18) سنة بالمدرسة ؟	( )	( )
9	هل ساعدك العائد الذى تحصلين عليه من مشروعك على عمل أية تعديلات أو اضافات على السكن ؟	( )	( )
10	هل ساعدك العائد الذى تحصلين عليه من مشروعك على انتقالك وأسرتك إلى سكن أفضل؟	( )	( )

11	هل تعتقدين أن التمويل الذى تحصلين عليه ساهم فى إستمرار مشروعك ؟	( )	( )
12	هل تعتقدين أن التمويل الذى تحصلين عليه ساهم فى زيادة رأس مال مشروعك ؟	( )	( )

م	السؤال	ويطلق عليه فيما بعد :	مقترح لقياس :

أسئلة إستمارة الإستقصاء

يوضح الجدول التالى الأسئلة المقترحة لقياس كل فرض من الفروض :

1	هل إستطعت من خلال العائد الذى يدره عليك مشروعك توفير أية أجهزة كهربائية تحتاجها أسرتك مثل (سخان غاز أو كهربائى - غسالة ملابس كهربائية سواء عادية أو آليه - ريسيفر - كمبيوتر - الخ ...) ؟	المؤشر الأول	أثر تمويل المشروع على زيادة دخل الفئة المستهدفة
2	هل تستطيعين بسبب استمرار مشروعك إدخار أية مبالغ مالية تستخدميها عند حدوث أى أمر طارىء لك أو لأسرتك ؟	المؤشر الثانى	
3	هل تشعرين أن العائد الذى تحصلين عليه من مشروعك قد ساهم فى توفير أنواع من الأكلات لأسرتك لم تكن متاحة من قبل ؟	المؤشر الثالث	أثر تمويل المشروع على المساهمة فى تحسين المستوى الصحى للأسرة
4	هل ساهم العائد الذى تحصلين عليه من مشروعك فى توفير مصاريف علاج وأدوية احتجت اليها سواء أنتى أو أحد من أفراد أسرتك ؟	المؤشر الرابع	
5	هل ساهم مشروعك فى تعلمك القراءة والكتابة ؟	المؤشر الخامس	أثر تمويل المشروع على المساهمة فى تحسين المستوى التعليمى للأسرة
6	هل ساهم استمرار مشروعك فى أن يلتحق كل أو أحد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (6 - 18) سنة بالمدرسة ؟	المؤشر السادس	
7	هل ساهم استمرار مشروعك فى عدم تسرب الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (6 - 18) سنة بالمدرسة ؟	المؤشر السابع	
8	هل ساعدك العائد الذى تحصلين عليه من مشروعك على عمل أية تعديلات أو اضافات على السكن ؟	المؤشر الثامن	أثر تمويل المشروع على المساهمة فى تحسين مستوى سكن الأسرة
9	هل ساعدك العائد الذى تحصلين عليه من مشروعك على انتقالك وأسرتك إلى سكن أفضل؟	المؤشر التاسع	
10	هل تعتقدين أن التمويل الذى تحصلين عليه ساهم فى إستمرار مشروعك ؟	المؤشر العاشر	أثر تمويل المشروع على المساهمة فى دوامه واستمراره
11	هل تعتقدين أن التمويل الذى تحصلين عليه ساهم فى زيادة رأس مال مشروعك ؟	المؤشر الحادى عشر	أثر تمويل المشروع على زيادة رأس مال المشروع

وصف مفردات عينة الدراسة

Frequency Table

الحالة الإجتماعية

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
[illegible]	31	8.9%	8.9%
[illegible]	277	79.1%	79.1%
[illegible]	5	1.4%	1.4%
[illegible]	37	10.6%	10.6%
Total	350	100%	100%

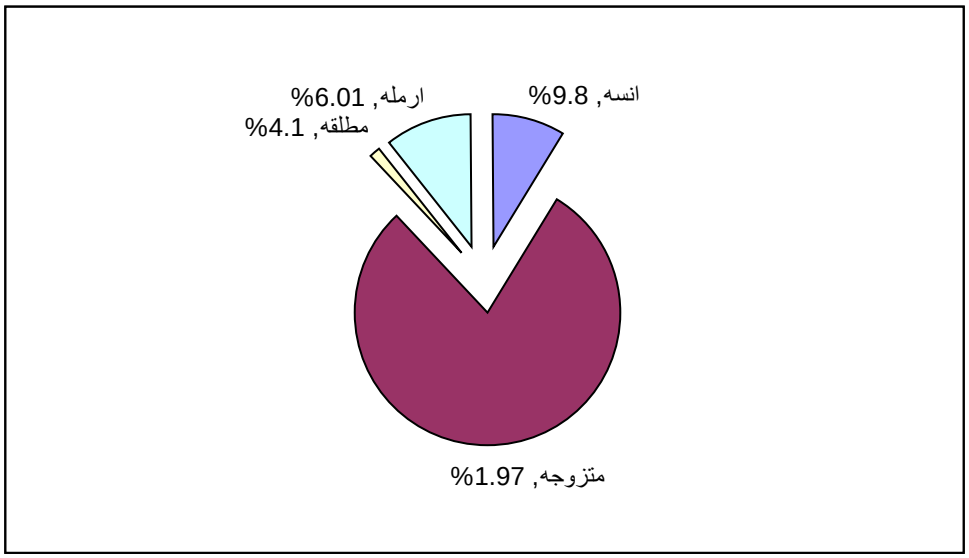

عدد المفردات : 350 سيدة

عدد الآنسات : 31 بنسبة 8.9%

عدد المتزوجات : 277 بنسبة 79.1%

عدد المطلقات : 5 بنسبة 1.4%

عدد الأرامل : 37 بنسبة 10.6%

عدد المرات التى حصلت فيها العميلة على تمويل من المؤسسة

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
♦♥	30	8.6%	8.6%
♦♥	70	20.0%	20.0%
♦♥	150	42.9%	42.9%
♦♥	92	26.3%	26.3%
♦♥	8	2.3%	2.3%
Total	350	100%	100%

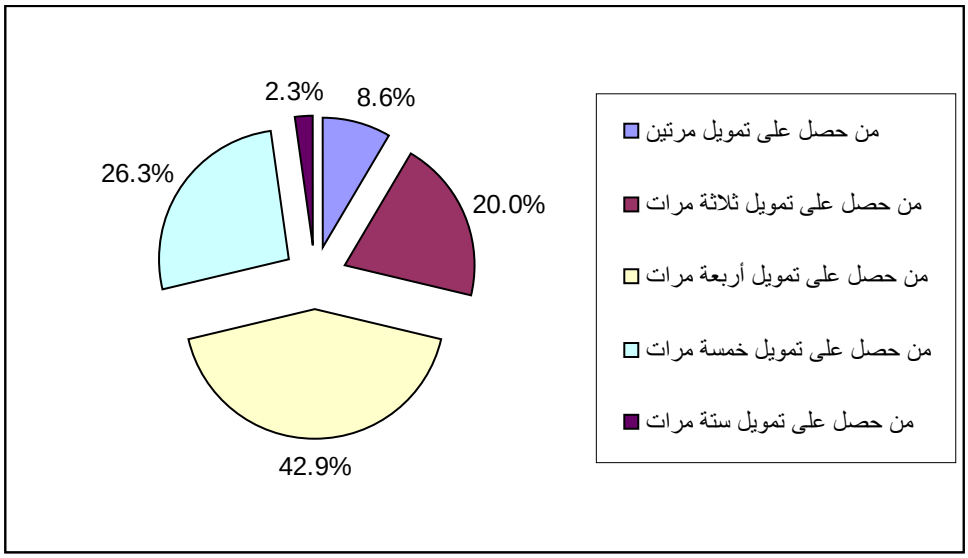

عدد المفردات : 350 سيدة

تم أخذ العينه من العميلات الذين حصلوا على تمويل مرتين فأكثر :

(العميلة التى حصلت على مرتين تمويل قضت مده أكثر من سنه بالمؤسسه مما يمكنها من تقييم أسئلة الإستقصاء)

عدد العميلات الذين حصلوا على مرتين : 30 بنسبة 8.6%

عدد العميلات الذين حصلوا على ثلاثة مرات : 70 بنسبة 20.0%

عدد العميلات الذين حصلوا على أربعة مرات : 150 بنسبة 42.9%

عدد العميلات الذين حصلوا على خمسة مرات : 92 بنسبة 26.3%

عدد العميلات الذين حصلوا على ستة مرات : 8 بنسبة 2.3%

(ستة مرات = أكثر من ثلاثة سنوات والعميلة تستفيد من خدمات المؤسسة)

عدد الأطفال

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
[illegible]	49	14.0%	14.0%
[illegible]	40	11.4%	11.4%
[illegible]	62	17.7%	17.7%
[illegible]	75	21.4%	21.4%
[illegible]	52	14.9%	14.9%
[illegible]	38	10.9%	10.9%
[illegible]	17	4.9%	4.9%
[illegible]	6	1.7%	1.7%
[illegible]	8	2.3%	2.3%
[illegible]	3	0.9%	0.9%
Total	350	100%	100%

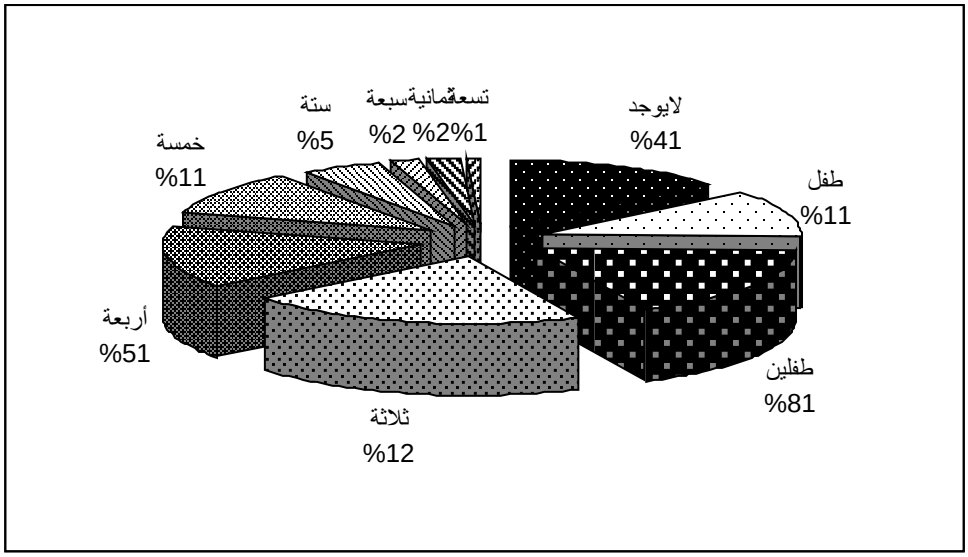

عدد المفردات : 350 سيدة

لا يوجد أطفال :49 بنسبة 14.0% **(مع ملاحظة أن هناك حوالى 9% من مفردات العينه آنسلت)**

طفل واحد :40 بنسبة 11.4%

طفلين :62 بنسبة 17.7%

ثلاثة أطفال :75 بنسبة 21.4%

أربعة أطفال :52 بنسبة 14.9%

خمسة أطفال :38 بنسبة 10.9%

ستة أطفال :17 بنسبة 4.9%

سبعة أطفال : 6 بنسبة 1.7%

ثمانية أطفال : 8 بنسبة 2.3%

تسعة أطفال : 3 بنسبة 0.9%

أنواع المشروعات

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent

بيع دواجن	87	24.9%	24.9%
بيع ملابس ومفروشات	75	21.4%	21.4%
بيع خضار وفاكهة	62	17.7%	17.7%
بيع بقالة وحبوب وعطارة	36	10.3%	10.3%
بيع فول وطعمية	11	3.1%	3.1%
تجارة مواشى وأغنام	11	3.1%	3.1%
بيع منتجات ألبان وبيض	10	2.9%	2.9%
بيع مخبوزات وعيش	9	2.6%	2.6%
نصبة شاى	7	2.0%	2.0%
كوافيرة وبيع أدوات تجميل	6	1.7%	1.7%
خياطة	6	1.7%	1.7%
بيع أحذية خفيفة	6	1.7%	1.7%
بيع خردة	6	1.7%	1.7%
بيع أنابيب	5	1.4%	1.4%
بيع منظفات	4	1.1%	1.1%
صناعة سجاد يدوى	3	0.9%	0.9%
بيع مشويات وكبده	2	0.6%	0.6%
بيع أدوات منزلية	2	0.6%	0.6%
بيع كشرى	1	0.3%	0.3%
تجارة موبيليا مستعملة	1	0.3%	0.3%
Total	350	100%	100%

وكما يتضح من الجدول التنوع فى المشروعات التى تمولها المؤسسة بين مشروعات خدمية ، وصناعية . وتستحوز مشروعات بيع الدواجن والخضروات والفواكه على النصيب الأكبر وهذا طبيعى حيث يقع فرع بنها فى قلب محافظة القليوبية والتى تشتهر بصناعة الدواجن وزراعة الخضر والفواكه بجميع أنواعها .

عدد المؤسسات بجانب مؤسسة التضامن التى تحصل منهم العميلة على تمويل لمشروعها فى نفس وقت حصولها على التمويل من مؤسسة التضامن

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
[illegible]	53	15.1%	15.1%
[illegible]	233	66.6%	66.6%
[illegible]	59	16.9%	16.9%
[illegible]	5	1.4%	1.4%
Total	350	100%	100%

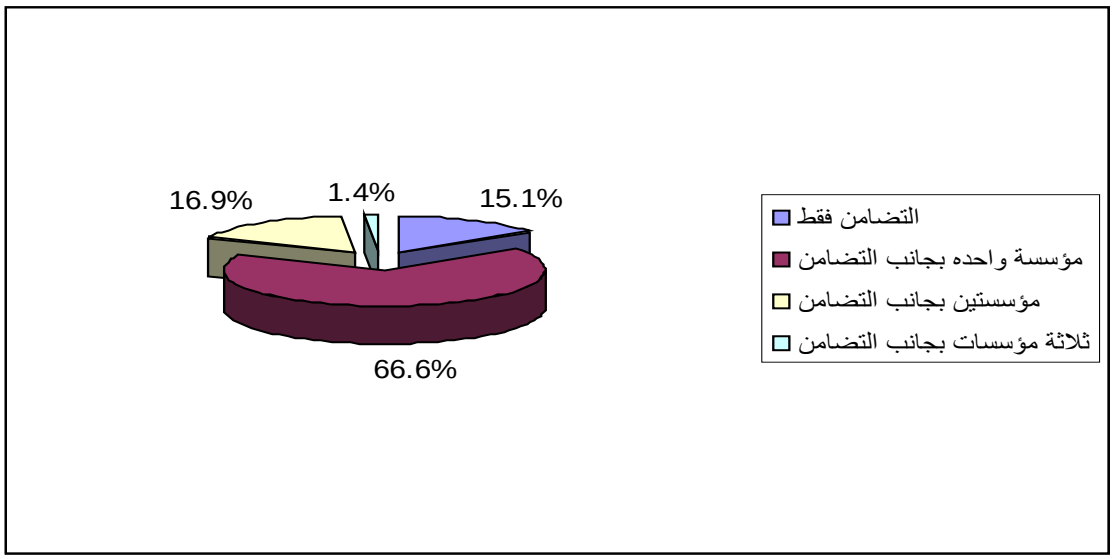

عدد المفردات : 350 سيدة

التضامن فقط 53: بنسبة 15.1%

مؤسسة واحدة بجانب التضامن 233: بنسبة 66.6%

مؤسستين بجانب التضامن 59: بنسبة 16.9%

ثلاثة مؤسسات بجانب التضامن 5: بنسبة 1.4%

(يجب الأخذ فى الإعتبار أن معظم العميلات يخشين ذكر الحقيقة بخصوص هذا السؤال خوفا منهن على عدم الحصول على تمويل مرة أخرى نظرا لحصولها على تمويل من عدد من المؤسسات بخلاف المؤسسة محل الإستقصاء)

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std.Deviation
	348	20	72	39.56	11.86
	350	0	9	2.98	2.02
	350	2	6	3.99	0.9

الإحصاءات الوصفيه :

بالنسبة للسن :

بلغت عدد السيدات اللاتى افصحن عن اعمارهن 348 سيدة
والعميلات اللاتى رفضن الإفصاح عن عمرهن سيدتين
وكان أقل سن 20 سنه
وأكبر سن 72 سنه (لا تشترط المؤسسة حد أعلى للسن)
بمتوسط 40 سنه تقريبا بإنحراف معيارى قدره 11.86

بالنسبة لعدد الأطفال :

أقل عدد 0 (يوجد آنسات فى العينه)
أكبر عدد للأطفال فى أسرة واحدة بلغ 9 أطفال
بمتوسط 3 أطفال تقريبا بإنحراف معيارى قدره 2.02

بالنسبة لعدد المرات التى حصلت فيها العميلة على تمويل من المؤسسة :

أقل عدد مرتان
أكبر عدد ستة مرات
بمتوسط أربعة مرات تقريبا بإنحراف معيارى قدره 0.09
(أربعة مرات أكثر من سنتين والعميلة تستفيد من خدمات المؤسسة)

بالنسبة إلى الأطفال الذين التحقوا بالدراسة نتيجة لمساهمة المشروع فى ذلك :

	N		
	350	140	210

عدد العميلات اللاتى وافقن على ان التمويل واستمرار مشروعاتهن قد ساهم فى التحاق ابنائهن بالدراسه:

140 عميله بنسبة 40%

عدد العميلات اللاتى رفضن فكرة أن التمويل واستمرار مشروعاتهن قد ساهم فى التحاق ابنائهن بالدراسه:

210 عميله بنسبة 60%

Frequency Table

1.هل إستطعت من خلال العائد الذى يدره عليك مشروعك توفير أية أجهزة كهربائية تحتاجها أسرتك مثل (سخان غاز أو كهربائى - غسالة ملابس كهربائية سواء عادية أو آليه - ريسيفر - كمبيوتر - الخ ...) ؟

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
ĉ	149	42.6%	42.6%
⛟	201	57.4%	57.4%
Total	350	100%	100%

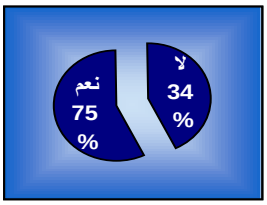

عدد مفردات العينه 350 سيدة

عدد الإجابات بـ (لا) = 149 بنسبة 42.6%

عدد الإجابات بـ (نعم) = 201 بنسبة 57.4%

2.هل تستطيعين بسبب استمرار مشروعك إدخار أية مبالغ مالية تستخدميها عند حدوث أى أمر طارىء لك أو لأسرتك ؟

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
ĉ	71	20.3%	20.6%
⛟	276	78.9%	79.4%
Total	347	99.1%	100%
Missing System	3	0.9%	
Total	350	100.0%	

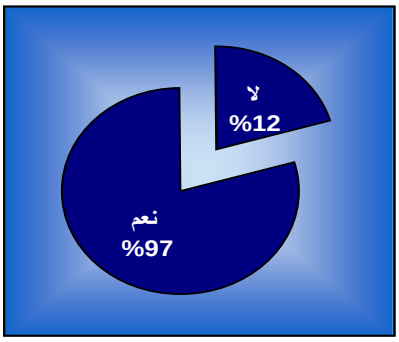

عدد مفردات العينه 350 سيدة

عدد المفردات التى اجابات على السؤال = 347 سيدة

عدد المفردات التى لم تجيب على السؤال = 3 سيدات

عدد الإجابات بـ (لا) = 71 بنسبة 20.6% (بعد الأخذ فى الإعتبار وجود مفرده لم تجيب على السؤال)

عدد الإجابات بـ (نعم) = 276 بنسبة 79.4%(بعد الأخذ فى الإعتبار وجود مفرده لم تجيب على السؤال)

3.هل تشعرين أن العائد الذى تحصلين عليه من مشروعك قد ساهم فى توفير أنواع من الأكلات لأسرتك لم تكن متاحة من قبل ؟

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
ĉ	236	67.4%	67.4%
ﷺ	114	32.6%	32.6%
Total	350	100%	100%

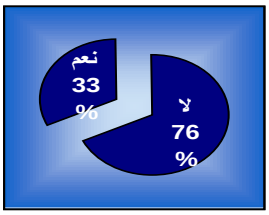

عدد مفردات العينه 350 سيدة

عدد الإجابات بـ (لا) = 236 بنسبة 67.4%

عدد الإجابات بـ (نعم) = 114 بنسبة 32.6%

4.هل ساهم العائد الذى تحصلين عليه من مشروعك فى توفير مصاريف علاج وأدوية احتجت اليها سواء انتى أو أحد من أفراد أسرتك ؟

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
ĉ	62	17.7%	17.8%
ﷺ	285	81.4%	82.2%
Total	347	99.1%	100%
Missing System	3	0.9%	
Total	350	100%	

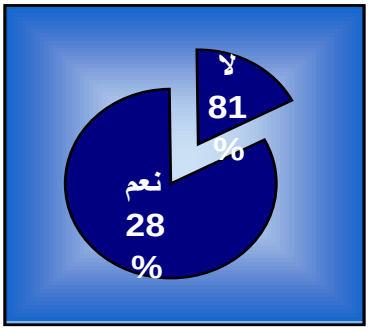

عدد مفردات العينه 350 سيدة

عدد المفردات التى اجابات على السؤال = 347 سيدة

عدد المفردات التى لم تجيب على السؤال = 3 سيدات

عدد الإجابات بـ (لا) = 62 بنسبة 17.8% (بعد الأخذ فى الإعتبار وجود مفرده لم تجيب على السؤال)

عدد الإجابات بـ (نعم) = 285 بنسبة 82.2%(بعد الأخذ فى الإعتبار وجود مفرده لم تجيب على السؤال)

5.هل ساهم مشروعك فى تعلمك القراءة والكتابة ؟

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
ĉ	334	95.4%	95.5%
ﷺ	15	4.3%	4.5%
Total	349	99.7%	100%
Missing System	1	0.3%	
Total	350	100%	

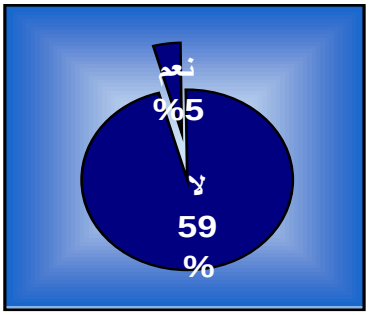

عدد مفردات العينه 350 سيدة

عدد المفردات التى اجابات على السؤال = 349 سيدة

عدد المفردات التى لم تجيب على السؤال = 1 سيدة

عدد الإجابات بـ (لا) = 334 بنسبة 95.5% (بعد الأخذ فى الإعتبار وجود مفرده لم تجيب على السؤال)

عدد الإجابات بـ (نعم) = 15 بنسبة 4.5% (بعد الأخذ فى الإعتبار وجود مفرده لم تجيب على السؤال)

6.هل ساهم استمرار مشروعك فى أن يلتحق كل أو أحد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (6 - 18) سنة بالمدرسة ؟

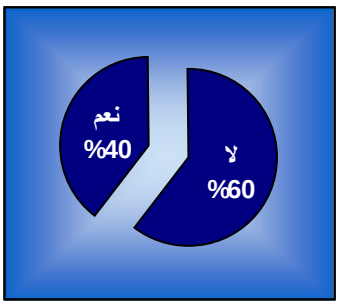

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
ĉ	209	59.7%	60.1%
ﷺ	139	39.7%	39.9%
Total	348	99.4%	100%
Missing System	2	0.6%	
Total	350	100%	

عدد مفردات العينه 350 سيدة

عدد المفردات التى اجابات على السؤال = 348 سيدة

عدد المفردات التى لم تجيب على السؤال = 2 سيدة

عدد الإجابات بـ (لا) = 209بنسبة 60.1% (بعد الأخذ فى الإعتبار وجود 2مفرده لم تجيب على السؤال)

عدد الإجابات بـ (نعم) = 139 بنسبة 39.9%(بعد الأخذ فى الإعتبار وجود 2مفرده لم تجيب على السؤال)

7.هل ساهم استمرار مشروعك فى عدم تسرب الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (6 - 18) سنة بالمدرسة ؟

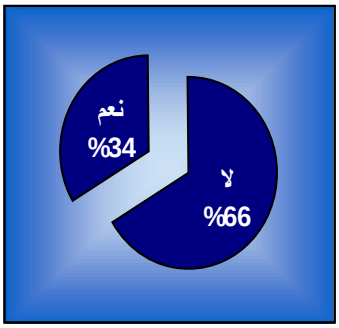

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
ĉ	228	65.1%	65.5%
🐿	120	34.3%	34.5%
Total	348	99.4%	100%
Missing System	2	0.6%	
Total	350	100%	

عدد مفردات العينه 350 سيدة

عدد المفردات التى اجابات على السؤال = 348 سيدة

عدد المفردات التى لم تجيب على السؤال = 2 سيدة

عدد الإجابات بـ (لا) = 228بنسبة 65.5% (بعد الأخذ فى الإعتبار وجود 2مفرده لم تجيب على السؤال)

عدد الإجابات بـ (نعم) = 120 بنسبة 34.5%(بعد الأخذ فى الإعتبار وجود 2مفرده لم تجيب على السؤال)

8.هل ساعدك العائد الذى تحصلين عليه من مشروعك على عمل أية تعديلات أو اضافات على السكن ؟

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
ĉ	234	66.9%	67%
🐿	115	32.9%	33%
Total	349	99.7%	100%
Missing System	1	0.3%	
Total	350	100%	

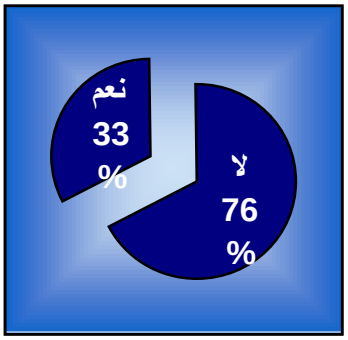

عدد مفردات العينه 350 سيدة

عدد المفردات التى اجابات على السؤال = 349 سيدة

عدد المفردات التى لم تجيب على السؤال = 1 سيدة

عدد الإجابات بـ (لا) = 234 بنسبة 67% (بعد الأخذ فى الإعتبار وجود مفرده لم تجيب على السؤال)

عدد الإجابات بـ (نعم) = 115 بنسبة 33% (بعد الأخذ فى الإعتبار وجود مفرده لم تجيب على السؤال)

9.هل ساعدك العائد الذى تحصلين عليه من مشروعك على انتقالك وأسرتك إلى سكن أفضل؟

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
ĉ	311	88.9%	88.9%
ĉ	39	11.1%	11.1%
Total	350	100%	100%

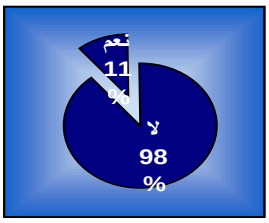

عدد مفردات العينه 350 سيدة

عدد الإجابات بـ (لا) = 311 بنسبة 88.9%

عدد الإجابات بـ (نعم) = 39 بنسبة 11.1%

10.هل تعتقدين أن التمويل الذى تحصلين عليه ساهم فى إستمرار مشروعك ؟

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
ĉ	7	2.0%	2.0%
ĉ	343	98.0%	98.0%
Total	350	100%	100%

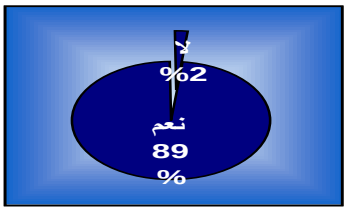

عدد مفردات العينه 350 سيدة

عدد الإجابات بـ (لا) = 7 بنسبة 2%

عدد الإجابات بـ (نعم) = 343 بنسبة 98%

11.هل تعتقدين أن التمويل الذى تحصلين عليه ساهم فى زيادة رأس مال مشروعك ؟

Valid	Frequency	Percent	Valid Percent
ĉ	7	2.0%	2.2%
ĉ	342	97.7%	97.8%
Total	349	99.7%	100%
Missing System	1	0.3%	
Total	350	100%	

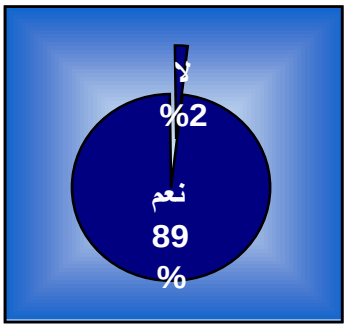

عدد مفردات العينه 350 سيدة

عدد المفردات التى اجابات على السؤال = 349 سيدة

عدد المفردات التى لم تجيب على السؤال = 1 سيدة

عدد الإجابات بـ (لا) = 7 بنسبة 2.2% (بعد الأخذ فى الإعتبار وجود مفرده لم تجيب على السؤال)

عدد الإجابات بـ (نعم) = 342 بنسبة 97.8% (بعد الأخذ فى الإعتبار وجود مفرده لم تجيب على السؤال)

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std.Deviation
ij	350	0.57	0.49
ij	347	0.8	0.4
ij	350	0.33	0.47
ij	347	0.82	0.38
ij	349	0.005	0.17
ij	348	0.4	0.49
ij	348	0.35	0.47
ij	349	0.33	0.47
ij	350	0.01	0.3
ij	350	0.98	0.0766
ij	349	0.98	0.0766
Valid N (listwise)	343		

حيث : Mean > 0.5 إذن إتجاه الإجابة (نعم) = (ايجابى)

Mean < 0.5 إذن إتجاه الإجابة (لا) = (سلبى)

NPar Tests

Chi-Square Test

Test Statistics

	Chi- Square	df	Asymp. Sig.
ij	7.953	1	0.005
ij	123.968	1	0
ij	43.776	1	0
ij	146.693	1	0
ij	315.425	1	0
ij	14.497	1	0
ij	34.509	1	0
ij	41.773	1	0
ij	217.6	1	0
ij	332.047	1	0
ij	331.047	1	0

حيث :

Sig. < 0.05 إذن نقبل فرض العدم ويثبت عدم وجود علاقه

Sig. > 0.05 إذن نرفض فرض العدم ويثبت وجود علاقه

الجدول المجمع الأول

م	المؤشر	أسئلة الإستقصاء				كاى تربيع Chi-Square			المتوسط Mean		الإتجاه العام للإجابات
		لا		نعم		بدون إجابه	قيمة كاى تربيع المحسوبه	دلالة الإختبار Sig.	النتيجه	المتوسط	إتجاه المتوسط	
		تكرار	نسبه %	تكرار	نسبه %							
1	الأول	149	42.6	201	57.4	0	7.953	.005	توجد علاقه	0.57	نعم	ايجابى
2	الثانى	71	20.6	276	79.4	3	123.968	.000	توجد علاقه	0.8	نعم	ايجابى
3	الثالث	236	67.4	114	32.6	0	43.776	.000	توجد علاقه	0.33	لا	سلبى
4	الرابع	62	17.8	285	82.2	3	146.693	.000	توجد علاقه	0.82	نعم	ايجابى
5	الخامس	334	95.5	15	4.5	1	315.425	.000	توجد علاقه	0.005	لا	سلبى
6	السادس	209	60.1	139	39.9	2	14.497	.000	توجد علاقه	0.4	لا	سلبى
7	السابع	228	65.5	120	34.5	2	34.509	.000	توجد علاقه	0.35	لا	سلبى
8	الثامن	234	67	115	33	1	41.773	.000	توجد علاقه	0.33	لا	سلبى
9	التاسع	311	88.9	39	11.1	0	217.600	.000	توجد علاقه	0.01	لا	سلبى
10	العاشر	7	2	343	98	0	332.047	.000	توجد علاقه	0.98	نعم	ايجابى
11	الحادى عشر	7	2.2	342	97.8	1	331.047	.000	توجد علاقه	0.98	نعم	ايجابى

الجدول المجمع الثانى

فروض البحث		المؤشر الدال على الفرض	اجمالى متوسطات النسب لمؤشرات كل فرض				إجمالى الإتجاه العام للفرض	التعليق
			لا		نعم			
			النسبه%	المتوسط	النسبه%	المتوسط		
الفرض الأول	لا توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة دخل الفئة المستهدفة	الأول	42.6	31.6	57.4	68.4	ايجابى	توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة دخل الفئة المستهدفة فى الإتجاه الإيجابى
		الثانى	20.6		79.4			
	لا توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى الصحى للأسره	الثالث	67.4	42.6	32.6	57.4	ايجابى	توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى الصحى للأسره فى الإتجاه الإيجابى
		الرابع	17.8		82.2			
	لا توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمى للأسرة	الخامس	95.5	73.7	4.5	26.3	سلبى	توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمى للأسرة فى الإتجاه السلبى
		السادس	60.1		39.9			
		السابع	65.5		34.5			
	لا توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ومستوى سكن الأسرة	الثامن	67	78	33	22	سلبى	توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ومستوى سكن الأسرة فى الإتجاه السلبى
		التاسع	88.9		11.1			
الفرض الثانى	لا توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ودوام المشروع	العاشر	2	2	98	98	ايجابى	توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ودوام المشروع فى الإتجاه الإيجابى
الفرض الثالث	لا توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة رأس مال المشروع	الحادى عشر	2.2	2.2	97.8	97.8	ايجابى	توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة رأس مال المشروع فى الإتجاه الإيجابى

نتائج إختبار فروض البحث

الفرض الأول :

1/1 . لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة دخل الفئة المستهدفة :

م	المؤشر	أسئلة الإستقصاء					كاى تربيع Chi-Square			المتوسط Mean		الإتجاه العام للإجابات
		لا		نعم		بدون إجابه	قيمة كاى تربيع المحسوبه	دلالة الإختبار Sig.	النتيجه	المتوسط	إتجاه المتوسط	
		تكرار	نسبه %	تكرار	نسبه %							
1	الأول	149	42.6	201	57.4	0	7.953	.005	توجد علاقه	0.57	نعم	ايجابى
2	الثانى	71	20.6	276	79.4	3	123.968	.000	توجد علاقه	0.80	نعم	ايجابى
متوسط إجمالى متوسطات المؤشرات الداله على كل فرض =										0.69	نعم	0.5 <

فروض البحث		المؤشر الدال على الفرض	اجمالى متوسطات النسب لمؤشرات كل فرض				إجمالى الإتجاه العام للفرض	التعليق
			لا		نعم			
			النسبه%	المتوسط	النسبه%	المتوسط		
الفرض الأول	لا توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة دخل الفئة المستهدفة	الأول	42.6	31.6	57.4	68.4	ايجابى	توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة دخل الفئة المستهدفة فى الإتجاه الإيجابى
		الثانى	20.6		79.4			

الخلاصه :

بما أن دلالة الاختبار .Sig < 0.05 إذن نرفض فرض العدم ويثبت وجود العلاقه بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة دخل الفئة المستهدفة وبما أن **Mean** >0.5 إذن العلاقه فى الإتجاه الإيجابى

الفرض الأول :

2/1 . لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى الصحى للأسرة :

م	المؤشر	أسئلة الإستقصاء					كاى تربيع Chi-Square			المتوسط Mean		الإتجاه العام للإجابات
		لا		نعم		بدون إجابه	قيمة كاى تربيع المحسوبه	دلالة الإختبار Sig.	النتيجه	المتوسط	إتجاه المتوسط	
		تكرار	نسبه %	تكرار	نسبه %							
3	الثالث	236	67.4	114	32.6	0	43.776	.000	توجد علاقه	0.33	لا	سلبى
4	الرابع	62	17.8	285	82.2	3	146.693	.000	توجد علاقه	0.82	نعم	ايجابى
متوسط إجمالى متوسطات المؤشرات الداله على كل فرض =										0.58	نعم	0.5 <

فروض البحث		المؤشر الدال على الفرض	اجمالى متوسطات النسب لمؤشرات كل فرض				إجمالى الإتجاه العام للفرض	التعليق
			لا		نعم			
			النسبه%	المتوسط	النسبه%	المتوسط		
الفرض الأول	لا توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى الصحى للأسره	الثالث	67.4	42.6	32.6	57.4	ايجابى	توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى الصحى للأسره فى الإتجاه الإيجابى
		الرابع	17.8		82.2			

الخلاصه :

بما أن دلالة الاختبار .Sig 0.05 > إذن نرفض فرض العدم ويثبت وجود العلاقه بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى الصحى للأسره وبما أن **Mean** 0.5< إذن العلاقه فى الإتجاه الإيجابى

الفرض الأول :

3/1 . لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمى للأسرة :

م	المؤشر	أسئلة الإستقصاء					كاى تربيع Chi-Square			المتوسط Mean		الإتجاه العام للإجابات
		لا		نعم		بدون إجابه	قيمة كاى تربيع المحسوبه	دلالة الإختبار Sig.	النتيجه	المتوسط	إتجاه المتوسط	
		تكرار	نسبه %	تكرار	نسبه %							
5	الخامس	334	95.5	15	4.5	1	315.425	.000	توجد علاقه	0.005	لا	سلبى
6	السادس	209	60.1	139	39.9	2	14.497	.000	توجد علاقه	0.40	لا	سلبى
7	السابع	228	65.5	120	34.5	2	34.509	.000	توجد علاقه	0.35	لا	سلبى
متوسط إجمالى متوسطات المؤشرات الداله على كل فرض =										0.25	لا	0.5 >

فروض البحث		المؤشر الدال على الفرض	اجمالى متوسطات النسب لمؤشرات كل فرض				إجمالى الإتجاه العام للفرض	التعليق
			لا		نعم			
			النسبه%	المتوسط	النسبه%	المتوسط		
الفرض الأول	لا توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمى للأسرة	الخامس	95.5	73.7	4.5	26.3	سلبى	توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمى للأسرة فى الإتجاه السلبى
		السادس	60.1		39.9			
		السابع	65.5		34.5			

الخلاصه :

بما أن دلالة الاختبار .Sig < 0.05 إذن نرفض فرض العدم ويثبت وجود العلاقه بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمى للأسره وبما أن **Mean** <0.5 إذن العلاقه فى الإتجاه السلبى .

الفرض الأول :

4/1 . لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ومستوى سكن الأسرة :

م	المؤشر	أسئلة الإستقصاء					كاى تربيع Chi-Square			المتوسط Mean		الإتجاه العام للإجابات
		لا		نعم		بدون إجابه	قيمة كاى تربيع المحسوبه	دلالة الإختبار Sig.	النتيجه	المتوسط	إتجاه المتوسط	
		تكرار	نسبه %	تكرار	نسبه %							
8	الثامن	234	67	115	33	1	41.773	.000	توجد علاقه	0.33	لا	سلبى
9	التاسع	311	88.9	39	11.1	0	217.600	.000	توجد علاقه	0.01	لا	سلبى
متوسط إجمالى متوسطات المؤشرات الداله على كل فرض =										0.17	لا	0.5 >

فروض البحث		المؤشر الدال على الفرض	اجمالى متوسطات النسب لمؤشرات كل فرض				إجمالى الإتجاه العام للفرض	التعليق
			لا		نعم			
			النسبه%	المتوسط	النسبه%	المتوسط		
الفرض الأول	لا توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ومستوى سكن الأسرة	الثامن	67	78	33	22	سلبى	توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ومستوى سكن الأسرة فى الإتجاه السلبى
		التاسع	88.9		11.1			

الخلاصه :

بما أن دلالة الاختبار .Sig < 0.05 إذن نرفض فرض العدم ويثبت وجود العلاقه بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ومستوى سكن الأسرة وبما أن **Mean** <0.5 إذن العلاقه فى الإتجاه السلبى .

الفرض الثانى : لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ودوام المشروع .

م	المؤشر	أسئلة الإستقصاء	كاى تربيع Chi-Square	المتوسط Mean	الإتجاه

		لا		نعم		بدون إجابه	قيمة كاى تربيع المحسوبه	دلالة الإختبار Sig.	النتيجه	المتوسط	إتجاه المتوسط	
		تكرار	نسبه %	تكرار	نسبه %							
10	العاشر	7	2	343	98	0	332.047	.000	توجد علاقه	0.98	نعم	ايجابى

فروض البحث		المؤشر الدال على الفرض	اجمالى متوسطات النسب لمؤشرات كل فرض				إجمالى الإتجاه العام للفرض	التعليق
			لا		نعم			
			النسبه%	المتوسط	النسبه%	المتوسط		
الفرض الثانى	لا توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ودوام المشروع	العاشر	2	2	98	98	ايجابى	توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ودوام المشروع فى الإتجاه الإيجابى

الخلاصه :

بما أن دلالة الاختبار .Sig < 0.05 إذن نرفض فرض العدم ويثبت وجود العلاقه بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ودوام المشروع وبما أن Mean >0.5 إذن العلاقه فى الإتجاه الإيجابى .

الفرض الثالث : لا توجد علاقة جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة رأس مال المشروع .

م	المؤشر	أسئلة الإستقصاء					كاى تربيع Chi-Square			المتوسط Mean		الإتجاه العام للإجابات
		لا		نعم		بدون إجابه	قيمة كاى تربيع المحسوبه	دلالة الإختبار Sig.	النتيجه	المتوسط	إتجاه المتوسط	
		تكرار	نسبه %	تكرار	نسبه %							
11	الحادى عشر	7	2.2	342	97.8	1	331.047	.000	توجد علاقه	0.98	نعم	ايجابى

فروض البحث		المؤشر الدال على الفرض	اجمالى متوسطات النسب لمؤشرات كل فرض				إجمالى الإتجاه العام للفرض	التعليق
			لا		نعم			
			النسبه%	المتوسط	النسبه%	المتوسط		
الفرض الثالث	لا توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة رأس مال المشروع	الحادى عشر	2.2	2.2	97.8	97.8	ايجابى	توجد علاقه جوهرية بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة رأس مال المشروع فى الإتجاه الإيجابى

الخلاصه :

بما أن دلالة الاختبار .Sig < 0.05 إذن نرفض فرض العدم ويثبت وجود العلاقه بين تمويل المشروعات متناهية الصغر وزيادة رأس مال المشروع وبما أن Mean >0.5 إذن العلاقه فى الإتجاه الإيجابى .

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج :

حاول الباحث من خلال القاء الضوء على تجربة بنك الفقراء التعرف على أهمية تمويل المشروعات متناهية الصغر والتى غالبا ما يعمل بها ويستفيد منها الطبقات الفقيرة فى المجتمع .

وقد انتهى البحث إلى عدد من النتائج لعل من أهمها :

- يساعد تمويل المشروعات متناهية الصغر على زيادة دخل الفئات الفقيرة فى المجتمع (حيث تم إثبات الفرض الأول بند رقم : 1) .
- يساهم تمويل المشروعات متناهية الصغر فى رفع وتحسين المستوى الصحى للأسرة الفقيرة (حيث تم إثبات الفرض الأول بند رقم : 2) .
- بالرغم من وجود علاقة بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمى للأسرة إلا أن هذه العلاقة فى الإتجاه السلبى ، وربما يرجع هذا إلى إضطرار الأسرة إلى إجبار بعض او كل أولادهم على العمل فى سن مبكرة لتحسين دخل الأسرة .
- بالرغم من وجود علاقة بين تمويل المشروعات متناهية الصغر ومستوى سكن الأسرة إلا أن هذه العلاقة فى الإتجاه السلبى ، وربما يرجع هذا إلى أن معظم ما يتوفر من دخل للأسرة يتم صرفه على تغطية الإحتياجات الأساسية من مأكل وملبس وعلاج ..الخ ، وحتى إذا ما استطاعت الأسرة توفير مبلغ مالى زائد عن الحاجه فغالبا ما يتم إدخاره لمواجهة أية أزمات طارئة .
- تأكد الباحث من أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساهم بشكل مباشر فى دوام المشروع ، وأنه بدون إتاحة هذا التمويل سوف تتعرض معظم هذه المشروعات إما للتوقف أو للفشل (حيث تم إثبات الفرض الثانى) .
- تأكد الباحث من أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد بشكل مباشر على زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع فى المستقبل (حيث تم إثبات الفرض الثالث) .

ثانيا : التوصيات :

1. لكي تحقق صناعة التمويل الأصغر الإستدامة المالية وتساعد العديد من الفقراء فى خروجهم من دائرة الفقر يجب تحديد مصادر جديدة لرؤوس الأموال لدعم هذه الصناعة ، ولأن الجهات المانحة عادةً ما تفرض الكثير من القيود علي مؤسسات التمويل الأصغر مما يؤدي إلي تعقيد العمليات والإنحراف عن الأهداف الأساسية لمؤسسة التمويل الأصغر

فالإستثمار يكون افضل وسيلة تلجأ إليها المؤسسة لتحقيق التوازن بين التمويل المالي وأهدافها الإجتماعية الأساسية.

2. يجب على الحكومات السماح للمؤسسات العاملة فى صناعة التمويل الأصغر بتجميع المدخرات حيث أنه زاد الاعتراف في السنوات الأخيرة بأن غالبية الأسر الفقيرة تدخر، وأن هذا الإدخار عادةً ما يتم بشكل غير رسمي (على سبيل المثال، شراء السلع) ، ولا يرجع ذلك إلى أن الفقراء يفضلون المدخرات غير المالية، بل لأنهم غالباً ما يفتقرون إلى الوصول إلى الوحدات الجيدة للمدخرات الرسمية ومن ناحية أخرى سوف تعتبر هذه الودائع مصدر من مصادر التمويل الذاتى لمؤسسات التمويل الأصغر .

3. يجب النظر فى أسعار الفائدة العالية على القروض الممنوحه لعملاء التمويل الأصغر حتى لاتصبح هذه القروض سببا فى زيادة الإفقار بدلا من كونها مساعدة للخروج من دائرة الفقر .

4. معظم المؤسسات العاملة فى مجال التمويل الأصغر ما زالت خدماتها تقتصر على توفير قروض متناهية الصغر فقط وعلى الرغم من أن الائتمان لازال يمثل نصيب الأسد من الخدمات المالية المتوفرة تحت مسمى التمويل الأصغر، إلا أن التمويل الأصغر معنى بالتركيز على أن المجال الآن يدعم الادخار والتأمين والتحويلات . فقد حان الوقت الآن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تتوسع فى خدماتها بدلا من الإقتصار على توفير القروض فقط .

5. يجب أن يكون هناك شركة متخصصة فى الاستعلام الائتمانى لعملاء التمويل الأصغر حيث أنه من خبرة الباحث فى هذا المجال يستطيع العميل الإقتراض من 3 أو 4 جهات محلية فى نفس الوقت ـ وربما أكثر ـ ولنا أن نتخيل مدى الكوارث التى ممكن أن تحدث ـ ولنا فيما حدث فى قطاع التمويل الأصغر فى المغرب خير مثال ـ من جراء هذا ، بل إن بعض المؤسسات تكون على علم بأن العميل يأخذ على قروض من جهات أخرى وتسمح له بالإقتراض منها على أساس أن العميل رشيد ويستطيع أن يحدد قدرته على السداد أو على أمل أن العميل سوف يكتفى بالتمويل الذى تقدمه المؤسسة عند وصوله إلى مبالغ عالية .

6. هناك حاجة ماسة إلى بناء الجسور بين المؤسسة الدينية وقطاع التمويل الأصغر ، إذ أن هناك مفهوما خاطئا يزعم انعدام نقاط التلاقي بين الطرفين من حيث الأهداف، ويتمثل

التحدي في إدراك الأرضية المشتركة في التنمية البشرية التي تجم ع هذين الطرفين معا ، ويتمثل أحد التحديات الأخرى في معالجة الروح التشككية السائدة في أوساط المستهلكين المسلمين حول صحة مطابقة هذه المنتجات لأصول الشريعة الإسلامية وقواعدها ، وأخيرا، تحتاج صناعة التمويل الإسلامي إلى تكييف وتحوير مجموعة منتجاتها ونماذج التشغيل المتبعة ـ ليس بطريقة جوهرية نظرا لوجود الهياكل الأساسية فعليا ـ وذلك من أجل تلبية احتياجات الفقراء بوصفهم الشريحة التي يستهدف خدمتها التمويل الأصغر.

7. معظم مؤسسات التمويل الأصغر تهتم بقياس الأداء المالى على حساب الأداء الإجتماعى ـ إدارة الأداء الإجتماعى : وهى عملية ترجمة الرسالة إلى واقع عملى بما فى ذلك تحديد الأغراض الإجتماعية ، وتعقب الأداء الإجتماعى ، واستخدام المعلومات لتحسين الواقع العملى ـ وبما أن قياس الأداء المالى له طرقه وأدواته المعروفه يبقى على مؤسسات التمويل الأصغر الإهتمام بقياس الأداء الإجتماعى حتى تتأكد من أنها حققت الهدف المنشود من وجودها وأنها بالفعل تقدم منتجات وخدمات مالية تساعد الفئة المستهدفة على الخروج من دائرة الفقر .

8. من الممكن أن توفر مؤسسات التمويل الأصغر برامج ودورات مجانية لعملائها سواء لتعليم القراءة والكتابة أو لزيادة الوعى الصحى والبيئى ، وربما يساهم هذا فى زيادة إرتباط العميلة بالمؤسسة .

المراجع

أولا : الكتب العلمية العربية :

1. يونس محمد ، بنك الفقراء ، ترجمة د.عاليه عبدالحميد عارف ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2007 .
2. يونس محمد ، عالم بلا فقر ، ترجمة محمد محمود شهاب ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2001 .
3. د. سعد مجدى، تجربة بنك الفقراء ، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون ، لبنان ، 2007.

ثانيا : الكتب العلمية الأجنبية :

1. yunus Muhammad & Alan jolis , Banker to the poor , The university press limited , Bangladesh , 1998 .

ثالثا : التقارير والدوريات :

1. المصرى سلوى ضامن ، البنك الدولى ، تقرير تشخيص الفقر فى الأردن ، 2002.

2. د. عبد الباقي صابر أحمد ، المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة ، جامعة المنيا ، كلية الآداب ، 2000.

3. **ديتشر توماس ، نظرة أخرى على قضية التمويل الإصغر ، مركز الحرية والرخاء العالميين ، معهد كاتو ، ورقة بمذكرة سياسات التنمية ، 2007 .**

4. النجار أحمد سيد ، الفقر فى الوطن العربى ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 2005 .

5. عبد الرحمن عامر ، نحو التمويل الأصغر وفقا للشريعة الإسلامية، 2006.

6. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، 1990 (القاهرة مؤسسة الأهرام، 1990).

7. الفارس عبد الرزاق ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، 2001.

8. علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

9. كاسيت روبرت ، السكان والتنمية، دار بشير، ط1، عمان، 2001.

10. جبريل محمد، الفقر في الوطن العربي، 2007.

11. د.العنانى محمد عبدالسميع ، موضوعات مختارة فى التحليل الإحصائى للبيانات ، مكتبة المدينة ـ الزقازيق ،2006 .

رابعا : المؤتمرات :

1. ورشة عمل" التعاون بين البنوك ومؤسسات التمويل متناهى الصغر"، المعهد المصرفى المصرى، الاربعاء ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦.

2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا، نيويورك، الأمم المتحدة، 2003.

خامسا : Websites:

1. بوابة التمويل الأصغر www.arabic.microfinancegateway.org

2. الهيئة العامة للرقابة المالية www.efsa.gov.eg

3..www.Islamtoday.net

4. اسلام اون لاين www.islamonline.net

الملاحق

جمهورية مصر العربية
وزارة العدل
دار الإفتاء المصرية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (النحل ٤٣)

(الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين)

اطلعنا على الطلب المقدم من / إيهاب طلعت عبد المجيد الشايب بتاريخ : ٢٠٠٧/٥/٢٨م

المقيد برقم ٨٤٣ لسنة ٢٠٠٧م المتضمن :

تقوم جمعيتنا من خلال برنامج التضامن (برنامج يعمل في إقراض السيدات الفقيرات أصحاب المشاريع الصغيرة) بإعطاء السيدات صحابات المشاريع الصغيرة قروضا بغرض تنمية مشروعاتهن على أن تقوم العميلة صاحبة المشروع برد قيمة القرض مضافا إليه المصاريف الإدارية على شكل أقساط نصف شهرية حتى تنتهي من سداده لتأخذ بعد ذلك قرضا بمبلغ أكبر إن شاءت وبمصاريف إدارية أقل أحيانا.

مثال:

العميلة تأخذ أول مرة مبلغ خمسمائة جنيه وتقوم برده على اثني عشر قسطا نصف شهري قيمة القسط الواحد ثمانية وأربعون جنيها وبعد الانتهاء تأخذ قرضا آخر بحد أقصى قدره سبعمائة وخمسون جنيها ثم ألف جنيه ....وهكذا.

-قيمة القرض بالإضافة إلى المصاريف الإدارية في نهاية مدة الستة أشهرهو خمسمائة وستة وسبعون جنيها.

-المصاريف الإدارية اثنان ونصف بالمائة شهريا.

-المصاريف الإدارية تصب في إعادة تمويل المشروع؛ فالمشروع ليس استثماريا ولا للتربح الشخصي.

والســـــــــؤال

هل هذا القرض الذي تأخذه العميلة لتنمية مشروعها جائز؟ مع العلم أن برنامج التضامن من خلال الموظفين العاملين به لا يقوم بإعطاء قروض إلا للسيدات اللاتي يثبت بالمعاينة أن لديهن مشروعات بالفعل مع سمعة طيبة.

الجـــــــــــواب

عقود التمويل الاستثمارية بين البنوك والهيئات والجمعيات العامة وبين الأفراد أو المؤسسات -والتي يتقرر الصرف فيها بناءً على دراسات الجدوى للمشاريع والاستثمارية المختلفة- هي في الحقيقة عقود جديدة تحقق مصالح أطرافها، والذي عليه الفتوى أنه يجوز إحداث عقود جديدة من غير المسمّاة في الفقه الموروث ما دامت خالية من الغرر والضرر، محققة لمصالح أطرافها، كما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره.

العنوان : حديقة الخالدين - الدراسة - القاهرة ص . ب : 11675
التليفون : 107 / فاكس : 2025926143
Web Site http://www.dar-alifta.com
Email: fatawa@dar-alifta.org

كما أن الشخصية الاعتبارية المتمثلة في الدولة والهيئات والجمعيات العامة لها من الأحكام ما يختلف عن أحكام الشخصية الطبعية؛ حيث اعتبر الفقهاء أربع جهات لتغير الأحكام من بينها تغير الأحكام على قدر طبيعة الأشخاص؛ فأَقَرُّوا –على سبيل المثال– عدم استحقاق زكاة على مال الوقف والمسجد وبيت المال، وجواز استقراض الوقف بالربح عند الحاجة إلى ذلك.

ويجب وجوبًا محتمًا عدم تسمية هذا العقد بالقرض؛ لأن ذلك يسبب لبسًا مع قاعدة "كل قرض جر نفعًا فهو ربًا".

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فهذا النوع من التعاملات جائز، وهو في الحقيقة نوع من التمويل وليس قرضًا.

والله سبحانه وتعالى أعلم

أمـــانة الفتـــوى

محمد رسلان عباس محمد شلبي عماد الدين أحمد خضر

٢٠٠٧/٦/٦ م

Summary

The Impact of Microfinance on the living – levels of the Poor people (Applied to Al Tadamun Microfinance Foundation)

Introduction

The case of getting rid of poverty or at least alleviating it is considered one of the greatest challenges which are facing not only the developing but also the developed countries .

The poor – especially women – represent a considerable ratio in the society and it is not allowed at all to consider them as a burden on the society , but it is necessary to create the suitable circumstances to activate their role in the work and production circle ; so as to achieve high and sustainable rates of development which enable the poor to increase their incomes and raise their living – levels .

Hence , the importance of micro-projects becomes obvious as it has a positive role in fighting against the unemployment , saving work opportunities which are contributing in raising and achieving comprehensive and sustainable development . One of the innovated models to face the phenomenon of poverty is that fascinating and leading idea of Poor's banks which originally aiming at increasing the income of the poor and impecunious class and trying to extract them from poverty circle by microfinance .

The Research Dilemma

The search dilemma is represented in a basic question ; that is :

Is microfinance having an effect on the living – levels of the category aimed by the firms working on this field ?

The dilemma question contains the following :

- Does microfinance have an effect on raising the income of the poor people ?
- Does microfinance have an effect on the family healthy levels ?
- Does microfinance have an effect on the family educational levels ?
- Does microfinance have an effect on the family housing levels ?
- Does microfinance have an effect on the project continuity ?
- Does microfinance have an effect on increasing the project capital ?
- Does microfinance have an effect on getting rid of or alleviating poverty ?

- **The research objectives :**

The research aims at showing the effect of microfinance on the living – levels of the poor class in the society . the emersion of a positive effect on the living – levels of the aimed category as a result of financing their micro-projects will consolidate the firms working on this industry – the most are non-governmental organizations – because the basic aim beyond the work of these firms is social and developmental , and it will pay the attention of the governments to the importance and necessity of consolidating this industry.

The Research Importance :

Microfinance is relatively a modern field ; because it starts as an idea in 1976, and consequently we will find that the number of the researches which dealt with microfinance is relatively few regarding the importance of the subject.

The microfinance institutions aren't basically aiming to the profit, its base is the social and developmental work, but in order to widen the base to get the money necessary to finance micro-projects, and achieve sustainability and financial independence, spreading, it's obliged to achieve profits from the interests which they oblige on their agents . The difficulty here lies in how to adapt between the firm financial and social performance . Knowing the effect of microfinance on the living – level of the aimed category will - from one hand -consolidate and assure the importance of the existence of these firms to alleviate the phenomenon of poverty , and from the other hand it will pay the attention of these firms to define suitable interest rates which don't overburden the owner of the micro-projects (The average interest is 2 % monthly)

The research hypothesis:

The first hypothesis : there is no fundamental relation between Microfinance and ….. :

1/1- Increasing the income of the aimed category.

1/2- The family healthy level .

1/3- The family educational level .

1/4- The family housing level .

The second hypothesis : there is no fundamental relation between microfinance and continuity of the project .

The third hypothesis : there is no fundamental relation between microfinance and increasing the project capital .

The research variables :

Based on the assumptions which the research will deal with , the variables will be represented in the following :

The independent variable : represented in microfinance .

The subsequent variable : represented in the living – level of the aimed category and its following dimensions :

1- Increasing the income of the aimed category.
2- The family healthy level .
3- The family educational level .
4- The family housing level .
5- the project continuity .
6- Increasing the project capital .

The research syllabus :

The research syllabus include the following elements :

(1) **The theoretical studies** : Getting the information from its secondary sources :

- The Arabic and foreign references .
- The periodicals and scientific articles .
- The conferences , reports and scientific forums .

(2) **The field study** (the Primary information) :

It is the information which will be collected throughout the investigation list which will be prepared basing on what has been reached from the previous studies and on scales used these studies , in addition to the exploratory studies to define the variables needed to be scaled relating to the research subject as following :

The research society is represented in all persons who benefit from microfinance in Arab Republic of Egypt .

The research sample We will on the mode of the sample instead of the comprehensive survey ; because of the hugeness of the research society and the separation between its entries geographically . A random sample of the female agents of Al Tadamun Microfinance Foundation / Banha branch .

The research limitation :

the research will be limited to study the effect of microfinance on the female agents of Al Tadamun Microfinance Foundation / Banha branch ; because of the difficulty of the comprehensive survey of the research society which exceed the researcher's individual abilities regarding the time , effort and costs .

Results

.

The search reaches some findings, most notably:

• the microfinance helps increase the income of the poor classes in the community (where the first hypothesis was proved / item number: 1).

• the microfinance contributes to raise and improve the health of poor families (where the first hypothesis was proved / item number: 2).

• Although there is a relationship between the microfinance and the educational level of the family , this relationship is in the negative direction. It is probably due to that the family is forced to force some or all of its children to work at an early age to improve the family income.

• Although there is a relationship between the microfinance and the level of the family's housing, this relationship is in the negative direction. Perhaps, that is because most of what is saved from the family's income is spent to fulfill the basic needs of food, clothing and treatment... etc. Even if the family could save a sum of money, it might be often saved to face any emergencies.

• The researcher is sure that the microfinance contributes directly in the continuity of the project; and that without this funding, most of these projects will be liable either to stop or to failure (where the second hypothesis was proved).

• The researcher is sure that the microfinance helps directly to increase the capital of the project and then increase the likelihood of the expansion of the project and enlarging it the future (where the third hypothesis was proved).

Recommendations

1. In order for the microfinance industry to achieve financial sustainability and help many poor people in their exit from the cycle of poverty, new sources of capital to support this industry must be identified. As donors usually impose so many restrictions on microfinance institutions, which leads to the complexity of processes and deviation from the basic objectives of the microfinance institution, investment is the best way for the institution to resort to in order to achieve a balance between financial funding and its basic social objectives .

2. Governments must allow the institutions working in the microfinance industry to mobilize savings as it is notably recognized in the recent years that the majority of poor families save. This savings is usually on an informal basis (for example, buying goods). This is not usually due to the fact that the poor families prefer non-financial savings, but because they often lack good access to the forms of the official savings. On the other hand , these deposits will be considered a source of self-financing to microfinance institutions.

3. The high interest rates on loans to microfinance clients must be considered, so that these loans will not become a reason to further impoverishment rather than a help to break the cycle of poverty.

4. Most of the services of the institutions working in the field of microfinance are still limited to the provision of micro-credit only. Although credit still represents a great share of financial services available under the name of microfinance, microfinance is interested on focusing on that the field now supports saving, insurance and transfers. The time has come now for MFIs to expand its services rather than merely to provide loans only.

5. There must be a company that specializes in the credit information for microfinance clients. As – through the experience of the researcher in this field- the customer can take loans from 3 or 4 local authorities at the same time (and maybe more). We can imagine the disasters that might occur as a result of this. We have good example of what happened in the microfinance sector in Morocco. What is worse is that some institutions may be aware that the client takes loans from other institutions, nevertheless they allow him to take loans from them on the basis that the client is adult and wise enough and can

determine his ability to pay back, or hoping that the client will be satisfied with the finance given by the institution on reaching high amounts.

6. There is an urgent need bridge the gap between the religious institution and the microfinance sector, as there is a wrong concept alleging lack of points of convergence between the two parties in terms of objectives. The challenge is to recognize the common ground in human development that brings these two together. One of the other challenges is represented in addressing the doubting Spirit prevailing among Muslim consumers about the matching of these products to the assets and norms of Islamic law. Finally, Islamic finance industry needs to adjust and adapt its products and its operating models used - not in a fundamental way because of infrastructure is already found- in order to meet the needs of the poor that the microfinance aims to serve.

7. Most microfinance institutions are concerned with the measurement of financial performance rather than social performance. Social performance management: a process of transforming the message into practice, including identification of social purposes, tracking social performance and using the information to improve the practical reality. As the measurement of financial performance has its known methods and tools, the MFIs have to be interested in measuring the social performance to make sure that they have achieved the desired goal of their existence, and that they already offer products and financial services to help the target group of people to get out of poverty.

8. Microfinance institutions can offer courses and programs free of charge to their clients whether to teach reading and writing or to increase the health and environmental awareness . This may contribute to further link between the client and the institution.